الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان :علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية

الشعبة :علوم إقتصادية

التخصص:إقتصاد كمي

أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية"

إعداد الطالبين:

- تبودي نصيرة
- داودي أميرة

تحت إشراف الأستاذ

* د.أ.بن عزة محمد أمين

لجنة المناقشة		
الاستاذ (ة)	المؤسسة	الصفة
د مهدي عمر	جامعة سعيدة	رئيسا
د. بن عزة محمد أمين	جامعة سعيدة	مشرفا ومقررا
د طيبي نادية	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية:

2024/2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ "بن عزة محمد امين " الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لايفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة كليةالعلوم الاقتصادية بجامعة الدكتور مولاي الطاهروالى كل موظفيهاوجزاهم الله كل خير.

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب

الاهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه

مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

إلى من جرع الكاس فارغا لي يهديني قطرة حب

إلي الذي كان عونا و سندا في مشواري و تعب من اجلي و انار دربي الى الذي

زرع الامل و الطموح في دمي و تمنى ان يراني في ارقى المراتب "ابي الغالي "

الى من لاسعادة لي في الوجود سوى سعادة وجودها في حياتي ،الى التي تسقي

زهور عمري بالحنان وترويها بالامال الى هبة الرحمن "امي الحنون"

إلى أختي الغالية لطالما مدت يدي العون لي وتعبت من أجلي.

إلى وعاء اسرتي الذي ترعرت فيه وارتسمت فيه اولى خطوات حياتي واخوتي

وابنائهم ريتاج واياد و جوادو كتاكيت ريناد وسلين واصدقائي وكل من ساهم في

نجاحي من قريب أو بعيد

إلى كل من بعث في نفسي روح الأمل في الأوقات الصعبة

وقدم لي يد المساعدة

نـــصيرة

الاهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه

مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

اهدي نتائج هذا الجهد وعصارة هذا العمل الى التي اهدتني نور الحياة وتعهدت برعاية

خطواتي ورسمت معي احلام حياتي الى من كان دعاءها سر النجاح والدتي الحبيبة اطال الله

في عمرها وادامها لي

الى من علمني كيف امسك بالقلم وكيف اخط الكلمات بلا ندم اهدي نجاحي لابي الذي

تعب وبذل مجهودا فرحل قبل ان يقطف ثمار الزرع ويعانق هذا النجاح الذي لولاه لم يكن

الى من شاركوني تفاصيل الحياة وامضيت معهم اسعد الاوقات اخوتي واخواتي حفظهم الله

الى من ساعدني في هذا العمل من قريب او بعيد

الى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

امـــيرة

الملخص:

تعد المقاولاتية عنصرا هاما في دفع عجلة النمو الاقتصادي حيث تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتطوير المنتجات والخدمات وتعزيز الابتكار. وبناءا على هذا تحاول من خلال هذه الورقة البحث عن أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم التطرق الى أهم المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية بعدها قمنا بتحليل واقع المقاولاتية ودورها في النمو الاقتصادي في الجزائر ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على دراسة قياسية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL خلال الفترة (1990–2022) تشير النتائج التي توصلنا إليها بعد تقدير النموذج إلى عدم وجود اي تأثير بالنسبة لمتغير العمل للحساب الخاص الدال على المقاولاتية على النمو الإقتصادي. أما تأثير باقي المتغيرات على النمو الاقتصادي جاء إيجابيا واظهرت نتائج تقدير كل من النموذجين طويل وقصير الأجل أن معدل المقاولاتية يؤثر إيجابيا على النمو أي أن هناك إنسجام مابين نتائج المدى الطويل والقصير.

الكلمات المفتاحية:المقاولاتية،النمو الاقتصادي ، ARDL

Abstract

Entrepreneurship is an important element in driving economic growth as it contributes to the creation of new jobs and the development of products after which we analyzed the reality of entrepreneurship and its role in economic growth in Algeria and to achieve this goal we adopted,based on a standard study using the self-regression model of the ARDL slow time gaps during the period (1990-2022), our results after estimating the model indicate that there is no effect of the self-employment variable indicative of entrepreneurship on economic growth. As for the impact of other variables on economic growth, it was positive, and the results of estimating both long-term and short-term models showed that the rate of contracting positively affects growth, that is, there is harmony between the long-term and short-term results.

Keywords :

Entrepreneurship, Economic Growth,ARDL

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
الاهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول والاشكال البيانية	**V**
المقدمة	ا–ز
الفصل الأول: الجانب النظري	
تمهيد	**01**
المبحث الأول:الأسس النظرية المقاولاتية	**02**
المطلب الأول:ما هية المقاولاتية	**02**
المطلب الثاني: محددات التوجه المقاولاتي	**08**
المطلب الثالث:المقاول المبتكر و النمو الإقتصادي المطلب الرابع : منافع المقاولاتية	**10**
المبحث الثاني: دور البرامج و السياسات الحكومية في ترقية قطاع المقاولاتية في الجزائر	**17**
المطلب الأول:واقع المقاولاتية في الجزائر	**20**
المطلب الثاني: مراحل الأساسية للمقاولاتية في الجزائر	**20**
المطلب الثالث:أليات تفعيل المقاولاتية في الجزائر	**23**
المطلب الرابع:هيئات الدعم و المرافقة للمقاولاتية في الجزائر	**25**
المبحث الثالث:أثر المقاولاتية على الإقتصاد الوطني	**27**
المطلب الأول:أثر المقاولاتية على سوق العمل	**41**
المطلب الثاني:أثر المقاولاتية في ترقية الصادرات	**41**
المطلب الثالث:أثر المقاولاتية على الوردات	**45**
خلاصة الفصل	**48**
الفصل الثاني:الجانب التطبيقي	
تمهيد	**50**
المبحث الأول:أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي لإبطاء الزمني موزع ardl	**51**
المطلب الأول:إستقرارية السلاسل الزمنية و إختبارات جذر الوحدة	**51**

المطلب الثاني:منهجية تكامل مشترك باستعمال نموذج الإنحدار ذاتي للفجوات متباطئة الموزعة ardl	**54**
المطلب الثالث:مشاكل قياسية للتنموذج	**56**
المبحث الثاني:دراسة قياسية لإثر مقاولاتية على نمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	**57**
المطلب الأول:تحديد متغيرات دراسة	**57**
المطلب الثاني:دراسة إستقرارية سلاسل الزمنية	**57**
المطلب الثالث:تقدير نموذج إنحدار ذاتي للفجوات متباطئة موزعة ardl	**60**
خلاصة الفصل	**64**
خاتمة	**67**
قائمة المراجع	**69**
الملاحق	**71**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	تطور عدد مؤسسات صغيرة و متوسطة في الجزائر	25
(02)	هيكل تمويل ثنائي	27
(03)	هيكل تمويل ثلاثي	27
(04)	انماط التمويل	30
(05)	حصيلة خدمات الغير مالية	30
(06)	قروض الوكالة الوطنية للقرض مصغر حسب النشاطات	31
(07)	قروض الوكالة الوطنية للقرض مصغر حسب الجنس	31
(08)	مساهمة المقاولاتية في خلق قرض الشغل و نمو الاقتصادي	43
(09)	ميزان التجاري في الجزائر	45
(10)	دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات دراسة عند مستوى	58
(11)	دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	59
(12)	اختبار تكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود	60
(13)	نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل	61
(14)	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل	61
(15)	نتائج اختبار لاغرانش	61
(16)	اختبار توزيع البواقي	62
(17)	نتلئج اختبار arch	62

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	مقاربات المقاولاتية	12
(02)	محاور تطوير ثقافة المقاولاتية	21
(03)	هيئات و هياكل دعم المشاريع المقاولاتية	26
(04)	ميزان التجاري في الجزائر	46
(05)	منهجية اجراء الاختبار جذر الوحدوي	53
(06)	منحنيات بيانية لمختلف دراسة عندمستوى	56
(07)	منحنيات بيانية لمختلف دراسة عند الفرق الاول	57
(8)	تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء	60
(9)	نتائج اختبار استقرار النموذج	62

مقدمة عامة

يهتم الاقتصاديون بفهم ودراسة العوامل التي تعمل على تحقيق النمو و التقدم الاقتصادي اللذان يحدثان من خلال المكاسب في الإنتاجية هذه الأخيرة راجعة أساسا إلى تراكمات في رأس المال المادي البشري التكنولوجي وفي نوعية المؤسسات حيث تعتبر من بين المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، إذ لا يقتصر دورها على إنشاء المؤسسات فقط بل يرتبط هذا الدور بخلق فرص العمل الابتكار، خلق الثروة زيادة التنافسية والرفاهية ،عرف مصطلح المقاولاتية بطرق مختلفة بدءا بمفهومها الضيق المتمثل في إنشاء المشاريع إلى اعتبارها السلوك الذي يركز على الاعتماد على الذات المبادرة الابتكار، وتحمل المخاطر.

تميزت المقاولاتية باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين، وكذلك صناع القرار في دول العالم، بحيث تعتبر ريادة الأعمال من أهم الآليات التي يعتمد عليها لتحفيز حركة التنمية على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة. خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المشاريع الصغيرة في اقتصاديات الدول في مختلف جوانبها. إلا أن ريادة الأعمال تمر بعدة مراحل تحضيرية حتى تنطلق إلى النشاط، ولا شك أن تعزيز المقاولاتية يحتاج إلى دعم من الدولة ومؤسساتها العامة، خاصة في الدول النامية حيث يواجه أصحاب الأفكار عوائق مختلفة تمنعهم من ترجمة أفكارهم إلى مشاريع على أرض الواقع.

فرضت التغيرات الاقتصادية في الآونة الأخيرة على الجزائر إعادة النظر في نموذج التنمية الخاص بها، و الذي اعتمد لعقود من الزمن على عائدات النفط، ولتنويع مصادر الدخل و تحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة برزت الحاجة إلى ضرورة تشجيع النشاط المقاولاتي أكثر من أي وقت مضى من خلال العمل على تطوير وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمقاولاتية تساعد على للانتقال تدريجيا من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعا حيث يمكن للقطاعات المتعددة المساهمة في التنمية والازدهار، على إثر ذلك أدركت الجزائر أهمية المقاولاتية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية حيث قامت بالعديد من الإصلاحات و من جهة أخرى عملت على إنشاء أجهزة الدعم والمرافقة (ANSEJ–CNAC–ANGEM–FGAR–ANDI) مهمتها تحفيز النشاط المقاولاتي و تشجيع المبادرات من خلال تقديم قروض مالية بدون فوائد و تسهيلات (إدارية، إعفاءات جبائية) تساعد على خلق مؤسسات وإنشاء المشاريع الخاصة وقد ترتب عن هذه توجه العديد من الأفراد نحو العمل لحساب الخاص الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتغلب على كل الصعوبات التي يواجهها المقاولون.

مشكلة الدراسة:

تعد دراسة دور ريادة الأعمال في الإقتصاد الحديث مجالًا مهمًا للبحث نظرًا لتأثيراتها المتفاوتة على النمو الإقتصادي. وتتمثل المشكلة الرئيسية لدراستنا فيما يلي:

إلى أي مدى يساهم قطاع المقاولات في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر؟

للإحاطة بمختلف جوانب الاشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ❖ هل المقاول يخلق النمو الاقتصادي؟
- ❖ ما هي الروابط بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي؟
- ❖ ما هو واقع المقاولاتية و النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ❖ ما هي معوقات المقاولاتية في الجزائر ؟ وما هي الإصلاحات الكفيلة لتطوير المقاولاتية في الجزائر لدعم الاقتصاد الوطني ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن المشكلة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية :

للمقاولاتية أثر على النمو الإقتصادي

الفرضية الفرعية :

- ❖ ريادة الأعمال هي مصدر للنمو الإقتصادي.
- ❖ يؤدي التوسع في نشاط ريادة الأعمال إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي.
- ❖ للمقاولاتية اثر ايجابي على النمو الاقتصادي

أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيار أي موضوع للدراسة وتسليط الضوء عليه الجملة من الدوافع والأسباب والمبررات تتمثل في مايلي :

1. الأسباب الموضوعية :

- ➢ الاهتمام المتزايد بمجال المقاولاتية من طرف الباحثين والإقتصاديين وحكومات الدول المتقدمة والنامية في ظل التحولات والتجاذبات الإقتصادية.
- ➢ الاهتمام المتزايد بمجال المقاولاتية من طرف الباحثين والإقتصاديين وحكومات الدول المتقدمة والنامية في ظل التحولات والتجاذبات الإقتصادية.

2. الأسباب الذاتية

- رغبتنا الشخصية في تسليط الضوء على دور وأهمية المقاولاتية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر .
- إثراء الرصيد العلمي لمثل هذه المواضيع.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية قطاع المقاولات في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر، مع تقديم اقتراحات لتوطيد العلاقة بين المؤسسات والشركات الكبرى. ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:

- محاولة تحديد المفاهيم الأساسية للمقاولاتية.
- تحليل واقع المقاولاتية و النمو الاقتصادي في الجزائر .
- تبيان القنوات والآليات التي من خلالها تؤثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي.
- تقييم فعالية مختلف الأدوات المستعملة في قطاع المقاولاتية.
- عرض مختلف الفرص المقاولاتية الموجودة في الاقتصاد الجزائري في مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تخفيف تبعية الاقتصاد الوطني .

منهجية الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة وفي ضوء طبيعته وأهميته، وحتى نستطيع الإلمام بكل جوانبه، فقد تم الإعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع ، حيث يبرز المنهج الوصفي في الجانب النضري للدراسة من خلال التعاريف و المفاهيم المقدمة للمقاولاتية والمقاول وا لأهمية الإقتصادية و الإجتماعية وواقع المقاولاتية في الجزائر وغيرها .

إضافة لما سبق وتماشيا مع متطلبات الدراسة القياسية تمت الإستعانة بأساليب القياس الإقتصادي المتمثلة أساسا في تقدير النتائج أسلوب نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية وأسلوب التكامل المشترك وإجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية اللازمة بالإستعانة بالبيانات التي تم تجميعها.

أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، سيتم في عملية جمع البيانات و المعلومات الإعتماد على العناصر التالية:

- المراجع باللغة العربية والأجنبية و من الكتب، المجلات، المقالات و الرسائل الجامعية ومواقع الإنترنت التي تعرضت للموضوع محل الدراسة بصورة شاملة أو جزئية مباشرة أو غير مباشرة.
- مختلف القوانين والتشريعات ووثائق العمل الرسمية التي تتعلق بالموضوع.
- مختلف الإحصائيات والتقارير التي لها صلة بالمقاولاتية في الجزائر.
- الاعتماد على الدراسات السابقة لمعرفة طرق وأساليب المعالجة للمواضيع، والأخذ منها الدراسات التي تلتقي مع موضوع دراساتنا في أحد المتغيرات وحتى المنهج المستخدم وغيرها من الأدبيات الأخرى.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من خلال تزايد الإهتمام بتنويع مصادر الإقتصاد الوطني والتحرر من مصادر المحروقات في ظل التحولات الإقتصادية، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق المشاريع المقاولاتية التي تقوم على أساس الاستثمار في مختلف قطاعات الإقتصاد من طرف أفراد ذو كفاءات ومهارات يمكن أن يساهموا في تحقيق التنمية ا لإقتصادية من خلال تنويع مصادر الإقتصاد. وعليه فإن الغاية من هذه الدراسة والواقع الذي تنطلق منه يجعلنا أمام جملة من الأهداف نسعى إلى تحقيقها، متمثلة في:

- الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على حقيقة وطبيعة ثقافة المقاولة في الجزائر.
- الإقبال والاهتمام الدولي بالممارسة المقاولاتية وبث وتفعيل الفكر المقاولاتي لدى الشباب وكذلك الدور الحيوي الذي أخذته المؤسسات الناشئة في مختلف الإقتصاديات وإهتمام الدولة في السنوات الأخيرة بهذا النوع من المؤسسات والتي أسفرت على العديد من الهياكل والقوانين الخاصة بترقية وتنمية هذا القطاع

حدود الدراسة:

إن هذه الدراسة تفرض علينا تحديد الإطار الزمني التي ستدرس خلاله متغيرات البحث، والإحصائيات والمعطيات اللازمة مع تحديد المناطق التي ستشملها الدراسة ومن ثم فإنه:

زمانيا: لقد تمت هذه الدراسة من خلال الإطلاع على وثائق تخص الموضوع بكافة جوانبه، وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من 2015 إلى 2020.

مكانيا: فإن الدراسة تخص المقاولاتية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا عدة صعوبات أثناء انجازنا هذه الدراسة سواءا ما تعلق بالجانب النظري أو التطبيقي، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

- صعوبة ودقة موضوع الدراسة.
- صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع.
- صعوبة الحصول على الدراسات السابقة .
- صعوبة الحصول على البيانات والمعطيات الاحصائية والتقارير التي لها صلة بالمقاولاتية .

الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع المقاولاتية بالعديد من الدراسات والأبحاث أثبتت معظمها مدى قدرة المقاولين على النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين، حيث تعتبر وسيلة هامة لتحقيق التنويع الاقتصادي، لأنها تسمح باكتشاف الفرص الاستثمارية واستغلال المواد غير المستغلة في الاقتصاد و تلعب دورا مهما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للكثير من الدول، وهناك فرص استثمارية متنوعة في الاقتصاد الجزائري في مختلف قطاعاته الإنتاجية، إلا أنها غير مستغلة كما ينبغي. سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد الجزائري حيث تسعى هذه الدراسة إلى إبراز فعالية قطاع المقاولات في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر، وهي الإضافة التي يمكن أن نقدمها من خلال هذه الدراسة باعتبارها سوف تلقي الضوء على نشاط المقاولاتية وبرامج الدعم التي تقدمها الحكومات الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأثر ذلك النشاط على النمو الاقتصادي بها، وذلك بهدف استكشاف قوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري الناشئ والمتنامي ومن بين أهم الدراسات التي اطلعنا عليها نجد:

الدراسة الأولى :

دراسة صندرة سابي بعنوان " **المقاولاتية و إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة مقارنة بين ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل** " ، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، نوقشت بجامعة قسنطينة 2 سنة 2014، حاولت الدراسة البحث في العوامل المؤثرة على المقاولاتية وتنمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، حيث عملت الباحثة على تصنيف أهم العوامل المؤثرة على المقاولاتية بالاعتماد على الأدبيات والنماذج النظرية في المجال كما ركزت على العوامل المساعدة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها.

اعتمدت الباحثة في دراستها الميدانية على عينة تقدر بـ 174 من المؤسسات الصغيرة في كل من ولايات قسنطينة، ميلة وجيجل بعد أن قامت بتشخيص عميق لإمكانيات الاستثمار في هذه الولايات، حيث توصلت إليه النتائج التالية:

إن موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة وتنميتها لا يتوقف على الفرد فحسب، بل يمتد إلى الوضعية الاجتماعية والنظام التعليمي، البيئة العامة المحيط المؤسساتي بشكل خاص، وبذلك فإن المشكلة الحقيقية التي تعرقل المقاولين عند إقبالهم على إنشاء مؤسسات أو تطويرها على مستوى الجزائر عامة ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل خاصة ترتبط بعدم ملائمة المحيط الذي ينشأ و يتطور فيه المقاول و مؤسسته، سيما هيئات المرافقة التي تحولت من هيئات مدعمة ومسهلة إلى هيئات معرقلة، وهذا ما يتطلب إعادة النظر في دور هذه الهيئات و طرق تسييرها .

ومن خلال ذلك استطردت الباحثة بالاعتماد على الدراسة المنجزة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)وارتكزت في توصياتها على ضرورة إعادة تأهيل الهيئات المتخصصة في دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدلا عن التركيز على تأهيل هذه المؤسسات.

الدراسة الثانية:

دراسة حفصي بونبعو ياسين بعنوان "**واقع وأفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري**"، تتمحور إشكالية الدراسة فيما يلي:

- ماهو واقع وأفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر لمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري؟

للإجابة عن السؤال المطروح هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الدور الذي يمكن أن تلعبه المقاولاتية في دعم الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية، من خلال مساهمتها في دعم حركة إنشاء المؤسسات

الاقتصادية في مختلف القطاعات حسب متطلبات التنمية المحلية لكل منطقة، بحيث تعطي المقاولاتية دافعا حقيقيا للتنمية الدائمة اقتصاديا واجتماعيا باعتبارها قطاعا منتجا للثروات وفضاء حيوي، بينما تأخذ المقاولاتية في الجزائر أهمية معتبرة من خلال إظهار السمات الأساسية التي تميز هذا القطاع في الجزائر.

توصلت هذه الدراسة إلى أن المقاولاتية في الجزائر تواجه قيودا كثيرة، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتشجيع وتسهيل المقاولاتية للمقاولين وإنشاء مؤسساتهم من خلال الهياكل الداعمة، إلا أنها لم تحقق المرجو منها بعد، نظرا لعدة عراقيل مازال يعرفها المحيط المقاولاتي لغياب سياسة شاملة بعيدة الأمد، وهذا بالأخذ بعين الاعتبار كل مرحلة من مراحل المسار المقاولاتي.

الدراسة الثالثة:

رزيقة مخوخ بعنوان" **المقاولاتية كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر** " تتمحور إشكالية الدراسة في ما مدى مساهمة قطاع المقاولات في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

لغرض معالجة موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدامه حسب ما تقتضيه مرحلة المعالجة وذلك بغرض التعمق في فهم العناصر المكونة للموضوع، وإخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل جل أبعاده بشكل كاف من التوضيح والتفسير.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز فعالية قطاع المقاولات في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر، مع تقديم اقتراحات من أجل توطيد العلاقة بين المؤسسات الكبيرة والمقاولة عن طريق استعمال التحفيزات الجبائية من خلال تخفيف الإعفاءات الجبائية والشبه الجبائية وإلغاء البعض منها مثل الدفع الجزافي.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن النتائج المحققة من وراء مختلف هذه الآليات والأجهزة كانت دون المستوى المطلوب قياسا بحجم الجهود المبذولة وكذا مقدار الأهمية التي أولتها الحكومة قصد ترقية التشغيل والحد من البطالة، مما يحتم ضرورة إجراء تقييم شامل من خلال إعادة النظر في دور هيئات الدعم والمرافقة، يسمح بتصحيح أدائها قصد تفعيل وترقية أداء إستراتيجية التشغيل المنتهجة.

الدراسة الرابعة :

ساسي محمد الامين بعنوان "**المقاولاتية والنمو الاقتصادي–دراسة مقارنة –رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر(2020/2019)** تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على موضوع المقاولاتية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي إضافة إلى تحديد الروابط التي تجمع بينهما معتمدين على دراسة مقارنة بين الجزائر وعينة من الدول النامية وتتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي :

محاولة تحديد المفاهيم الأساسية للمقاولاتية و تبيان القنوات والآليات التي من خلالها تؤثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي.وايضا دراسة تجارب الدول في مجال المقاولاتية والتركيز على السياسات والاستراتيجيات التي انتهجتها هذه الدول. وتحليل واقع المقاولاتية والنمو الاقتصادي في الجزائر قياس أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية.كانت عينة الدراسة تتكون من 33 دولة للفترة الممتدة م ابين1996_2019 انتهت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية وسلبية بين العمل لحساب الخاص (المقاولاتية) و النمو الاقتصادي و من خلال هذه النتيجة يظهر أن المقاولاتية لم يكن لها أي دور في النمو الاقتصادي في دول محل الدراسة من بينها الجزائر .و تتمثل أهم الاستنتاجات الدراسة فيما يلي:

–المقاولاتية مهمة للنمو الاقتصادي لكن الأهم من ذلك يتمثل في نوعية النشاط المقاولاتي و بالتالي على البلدان تشجيع المقاولاتية عالية التوقع أو القائمة على الفرص لما لها من آثار ايجابية على الأداء الاقتصادي

–ضرورة تحسين نوعية المؤسسات، أيضا استنتجت الدراسة أن المؤسسات غير الرسمية التي تقاس من خلال التحكم في الفساد والثقة في مهارات الفرد تعتبر محدد أساسي لنوعية المقاولاتية

الدراسة الخامسة :

دراسة **Erik Stam and André van Stel[2]** ،« **Types of Entrepreneurship and EconomicGrowth،November 2009** . حول تأثير المقاولاتية على النمو الاقتصادي على مستوى الدولة. حيث استخدمت بيانات من المرصد العالمي لريادة الأعمال، الذي يوفر بيانات مقارنة حول ريادة الأعمال من مجموعة واسعة من البلدان. حيث تمت مقارنة نشاط ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المنخفضة الدخل. تمكنت مجموعة البيانات هذه أيضًا من التمييز بين تأثيرات ريادة الأعمال بشكل عام والمقاولاتية الموجهة نحو النمو بشكل خاص. كما قدمت اختبارات تجريبية لتأثير نشاط ريادة الأعمال على نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى أربع سنوات لعينة من 36 دولة. أشارت التحليلات التجريبية إلى أن المقاولاتية ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل، على عكس البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المرتفعة الدخل حيث يبدو أن ريادة الأعمال الموجهة نحو النمو بشكل خاص تساهم بقوة في نمو الاقتصاد الكلي.

الدراسة السادسة:

(FIRLAS Mohammed) **بعنوان Impact des politiques d'aide a l'entrepreneuriat sur l'émergence d'esprit d'entreprise chez les jeunes: cas ANSEJ de Tizi Ouazou**

عبارة عن مذكرة ماجستير نوقشت سنة 2012 بجامعة مولود فرعون بتيزي وزو، حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث في إشكالية قياس أثر برامج الدعم التي تقدمها السلطات العمومية في بروز الروح المقاولاتية لدى الشباب، أي البحث والتحقق ما إذا كانت هيئات الدعم والمرافقة تؤثر على الروح المقاولاتية لدى الشباب. حاولت الدراسة شرح مختلف الأدوار التي يجب أن تؤديها السلطات العمومية في تشجيع البروز المقاولاتي انطلاقا من مرحلة التحسيس لجميع فئات المجتمع، ثم الإعلام والتوجيه للمهتمين بإنشاء المؤسسات، وصولا إلى الدعم المالي المرافقة والتكوين المعمق للمبادرين بإنشاء المؤسسات، حيث تم التركيز على مختلف الأدوار التي تؤديها هيئات الدعم والمرافقة قبل، أثناء وبعد إنشاء لمؤسسة.

قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة من 50 مقاولا قاموا بإنشاء مؤسساتهم من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيزي وزو، حيث تم استهداف المؤسسات في مرحلة الانطلاق (مرحلة التمويل). وقد تم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال استخدام التكرارات والنسب الإحصائية من أجل دراسة خصائص حاملي المشاريع، شروط إنشاء المؤسسات، وبيئة الأعمال التي توفرها هذه الهيئات، أي أنه تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل واقع هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر. في النهاية حاول الباحث الإجابة عن الفرضيات المطروحة، حيث تم تأكيد الفرضية الأولى بأن الروح المقاولاتية ليست شيئا فطريا يولد مع الإنسان، ولكن يمكن دعم ونقل وتكوين ونشر الروح المقاولاتية بين أفراد المجتمع من خلال مختلف الوسائل المتاحة، كما توصل الباحث أنه بالرغم من التغيير الجذري في القوانين وهيئات الدعم المخصصة لدعم إنشاء المؤسسات إلا أن هذه الهيئات ليس لها تأثير معنوي في دفع الشباب نحو المقاولاتية.

أما أهم التوصيات فقد ركزت على العمل على تحفيز وترقية الروح المقاولاتية من خلال جعلها كهدف للسياسة الاقتصادية في الجزائر، وتفعيل أداء هيئات الدعم والمرافقة سواءا على المستوى الوطني، الجهوي أو المحلي.

الدراسة السابعة

دراسة نور الدين جوادي وممش سلمى 2018بعنوان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر –دراسة تحليلية 2007–2015 مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة . هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن المكانة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وفي ظل ما تعاني به من مشاكل التي تقف أمام نموها استمرار نشاطها في بما يسمح تفعيل دورها التنموي في الاقتصاد الوطني خاصة في ظل مايعانيه قطاع المحروقات من انعكاسات من أسعار البترول وكذا أهميتها في رفع من الصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، في حين تتمثل أهم النتائج الذي توصلت إليها هذه الدراسة انه بدء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يساهم في الصادرات إلا أنها تعتبر ضئيلة مقارنة بالصادرات الإجمالية وهذا رغم الإجراءات والمحفزات والهياكل التي تدعم المؤسسات المصدرة والتي تفكر في التصدير و الدليل على هذا وجود عدة برامج .

أما أهم الاقتراحات التي حددتها هذه الدراسة فتح فروع للهيئات التي تدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التصدير عبر كافة التراب الوطن وتعزيز اتفاقيات وبرامج التعاون سواء الثنائية او الإقليمية حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دخول في الأسواق الخارجية و الاستفادة من التجارب الدولية في المجال

تقسيمات البحث :

من أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للمقاولاتية

حاولنا في هذا الفصل الإحاطة بالجوانب النظرية للدراسة من خلال تقسيمه الى:

المبحث الأول:الأسس النظرية للمقاولاتية حيث تطرقنا الى ماهية المقاولاتية ومحددات التوجه المقاولاتي والمقاول المبتكر . أما المبحث الثاني بعنوان دور البرامج و السياسات الحكومية في ترقية قطاع المقاولاتية في الجزائر تطرقنا الى واقع الثقافة المقاولاتية في الجزائر والمراحل ا لأساسية للمقاولاتية في الجزائر وأليات تفعيلها والى هيئات الدعم والمرافقةوفي المبحث الثالث المعنون ب أثر المقاولاتية على ا لإقتصاد الوطني تطرقنا الى أثر المقاولاتية على سوق العمل وأثرها في ترقية الصادرات والواردات.

الفصل الثاني:

حاولنا في هذا الفصل الإحاطة بالجوانب التطبيقية للدراسة من خلال تقسيمه الى:

المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL ،حيث سنقوم بدراسة إختبار استقرارية السلاسل الزمنية وجذر الوحدة و منهجية التكامل المشترك بإستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ، والمشاكل القياسية للنموذج وفي المبحث الثاني سنقوم بالدراسة التطبيقية حيث قمنا بتحديد متغيرات الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية وفي ا لأخير قمنا بتقدير نموذج ا لإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة.

الفصل الأول

الجانب النظري للمقاولاتية

تمهيد:

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث،ونظرا لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين والجامعيين وال مجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وبقدرتهم على البقاء والنمو ، ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد في قدرتها (المقاولاتية) على الرفع في مستويات الإنتاج، وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها، تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق، بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال من خلال ما توفره من مناصب شغل .

المبحث الأول:الأسس النظرية المقاولاتية

عرف موضوع المقاولاتية اهتماما كبيرا من طرف الحكومات، وهذا كونها أضحت تمثل أحد أقطاب الإقتصاد وقاطرات نموه، وما يؤكد على هذا تزايد الملتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية التي تناقش الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات، وكذا الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيعها. لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نشأتها وتطورها وكذا مفهومها بالإضافة إلى مصطلحات ذات صلةبها.

المطلب الأول :ماهية المقاولاتية

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية، فإلى غاية الستينيات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان ي إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية، ومع بداية التسعينيات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون إهتم بدراسة سير العملية ككل، وبعد عرض الإتجاه الإقتصادي سنقوم بالتطرق تباعا إلى إتجاه خصائص الأفراد واتجاه سير النشاط المقاولاتي.

1. التطور التاريخي لمفهوم المقاولاتية :

إ ن محاولة سر أغوار نشأة المقاولاتية التي تنحصر في استقصاء تاريخي لكلمة؛ إذ إن كلمات مثل رائد أعمال أو الرواد كانت موجودة منذ قرون طوال، ولكنهااشتغال على المفهوم ذاته. وعلى صعيد ا لإشتغال المفاهيمي المتطور ،فإنه قد يكون في وسعنا الجزم بأن نشأة المقاولاتية كانت مرهونة بنشأة نوع معين من الرأسمالية هو رأسمالية المنافسة والإحتكارات . و قد خضعت الرأسمالية، كنظرية ونظام إقتصادي، إلىالعديد من التطورات، ولعل الحديث عن (صناعة الثقافة) الذي تبناه ثيودور أدورنو[1]؛ ومحاولة إدخال رأسمالي القرن السابع عشرا تحديدا الترفيه والتسلية في بنية أعمالهم؛ دفع ا للعمالوالشغيلة للوصول إلى أقصى طاقتهم، واحد من أبرز التجليات التي خضع لها هذا النظام الإقتصادي. ناهيك عن المفهوم الرائج حالياوهو (الأرسمالية الواعية) الذي يروج له "راج سيسوديا" أستاذ في ا لأعمال العالمية في كلية بابسون، والمقصود به ذاك النوع من الرأسمالية الواعيبالدفوعات النقدية التي توجه له، والذي يحاول الإستفادة منها قدر المستطاع. سوى أن ما حدث من تطورات على بنية نظرية ونظام المقاولاتية كان مفاجئ حتى للرأسمالية ذاتها؛ إذ بدأ هذا النظام الوليد يذهب في مسارات لم يكن الأرسماليون يتوقعونها، وما المسؤولية الإجتماعية في المقاولاتية إ لا أحد تجليات هذا التطور، عرفنا أنها (المسؤولية الإجتماعية) نظرية الإجتماعية/ إقتصادية قائمة بذاتها وليست سلسلة النظام الرأسمالي[2]

إن التطور التاريخي للمقاولاتية لايزال يشهد عقوده الأولى ، إذ يتوقع الباحثون أن المقاولاتية ستحل يوما محل إدارة الأعمال ، وإن الباحثين يرون أن أكثر الإقتصاديات نجاحا هي تلك الإقتصاديات القادرة على إيجاد مزيج من المقاولين المبتكرين والمؤسسات والشركات الكبيرة الراسخة التي صقلت مبتكراتها ، ومكنتها تلك الخبرة من أن تنتج بكميات كبيرة ، تلك الابتكارات و الأفكار والأساليب والوسائل ، التي أوجدها ابتداء رواد الأعمال وستعزز مستقبلهم.

[1] Persson S., La diversité des représentations autour de l'entrepreneuriat, Revue internationale de psychosociologie, vol. XIV,N° 32, 2008, pp. 241-243. 2

[2] محمد علواني: نشأة ريادة الأعمال.. بحث في جينالوجيا المفهوم، على الرابط التالي https://www.rowadalaamal.com/ :،

يرجع مفهوم المقاولاتية الإقتصادي جوزيف شومبيتر وبعض الإقتصاديين النمساويين مثل Ludwig Von Mises Von Hayek.ولقد عرف شومبيتر (1950)رائد الأعمال بأنه هو ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو أختراع جديد إلى ابتكار ناجح. وبالتالي فوجود قوى رو اد الاعمال "التدمير البناء" في الأسواق والصناعات المختلفة تنشئ منتجات ونماذج عمل جديدة. وبالتالي فإن المقاول وبشدة عن التطور الصناعي والنمو الإقتصاديعلى المدى الطويلأما (1967KnightFrankh.)و(بيتر دراكر 1970)فيعتبران المقاولاتية تتمحور بالأساس حول المخاطرة.

سلوك رائد الأعمال هو ما يعكس نوع القدرة التي لديه أو لديها لوضع مهنته وموقفه المالي في الواقع والمخاطرة عن طريق تطبيق فكرته ووضعها محل التنفيذ وذلك عن طريق إعطائها المزيد من الوقت والجهد ورأس المال في مخاطرة غير مضمونة[1].

2. الا تجاهات المفسرة لمفهوم المقاولاتية :

لقد مر مفهوم المقاو لاتية بحقبة زمنية مليئة با لاسهامات العلمية المختلفة و غزيرة باآلراء و النظريات العلمية من قبل العديد من الباحثين و العلماء في حقول علمية مختلفة في علم الإقتصاد و علم النفس و التسويق و الإدارة و علم الإجتماع حيث من الصعب أن تتطور المقاولاتية في حقل علمي منفرد، حيث يشير العديد من الباحثين أن المقاولاتية ظاهرة معقدة ، و سنحاول فيما يلي الإتجاهات الكبرى لمفهوم المقاولاتية كآلتي .[2]

- **المقاولاتية من وجهة نظر فرصة الأعمال:**

من هذا المنظور نجد المقاولاتية تقوم على عملية الدراسة التي يقوم من خلالها المقاول بتحديد إستكشاففرصة إستغلال، من هنا يتبن لدينا مفهومين الأول يتمثل في شخصية المقاول بحيث يتمتع بميزات تجعله ينفرد عن باقي شخصيات المجتمع، فهو ذلكالرجل القوي يتوفر على الطاقة ليستطيع المبادرة و رفع التحدي، و قادر على التنبؤ لكونه متمرن، و مجد يحسن استخدام الموارد و مبدع يحب الاختراع الذي يمكنه من السعي وراء الشهرة . أما المفهوم الثاني هو الفرصة التي تعتبر نقطة انط لاق أي مشروع فسيرورة المقاولاتية تكون من خ لال بحث المقاول علىاكتشاف و استغ لال الفرص فهذه الأخيرة التي تسلم كالمفتاح في اليد بل السعي وراءها لتستغل في خلق منتجات و خدمات مستقبلية و يتم تحقيق ذلك من خ لال تصوره. فالعنصرين المتمثلين في المقاول و الفرصة يعتبران أساسين لبناء عملية المقاولاتية.

- **المقاولاتية من وجهة نظر خلق المنظمة:**

تناول هذا المفهوم William Gather بحيث اعتبر المقاولاتية كنموذج لخلق منظمة جديدة تسمح للفرد بخلق وحدة جديدة من خلال نشاطه و التوفيق بين الموارد المتمثلة في الموارد البشرية، و المادية، و المعلوماتية.

- **المقاولاتية من وجهة نظر خلق القيمة:**

الفرد يعتبر كفاعل أساسي لخلق القيمة من خلال دعمه استثمار مشروع فحسب Fayolle فهي السيرورة التي تؤدي بالشخص المقاول إلى إكتشاف، و استغلال الفرصة، و تحويلها إلى مشروع يخلق قيمةمضافة.

- **المقاولاتية من وجهة نظر الإبداع:**

الإبداع يعد أساس تحقيق النمو الصناعي و الإقتصادي على المدى الطويل، كما يمثل القدرة على خلق قيمة جديدة و هذا ما يجعل المقاول يختلف عن المدير.

[1] Antonioli Albert, Développer l'esprit d'entreprise : du droit d'apprendre aux devoirs d'entreprendre, L'Harmattan, 2017, Paris, p141.

[2] خواني ليلى، المقاوالتية و روح اإلبداع في المؤسسات دراسة حالة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، ص77-78

- **المقاولاتية من وجهة نظر الاقتصاد :**

لقد تمت دراسة المقاولاتية لفترة طويلة من الزمن انطلاقا من العلوم الإقتصادية والإجتماعية التي قامت بالتركيز على نتائج المقاولاتية في محاولة منها للإجابة على التساؤلين التاليين 1:ما هو تأثير الأنشطة المقاولاتية على الإقتصاد؟ ما هي الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولاتية؟ كم المقاولاتية على الاقتصاد؟

فالمقاول حسب Cantillonو Say هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ويعتبر Cantillonعدماليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه، بأنه الشخص الذي يشتري اويستأجر(بسعر أكيد ليبيع)أو (ينتجبسعر غير أكيد .)ولأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار وبالظروف الطبيعية حيث يقوم بشراء العوامل الضرورية للإنتاج والمواد الأولية بسعر محدد، ليقوم بتحويلها أو بيعها، وفي المقابل لا يملك ضمانات لما سيجنيه، ولا يمكنه التأكد من المداخيل التي سيحصل عليها من وراء ذلك، ولا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والتي هي الدافع الأساسي من وراء نشاطه. يعكس هذا التعريف خصائص الفترة الزمنية التي عاش فيها الباحث، والتي تتميز باقتصاد مبني أساسا على الفلاحة، مع تطور ملحوظ للمبادلات التجارية.

أما بالنسبة إلى Sayالأمر الذي يميز المقاول وخاصة الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة، حيث فرقبينكل من العالم الذي يدرس قوانين الطبيعة ويقوم بإجراء البحوث، المقاول، والعامل الذي يعمل لحسابهما.

فالمقاول[1] يقوم باستغلال المعارف التي يمتلكها العالم من أجل إنتاج سلع ذات منفعة، ويعتمد في ذلك على العامل الذي تتمثل مهمته في انجاز العمل، ويصف Sayأيضا المقاول والذي يمكن أن يكون فلاحا، حرفيا أو تاجرا بأنه الوسيط بين طبقات المنتجين لمختلف عوامل الإنتاج من ملاك الأراضي وعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وبين هؤلاء والمستهلكونظرا لخبرته الكبيرة في ا المجال الصناعي ومجالالبنوك يدرك Sayأن المقاول هو قبل كل شيء منظم، حيث يقومبالتنسيق بين عوامل الإنتاجالمختلفة : الأرض، العمل، رأس المال من أجل الوصول إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وبالمقابل تترافقبعض الأنشطة الصناعية دائما وحتى المسيرة منها بشكل جيد بعض الأخطار التي تجعلها عرضة للفشل [2].إضافة إلى تمتع المقاول بخاصية مهمة أخرى وهي قدرته الكبيرة على الحكم حيث يقوم بتقييمالاحتياجات والوسائل الضرورية لإشباعها، ويوازن بين الهدف والوسائل التي يمتلكها[3].

يتفق Sayو Cantillon في أنه لا يشترط أن يكون المقاول شخصا ثريا إذ يمكنه اللجوء إلى الاقتراض من الآخرين، وبذلك يفرق بين الرأسمالي الذي تتمثل مهمته في إقراض الأموال مقابل الحصول على مبلغ معين يعرف بالفائدة، وبين المقاول الذي يتحمل المخاطر التي يمكن أن تعرقل نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة، أو باللجوء إلى الاقتراض من املاك رؤوس الأموال.

وكذلك نجد أعمال A. Marshalالذي يعتبر من أوائل الكتاب الانجليز الذين اهتموا بالمقاول وذلك في بدايةالقرن العشرين، حيث تزامنت أعماله مع ظهور المؤسسات الكبيرة، ولذلك فهو يعتبر أن تحول الإقتصاد

[1] - Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, **La légende de l'entrepreneur**, Edition la découverte & Syros, Paris, 1999, p23.
[2] Ibid., p 18.
[3] Brahim Allali, **Vers une théorie de l'entrepreneuriat**, cahier de recherche L'ISCAE, n 17, Maroc, p3.

اي الإعتماد على نظام الحرف الصغيرة التي يسيرها العمال أنفسهم إلى نظام المؤسسات الكبيرة المسيرة من طرف مقاولين رأسماليين يتطلب وجود رجال ذوي طاقات كبيرة تتمثل مهمتهم في تسيير الإنتاج بطريقة تؤدي إلى جعل الجهد المبذول يقدم أحسن نتيجة ممكنة من اجل إشباع الحاجات الإنسانية[1].

نلاحظ أن Marshalم يفرق بين المقاول والمسير حيث عرف المقاول بتسليط الضوء على قدراته التسييرية وعلى قدرته على تنظيم عمل عدد كبير من الأشخاص. وبالرغم من مختلف هذه الدراسات، لم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الإقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بهاJ.A.Schumpeterسنة 1935حيث يعتبر هذا الباحث أول من تفطن لأهمية عامل التغيير، وذلك عن طريق الاستعمال المختلف للموارد والإمكانيات المتاحة للمؤسسة، وضرورة العمل على اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة، وإدخال تنظيمات جديدة، حيث تتمثل وظيفة المقاول في [2] "البحث عن التغيير والتصرف بما يوافقه واستغلاله كأنه فرصة".

فالمقاول حسب Schumpeterوقبل كل شيء شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الإختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في[3]:

- ❖ صنع منتج جديد.
- ❖ ستعمال طريقة جديدة في الإنتاج .
- ❖ إكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق .
- ❖ إكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو المواد نصف المصنعة .
- ❖ إنشاء تنظيمات جديدة.

ومن أجل الإبداع، يقوم المقاول بتحمل الأخطار المترتبة عن عملية البحث عن تنظيمات جديدة لعوامل الإنتاج، ولكنه لا يتحمل هو بنفسه الخطر الذي يمكن أن يلحق بمؤسسته إنما سوق رؤوس الأموال هي التي تسمح له بإيجاد ممولينيتحملون الأخطار بدلا عنه،كما أن الدافع الأول الذي يحركه لا يكمن في البحث عن الأرباح، وإنما هي الرغبة في النجاح من خلال تحقيق تنظيمات جديدة[4].

أما بالنسبة إلى Kiznerالمقاول هو شخص حساس للفرص، ففي حين أن وظيفة المقاول حسب Schumpeterتتمثل في إحداث حالة تخل بالتوازن وتكسر الروتين من أجل إحداث التغيير، فالمقاول حسبه تتمثل مهمته في إعادة حالة التوازن باستغلال الفرص الناتجة عن اختلاله،فالخاصية الأساسية للمقاول حسبه تتمثل في إدراكه لوجود فرص مربحة معرفة بالفرق بين أسعار المدخلات وأسعار المخرجات.. كما يفرق بين المقاولاتية والتسيير، فإذا كان المقاول ينتج عندما يقوم شخص باستغلال فرص ربح غير مستغلة، فالمسير يسعى للرفع من فعالية طرق الإنتاج إلى أقصى حد ممكن وذلك بتعظيم كمية المخرجات إنطلاقا من مستوى معين من المدخلات[5].

وعلى عكس النظريات الإقتصادية التي ركزت على دراسة تأثير المقاولاتية على الإقتصاد ظهرت مجموعة من النظريات الثقافية والتي تندرج ضمن النظريات الإجتماعيةتهتم بدراسة أسباب المقاولاتية والعوامل الثقافية التي تساهم في ترقيتها ومن روادها M. Weberوالذي من خلال كتابه الذي أصدره سنة 1905أراد أن يبين

---

[1], Ibid., pp 28,29.
[2]Robert Wtterwulghe, **La PME une entreprise humaine**, De Boeck Université, Paris, 1998, p 41.
[3]Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis Op.cit., p 30.
[4]صليحة حقيقي، **دور الإبداع و الابتكار في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ،2007ص :.353
[5]- Khaled Bouabdallah et Abdallah Zouache, **Entrepreneuriat et développement économique**, les cahiers du CREAD, Alger, n 73, 2005, pp 16,17.

أن المقاولاتية هي خاصية مرتبطة با لمجتمع الغربي حيث قام بالربط بين مبادئ المذهب البروتستانتي للديانة المسيحية ونشاط المقاول،وتوصل إلى نتيجة تتمثل في أن قيم المذهب البروتستانتي هي السبب في الازدهار الإقتصادي للمجتمع.[1]

إن الإتجاه الإقتصادي تتمتع بأهمية كبيرة، حيث ساهم في إعطاء أسس تاريخية للمقاولاتية، غير أن هذا الاتجاه الذي إستمر إلى غايةأواخر السبعينيات لم يساهم كثيرا في تحسين لهذه الظاهرة، نظرا لإتساع تشعب مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الإقتصادية.

3. المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد :

لقد تم التركيز في هذه الإتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسيةو الخصائص الشخصية ، والتي سعت للإجابة عن نوعين من الأسئلة من هو المقاول ،ما الذي يميزه عن الاخرين ؟ وكذلك لما يصبح مقاولا، لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة؟

- **الخصائص النفسية:**

حاولت إيجاد خاصية رئيسية، أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول، فنجد أعمال d. mcclleland في بداية الستينات الذي بين من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الإنجاز، بمعنى الحاجة للتفوق وتحقيق الهدف، فحسبه المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه.

- **الخصائص الشخصية:**

إهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة،السن...الخ

تعرض هذا الإتجاه إلى إنتقادات كثيرة وذلك بداية الثمانينات،كونه غير قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة، فمن الصعب شرح تصرف لذا التعقيد بالإعتماد فقط علي بعض الصفات النفسية أو الشخصية .

4. المقاو لاتية حسب سير النشاط المقاولاتي :

لقد إهتم الإتجاه الإقتصادي بدراسة دور المقاول في الإقتصاد وخصائص الأفراد بشرح تصرفات المقاول وسلوكه، ولذلك جاء هذا الإتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية .

وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها نجد أعمال الذي أشار في مطلع الثمانينات إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الإقتصادي والذي إنتقل بفضل روح المقاولاتية من إقتصاد مرتكز على أساسا على المسيرين إلى إقتصاد مبني على المقاولين.

فبالنسبة له تكمن أسباب نجاح المقاول حسبه في الإبدا ع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات: " يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع، وعن المؤشرات التي تدل على الإبتكارات التي يمكنها النجاح، ويجب عليهم أيضا التي الإطلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الإبتكارات بالنجاح وتطبيقها كما

[1]- Ibid., Développer l’esprit d’entreprise : du droit d’apprendre aux devoirs d’entreprendre p11.

ركز أيضا على أهمية التغيير، والذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق، كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يستغل فيه المقاول هذه الموارد إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى، أو أن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو تنسيقها بطرق جديدة تعطيها أكثر إنتاجية .

- ويعتبر Gartner أيضا من رواد هذا الإتجاه، حيث اقترح على الباحثين الإهتمام بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة أي الإهتمام بما يفعله المقاربات النظرية المفسرة للمقاولاتية مؤسسة جديدة، هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في: المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة، يعتبر الباحث مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى. وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي :
- البحث عن الفرصة المناسبة.
- جمع الموارد.
- تصميم المنتج.
- إنتاج المنتج.
- تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع.

لقد إهتم الباحثون لذا الإتجاه لأنه يسمح لهم بالخروج من التصورات السابقة الضيقة والمحدودة التي تنحصر في دراسة عامل واحد، صفة إنسانية، أو وظيفة إقتصادية لعملية معقدة والتي يجب أن تدرس ككل متكامل ومن جميع الجوانب حتى نتمكن من فهمها بشكل أفضل

5. مقاربات المقاولاتية

لقد تعددت المقاربات من عدة جوانب وقد حددها L Castine (2011),.فيمايلي[1]:

- **المقاربة الوظيفية :**

هذه المقاربة التي يمثلها (Schumpeter)وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته "التطور الإقتصادي"، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الإقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة .

- **المقاربة التي ترتكز على الفرد الهادف إلنتاج المعرفة:**

ترتكز هذه المقاربة على الخصائص النفسية للمقاولين، مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك با لإضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية وقد سلط (Weber) الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية، وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط الذي غنى عنه للتطور الراسمالي .

- **المقاربة العملياتية أو التشغيلية :**

لقد أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة، واقترحت على الباحثين الاهتمام بما يفعل المقاول وليس شخصه ؛ حيث يقوم بإنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل وهذا ما سماه(Schumpeter) بالمملكة الصغيرة "إضافة إلى ذلك يوجد حدود معينة لسلوك أخذ المخاطرة(Bostjan (2003,سواء للأفراد أو المؤسسات – فكلما كانت

[1] Lionel Gastine, L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon, centre ressource perspective, France, 2011. أمينةبنزرارة،تسويق المشروع المقاولتي للمؤسسات حديثةالنشأة في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادةالدكتوراه في علوم .17-16 ص،201 ،االعلام والاتصال،جامعة باجي مختار،عنابة،

المخاطرة أقل يكون الفرد عبارة عن عامل، و كلما ازدت درجتها يصبح مقاول .إن تمتع المقاول بالصفات السابقة شيء نسبي، فهو يسعى إلى الرفع من مستواها عن طريق التكوين في هذا المجال، فوجود مستوى مقبول من التكوين خاصة في المجال الإداري و المحاسبي والجبائي أمر.

- **المقاربةالسلوكية :**

انطلقت المقاربة السلوكية في تفسيرها لظاهرة المقاولاتية بتركيزها على سلوكالمقاولين في ضل تأثيرهم ببيئتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها ،حيث يفترض أنصارها أن المقاولين يختلفون عن غيرهم واعتبرت سلوك توجههممجموعة من الخصائص كالصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهمومساراتهم الاجتماعية لدا نجد ماكس فيبر اهتم بنظام القيم ودوره في إضافة الشرعيةوتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لاغنا عنه لتطور رأس المالي في نفس الإطار نجدماكيلاند ونظريته حول الانجاز والدي حاول تفسير سلوك المقاول من خلال الحاجةللانجاز والحاجة للقوة فماكس فيبر قام بتحديد نضام القيمة كعامل أساسي يفسر سلوكالمقاولين على انه سلوك يقوم على أساس الاستقلالية وتملك السلطة وهو ما يجعل دورهمختلف عن دور مدير المؤسسة .

المطلب الثاني:محددات التوجه المقاولاتي

ان المقاولة ظاهرة اجتماعية ترتكز في ا لأساس على شخص المقاول فلابد انه يتأثر بمجموعة من العوامل الإجتماعية والثقافية والنفسية والإقتصادية، التي تشكل عوامل محددة لهده الظاهرة.

- **العوامل الاجتماعية والثقافية:**

ونقصد بها تلك العوامل المرتبطة مباشرة بالأوساط المختلفة التي يتعامل معها الفرد ، والتي يتعلم فيها ويأخذ الكثير من الافكار والقيم التي تؤثر في سلوكياته وبالتالي توجهاته، وهي الفكرة التي اكد عليها مالك بن نبي وهو ما يصطلح عليه بالمعادلة الإجتماعية في كتابه (المسلم في عالم الاقتصاد)، [1] وقد تختلف هذه العوامل في تأثيراتها حسب خصوصية كل مجتمع ويمكن ان نجمل هذه المتغيرات فيما يلي:

- **العائلة المدرسة الجامعة** : المجتم ع والثقافة السائدة الخبرة المهنية ...الخ وهذا ما أكدته الدراسات الاجتماعية ، أن الآباء الذين يمتلكون أعمال خاصة لهم دور كبير في قرار أبنائهم في أن يصبحوا مقاولين وفي دراسة أخرى تؤكد ان نسبة كبيرة من المقاولين نشؤ في عائلات مقاولة اضافة الى التربية الإجتماعية ومجموع القيم المكتسبة من الأسرة مثل الاستقلالية والجدية ،روح المبادرة ، وكثير من الصفات التي تلعب الأسرة دور كبير في ظهورها.
- **المسار التعليمي:** ونقصد به المدرسة بمختلف أطوارها ،وكذا الجامعة ، ومختلف انواع التكوين كمصادر اساسية للمعلومات والمهارات ذات الصلة بالمقاولاتية ،اذ ان المقاولات التي تتطلب استخدام تكنولوجيا عالية يجب ان يكون مؤسسيها ذو مستوى علمي عالي وهذا ما اكدته الدراسات التي اجرتها مؤسسة كونتها للمقاولاتية ، والتي تبين ان ما يقارب 95%من أفراد العينة مستواهم جامعي وهو تأكيد أن للتعليم دور كبير في التوجيه المقاولاتي.

---

[1] 1مالك بن نبي :**المسلم في عالم الاقتصاد** ، دار الفكر بيروت ، ، 1990ص . 35

3حمزة لفقير ، ، ص . 48

- **العوامل البيئية** :ويكمل لدور العائلة والتعليم ، فالبيئة تلعب دورا في التوجه المقاولاتي والتي لا يمكن إغفاله ، حيث أنها توفر شبكة علاقات اجتماعية تسمح له بأخذ التجارب والإحتكاك بالمقاولين ، كما انها قد توفر ثقافة داعمة لتكسب الفرد مهارات وسلوكيات تسهم في دفعه لإنشاء مؤسسته الخاصة.

– **الخبرة المهنية:** لها ايضا دور في التوجه المقاولاتي ، حيث أن الخبرة المكتسبة في مجال العمل تعطي أفضلية في القدرة على تحليل البيئة الخارجية ، وبالتالي إكتشاف الفرص وهي في حد ذاتها مصدر الأفكار وبالتالي تسهل على ذو الخبرة المهنية انشاء مؤسساتهم الخاصة وتحويل أفكارهم الى مشروع على أرض الواقع،وبالمقابل عدم الرضى الوظيفي والأجر الزهيد قد تكون حافز تدفع العامل الى التفكير في انشاء مؤسسته الخاصة والمستقلة به.

- **العوامل ألاقتصادية:**

ونقصد بها مختلف الموارد المادية والبشرية من مواد أولية ويد عاملة مؤهلة وذات خبرة ووسائل الانتاج ومصادر التمويل وهي عوامل مفتاحيه في التوجه المقاولاتي لدى ا لأفراد لإنشاء مؤسساتهم الخاصة ،حيث ان الموارد الإقتصادية المتاحة تعتبر ميزة للمشروع ويمكن إجمال أهم العوامل الإقتصادية.

- التمويل.
- مدى انفتاح الاسواق.
- توفر فرص المقاولة .
- السياسات الاقتصادية الحكومية.

- **العوامل النفسية:**

يذهب بعض المفكرين والمهتمين بالتنظير للمقاولاتية إلى أن هناك ثمة عوامل تجعل بعض الأفراد يلجئون الى هدا النوع من الأعمال ، بالرغم من المخاطر المحفوفة به في حين يعرض آخرون عن ذلك ، من هذه العوامل نجد منها النفسية ، حيث إهتم علماء النفس بالمقاول في حد ذاته من خلال صفاته والسمات الشخصية التي يتمتع بها ،حيث إنطلق معظم الباحثين من فرضية أساسية مفادها ان المقاولين يختلفون عن غيرهم مركزين في بحثهم على الخصائص السيكولوجية السمات الشخصية للمقاولين وكذا دوافع سلوكهم وعلى ر أس هؤلاء الباحثين عالم النفس الأمريكي ماكولاند ، واذا ما أردنا ان نحدد العوامل النفسية التي تلعب دورا مهما في الفعل المقاولاتي فانه يمكن تقسيمها الى صنفين أساسيين هما : دوافع المقاول،والخصائص الشخصية للمقاولين[1].

قد يكون أهم دافع للمقاولة بالنسبى شابرو هو دافع الاستقلالية يعني ان يكون الفرد رئيس نفسه او يدير املاكه الخاصة ،فالانجذاب الى الاستقلالية هو من اهم دوافع المقاول ،ويلعب دور مهم في اتخاذ قرار المقاولة من عدمه بالرغم من ان المقاول عند انشاء مؤسسته الخاصة لن يحقق الاستقلالية التامة ذلك لأنه يبقى مرتبط بالموردين من جهة الزبائن ومن جهة اخرى الإرتباط بمختلف المؤسسات ذات الصلة بالقطاع وبالمجتمع ككل[2].

- **العوامل السياقية :**

لا يمكن عزل الحدث المقاولاتي عن سياق حدوثه،وهذا السياق يرافقه مجموعة من العوامل ذات العلاقة بالحياة الشخصية والعملية للفرد،حيث تعمل العوامل السياقية على إستشارة مؤثرات نفسية او حسية من شأنها ان تساهم في إتخاذ قرار المقاولة أوإنشاء مؤسسة خاصة ، لاحظ **شابرو** ان معظم منشئي المؤسسات في سياق إتخاذهم هذا القرار حدث لهم تغيير ما إو إنتقال من وضع الى أخر او حادثة معينة في حياتهم الشخصية او العملية

[1] حمزة لفقير : دور التكوين في دعم المقاولاتية لدى الافراد جامعة برج بوعريريج مجلة الاقتصاد العدد12 المجلد1 الجزائر، ص .49

[2]- Alain FAYOLL et Azzedine TOUNES, **L'odyssée d'un concept et les multiples figures de l'entrepreneur,** Problèmes économiques, N° 2.918, février 2007 ,P60.

تكسر الروتين المعتاد ،ويعتبر شابرو هو أول من ادخل مفهوم(الإنتقال) وتكلم أي أيضا عن عوامل (الدفع) عوامل الإيجابية،وعوامل (السحب) اي العوامل السلبية،وتتمثل في فصل عن العمل فشل مهني ،او حادثة في الحياة العائلية كالطلاق مثلا او انفصال مكلف،ويمكن ان يكون عامل ايجابي مثل التعرف على شخص يصبح شريك مستقبلا في اكتشاف الفرصة وتجسيدها ، حيث ان الانتقال هو حدث في حياة الفرد يأتي ضمن سياق معين يسمح له بان يكون محف از لإطلاق الحدث المقاولاتي[1].

المطلب الثالث :المقاول المبتكر على النمو الاقتصادي

المجتمعات الصناعية مجتمعات ديناميكية متغيرة و ليست [2]راكدة ومن هنا نفهم افكار كثريين من الاقتصاديين الذين يعرفون المنظم entrepreneur ودوره في الحياة الاقتصادية بانه ذلك الفرد القادر على التجديد و الابتكار innovation في مجال الانتاج و الفن الانتاجي .

المقاول المبتكر في راي a. Joseph Schumpeter هو المغامر الحقيقي الذي لا يتوانى في الخروج عن نطاق المقاولين الاخرين باحثا عن التقنيات الجديدة و الابتكارات التكنولوجية فهو الذي يخرج عن نطاق المالوف و يفرض على العمال ما تمليه عقلانيته و يواجه المقاومة التي تخشى التحديث فعلى سبيل المثال Ford– لم يكن مقاولا مبتكر سنة 1906عندما تسلم ادارة Ford لصناعة السيارات لكن اصبح مقاول مبتكر سنة 1909 عندما تبنى نموذج الانتاج عن طريق السلسلة في صناعة السيارة من نوع t فاتحا المجال للانتاج المكثف – production de masse التي مكنته من زيادة الانتاج و تخفيض التكلفة في نفس الوقت. وفقا a. Joseph Schumpeter يمكن تقسيم العملية الاقتصادية الى ثلاث مراحل متباينة.

- **المرحلة الاولى** اكتشاف تقني لسلعة جديدة لصناعة هذه السلعة و يقصد joseph Schumpeter بها الاختراع او اكتشاف نظام جديد لانتاج السلعة .
- **المرحلة الثانية**وهي المرحلة اللاحقة مباشرة بعد المرحلة الاولى و يقصد بها التسويق الناجح للتقنية او الاختراع و تسمى هذه المرحلة الابتكار وهو الافكار المطبقة بنجاح [3].
- **المرحلة الثالثة** التقليد وهو تبني مشروع موجود في السوق وتقليد مواصفاته و عرضه في السوق[4] في العلاقة بين هذه المرحلة .

يوضح joseph ان الاختراع invention هو الذي يولد الفكرة idea فالتقنية هي التي تنتج الافكار و الريادي هو الذي يحصل عليها فالتقنية في حد ذاتها ليست لها اي اهمية اقتصادية فخلق التكنولوجيات الجديدة ليست من مهام المقاول المبتكر و لكن استغلال الفرص التقنية هي ما يميز الرياديين فالمقاول المبتكر هو الرائد الذي لا يسبقه احد في استعمال التقنية مع تحمله للمخاطر المصاحبة لهذا المشروع مساهمات Schumpeter الذي شدد على اهمية اصحاب المشاريع المبتكرة باعتبارها الاداة الاساسية لنقل الاقتصاد الى الامام من التوازن الثابث الى اللا توازن والمدرسة المتجددة للشوممبيتريون الجدد neo–schumpeterion في نماذج النمو الحديثة [5]و الذين يركزون على الابتكارات بصفة عامة في الدعائم الثلاث المحور الصناعي و المحور المالي و محور

[1]حمزة لفقير ، المرجع السابق، ص- ص .46-45 3المرجع نفسه ، ص .50

[2].حازمالببالوي: النظاماالقتصاديالدوليالمعاصر،عالمالمعرفة،الكويت،، 2999 ص.624

[3]عمروعلاء الدين زيداني،ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية،القاهرة،مصر، 2008

[4] Pontus Braunerhjelm and Roger Svensson, The Inventor's Role: Was SchumpeterRight? IFN Working Paper No. 690, 2007, Research Institute of Industrial Economics,Stockholm, Sweden, 2008.

[5] Horst Hanusch & Andreas Pyka, Principles of Neo-Schumpeterian Economics, Cambridge Journal of Economics. Volume 31(2) / 2007, Oxford Université Press, 2007, Pages: 275-289

القطاع العمومي .....و التي تعتبر داعمة للتنمية و النمو يفرق a. Joseph Schumpeter بين نوعين من المخاطرة [1]

– تتعلق المخاطرة **الاولى** بفشل التقنية الانتاجية فالمخاطرة ترتبط بشكل مباشر بالتقنية او اختراع نفسه

– تتعلق **الثانية** بالفشل التجاري (التسويقي) للمنتج اي انعدام استجابة المستهلكين للسلعة و المشاريع الريادية والتي تحمل تقنيات جديدة تساعد على التمييز و اكتساب الميزة التنافسية في حالة وجود منتجين منافسين وعلى حد قول عالم الاقتصاد جوزيف شومبيز الذي عبر عنه بصراحة فان الابتكار يقدم جزرة المكافاة الرائعة او عصا الفقر المدقع

يعد الربح –profit – الحافز الذي يدفع بالمقاول المبتكر l'entrepreneur innovateur لمواجهة المخاطرة في استثمار ما هو جديد و النجاح في ذلك .

الربح الضروري ومهم جدا بالنسبة للمقاول المبتكر و الذي يستطيع بفضله ازالة اي شكل من اشكال المنافسة فالابتكارات تمكنه من التخصص و الحصول على حقوق تجارية و فرض الاحتكار هذه هي النتائج التي تجعل المخاطرة في الابتكار مقبولة ولا يرى a. Joseph Schumpeter ان الاحتكار مضر دائما بالمستهلكين فهو لا يعني الخفض دائما من الانتاج او الزيادة في سعر المنتج فالفائض المالي الذي يحققه المقاول من خلال ميزة الاحتكار تمكنه من الاستثمارات الكبيرة و الانتقال الى اقتصاديات الحجم –économies d'échelles – لكن سرعان ما نتلاشى هذه الميزة من خلال التقليد و عامل المنافسة الاقتصادية من اجل الحصول على ارباح مهمة وهي التي تفسر الحركة الدورية للاقتصاد.

I. المقاولاتية و الابتكار

يعتبر الابتكارمن بين اكثر نماذج ارتباطا بالمقاولاتية و يرجع ذلك الى الاقتصادي schumpeter(1934)فالمقاول دور خاص لا غنى عنه في تطور النظام الاقتصادي .يخلق الشركات و الوظائف و يشارك في تجديد و اعادة هيكلية النسيج الاقتصادي . المقاول هو المبتكر الذي يولد التدمير الخلاق ladestruction creatrice هذا التدمير الخلاق هو نتيجة المنتجات و نماذج اعمال جديدة تدخل الاسواق و تحل محل الاسواق القديمة .

و بالتالي فان الابتكار هو اصل الدينامكية الصناعية و النمو طويل الاجل غالبا ما يتم تعريف الابتكار من خلال انشطة المقاولاتية .[2]الابتكار هو الاساس النشاط المقاولاتي لانه ينطوي على تقديم افكار جديدة او انتاج سلع و خدمات جديدة او اعادة تنظيم العمل .ايضا هو خلق عمل مختلف عما اعتدنا عليه فهو يكتشف و يغير منتج ما او ينشا طريقة جديدة للانتاج التوزيع او البيع و فقا ل carland and others (1984) الابتكار هو ما يميز المقاولين عن المدراء [3] كذلك يبحث دائما عن التغيير و يستجيب له و يستغله كفرصة لقيام بنشاط تجاري مختلف او بخدمة مختلفة ان استغلال التغيير حسب druker هو الابتكار وهو السمة الجديدة للمقاول .كما يقوم المقاولون بالبحث عن مصادر الابتكار الناجح و يطلق على المقاولون بالمبتكرون .اعتبر ronsradt ان الابتكار و القدرة على تحمل حالة عدم اليقين هما اهم ركائز المقاولاتية ومن خلال الابتكار يتمكن المقاول من الادارة الاعمال بشكل اكثر نجاحا خاصة في المواقف الجديدة وفي حالات وعدم اليقين .

[1]- Alin Croitoru, A review to a book that is 100 years old, Journal of Comparative Research in Anthropology and Sociology, Volume 3, Number 2, University of Bucharest, Romania, Winter 2012. P140-141

[2] Michael A. Crumpton, (2012),"Innovation and entrepreneurship", The Bottom Line: Managing Library Finances, Vol. 25 no 3, pp. 98 - 101

[3] Thierry Verstraete, Alain Fayolle, Paradigmes et entrepreneuriat ,op cite , p 42.

الابتكار و المقاولاتية هما وجهان لعملة واحدة [1]اكد ايضا baumol 1990 على الدور الفعال للمقاولاتية في عملية التجديد و النمو و حسب دليل اكسفورد لمفهوم الابتكار وضع الاختراعات موضع التنفيذ في حين يميز hayek 1945 بين نوعين من المعرفة التي تولد الابتكار :المعرفة العلمية و المعرفة العادية .تميل رؤية schumpeterien الى التركيز على المعرفة العلمية حيث يشير البتكار الى المنتجات الجديدة اة اساليب الانتاج او التنظيم الجديدة و الاسواق الجديدة .انشاء قيمة جديدة ناتجة عن الاستغلال هذه الانواع من الابتكار المطبقة في منظمة جديدة .[2]

وفي الاخير اوضح gartner في 1990ان مفهوم المقاولاتية يرتبط ارتباطا و ثيقا بنماذج انشاء المنظمات و الابتكار و خلق قيمة و الفرص و يمكننا ان نستخلص العلاقات الروابط .

الشكل رقم 1 مقاربات المقاولاتية

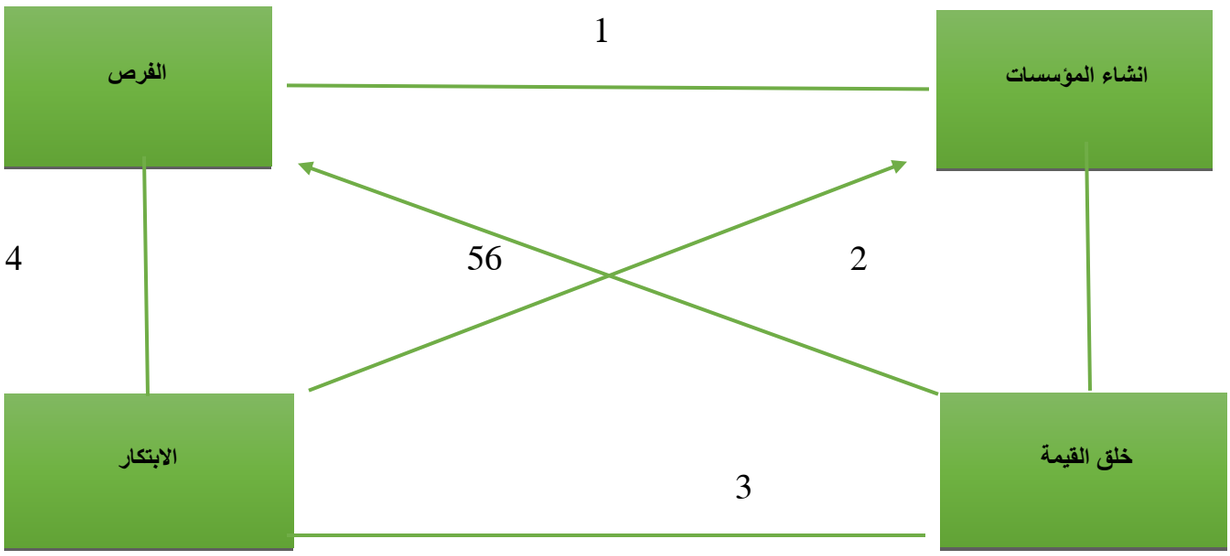

Source : Verstraete, T., & Fayolle, A. (2005). Paradigmes et entrepreneuriat, p 44

تعريف المقاول

الدراسة الظاهرة المقاولاتية البد من التطرق للمقاول ، فيعتبر الفاعل والمحرك الأساسي للمنظمة وقد اهتمت الأدبيات النظرية التي قام بها علماء الاقتصاد و الإدارة وعلماء النفس بالمقاول لذا تعددت التعاريف .

فلغة حسب المعجم الوسيط ان المقاول من يتعهد بالقيام بعمل معين مستكمل .

لقد عرفت الترجمة العربية لمصطلح (Entrepreneur) منذ استعمالها عند العرب، فقد "كانت منظم "، ثم " مقاول"، ثم أصبحت في التسعينات ريادي ، وهذه التسميات المنظم، الريادي مستخدمة أساسا في دول المشرق العربي هي" تسميات غير شاملة، وهي تعبر عن صفة أو وظيفة معينة لهذه الشخصية، وبالتالي (فمصطلح) المقاول هو الأشمل والأقرب لهذه الترجمة وهو المستعمل في هذا البحث .[3] أما كارل ماركس لم يفرق بين مالك أرسمال والمقاول ، فالمفهوم الرئيسي للطبقة الرأسمالية ينحصر في فئات الاقتصادية تعمل على تحقيق التراكم

[1] 5Drucker, P. (2014). Innovation and entrepreneurship.Routledge, London, p 7

[2] Veeraraghavan, V. (2009).Entrepreneurship and innovation. Asia Pacific Business Review, 5(1), pp 14-20.

[3] الدكتورة،قسمعلومالتسييركليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعةقاصديمرباحورقلةالجزائر .14ص. 2015-2016تدعمالمقاولاتيةفيالجزائر – دراسةميدانية - »،أطروحةمقدمةلنيلشهادة

وتعزيز المكانة وهذه الفئات تقوم على تعظيم رأسمالها، كونها تملك وسائل الانتاج ، فهي نظرية استغلالية مبنية على استغلال طبقة العمال او جيش العاطلين عن العمل ، كما سماها كارل ماركس ان من يمتلكون رأس مال يشكلون الطبقة الحاكمة ، صراع دائم معها [1].بينما يمثل اغلبية العاملين بأجر الطبقة العاملة فتعريف ماركس يتصف بالعمومية ، دون تحديد وظائف المقاول والتي على أساسها نميز المقاول عن غيره ، كما أنه لم يعطي السمات وأوصاف المقاول اما ماكس فيبر رفض المفهوم المادي التاريخي لكارل ماركس واعتبر ان الصراع الطبقي اقل اهمية مما رآه ماركس، فالعوامل الاقتصادية مهمة في نظره و أن الأراء والقيم لها حيث يرى ماكس فيبر ان الاراءوالقيم والمعتقدات ، اهمية مماثلة على التغير الاجتماعي [2]

تساهم في التحوالت االجتماعية ، فماكس فيبر يعطي لنا صورة جد واضحة للمقاول إن فعل المقاولة يتطلب شخصية فريدة و استثنائية تحمل خصائص كاريزمية ، و أن سيرورة المقاولة ترتكز على فاعل مركزي ، ويؤكد على أن فكرة المخاطرة تمتلكها شخصيات غير عادية ، فالمنظور الفيبري ركز على نقطتين:

- ان المقاول شخصية فريدة يحمل صفات لا توجد عند عامة الناس.
- ان المخاطرة سمة وصفة نادرة تمتلكها شخصيات غير عادية ، لا يتصرفون بعقالنية- .فالمقاول يغامر بماله وحياته ومستقبله في عملية المقاولة .

المقاول عند جوزيف شومبيتر صاحب نظرية المقاول المبدع فهو يبرز العلاقة القوية فالمقاول يعد ، بين المقاولة و الإبداع [3] فالمقاول يعد المحرك لعملية الاقتصادية عن طريق الابداعوالابتكار وإبتكار نماذج عمل جديدة ، طرح منتج جديد ، البحث عن ايدي عاملة مؤهلة ،تنمية علاقات عمل ،تعريف المقاول حسب (مارك كازون):هو شخص متخصص في صنع القرار يمتلك معرفة بديهية تمكنه من الاستغلال الامثل للموارد النادرة والتعامل معها من اجل الوصول الى أهدافه.وعلى حسب تعبير الدكتورة الحدي نجوى المقاول هو الشخص الذي لديه الارادة والقدرة وبشكل مستقل اذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة الى الاختراع واختراع الى ابتكار على ارض الواقع ، وبالاعتماد على معلومة هامة من اجل . تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة .[4]

ومما سبق نخلص الى تعريف اجرائي للمقاول، و هو كل شخص يمتلك مجموعة من المعارف اإلدارية والتسييرية والموارد الكافية التي تمكنه من إنشاء انظمة جديدة وتصميم هيكلها لتحويل فكرة او إختراع وتجسيدها على ارض الواقع متحمال مخاطرة لتحقيق عوائد مالية .

- **انواع المقاولون :**
- **المقاول المبدع :** هو الذي يتولى مهمةالمبادرة لخلق مشروع جديد أو سلعة جديدة أو طريقة تسويقية مبتكرة ، الذي يملك أفكار إبداعية ، هو المبدع الإنتاجي ، الريادي المبدع هو الذي يكون مستعد دائما إلى بتبني التغيير، املاك المهارةالتفكير خارج المألوف، الذي ال يشعر بالرضا على الطرق التقليديةللعمل والإنتاج والتسويق .

[1]،كريمشويمات: «الموارداالسوسيواقتصاديةالفاعلةفيتجسيدمشروعالمقاولة »،مجلةالدابوالعلوماالجتماعية .131الصفحة،2014 ،)منشوراتجامعةالبليدة (الجزائر،10العدد،7 ا

[2]المرجعنفسه،ص132

[3]،أحمد مروه : الريادة وإدارة المشروعات،القاهرة (مصر) : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2007ص9

[4]نجوبالحدي : « المقاوالتية كرهان لامتصاص البطالة »:مجلة ادرة االعمال والدراساتا الاقتصادية،المجلد2 .94 ص 30/10/2016،جامعة الجلفةالجزائر،4العدد،

- **المقاول المخاطر** : هو الريادي الذي يخاطر برأسماله الصغير و يتمسك بفكرته الإبداعيةليحولها المشروع حقيقي ،و هو في ذات الوقت المقاول المستثمر باعتبارأنه في البداية مول نفسه بنفسه من خلال استثمار رأسم الصغير .
- **المقاول المدير**: هو الذي يدير مؤسسته الناشئة بتوظيف جميعم مهاراتهم في ذلك منها :

مهاراته الاتصالية ، الإدارية ، مهارة إدارة الوقت ...الخ ، و هو في ذات الوقت المقاول القائد الذي يقود أفراد فريقه الخاص و يؤثر فيهم و يقوم بتحفيزهم و توجيههم .

- **المقاول الحرفي**: هو ذلك الشخص الذي ينشط في مجال الحرف و الصناعات اليدوية مثل : الخزف، التطريز ، الكروشيه، النقش ،صناعةالصابون ...الخ ، وقد يكون ورث حرفة ما عن عائلته و بقي متمسكا بها و في ذات الوقت يدخل عليها تعديلات و أفكار الابداعية لتطويره.
- **مهارات المقاول**: هذا بالإضافة الى العديد من المهارات الواجب توافرها في المقاول الناجح منها:[1]
- **المهارات التقنية** :وتتمثل في الخبرة والمعرفة والقدرة التقنية العالية المتعلقة باألنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجاالت من إنتاج وبيع وتخزين وتحويل وهذه المهارات تساعد على ادارة المقاولة بجدارة .
- **المهارات التفاعلية** :وهي قدرات الإتصال ،ردود االفعال،مناقشة القرارات قبل إصدارها. **المهارات الفكرية** :تتمثل في إكتساب أسس علمية، ومبادئ اإلدارة و ا تخاذ القرار وتحليل المشكلات وايجاد العالقات بين المشكالت وحلها. –مهارات تحليلية:القدرة على التفكير المجرد حيال نظرتهم إلى مؤسساتهم التى يعملون فيها.

ان هذه المقومات والمهارات لها تأثير بارز في اغلب المشاريع ، حيث يكون هو الفاصل في صعو د المنظمة وتحقيقها للمنافسة مع مؤسسات أخرى او يكون سببا في تدهور حالة مقاولته بسبب ضعف التسيير والتعامل مع مختلف الظروف ، نأخذ مثال على ذلك.

2. خصائص المقاول

يأتي عمل روادالأعمال فيصميم عمليات الإبداع وتطوير السلع والخدمات،فهم أولئك الأفراد الذين يتمعنون في الإمكاني تويعملون على توظيفها ،و هم يأخذون على عاتقهم مسؤولية حشد الموارد المطلوبة الإنتاج السلع والخدمات الجديدة ،و هم أولئك الأفراد الذين يقرون أ ويدركون بوجودالإمكانات التي ا يراها الآخرون سوى نوع من الفوضى ،و هم الذين يبحثون عن التطور، إذا يرغبون أن يكونوا كما هم و يبقون في نفس الإطار و الحجم فهم يعملون على توسيع أعمالهم و العمل على مواكبة التطور و يقومون بمواصلة البحث عن التوجهات و العمل باستمرار على الإبداع الإنتاج السلع و الخدمات الجديدة . [2] ويصف الباحثون الريادي المقاول بانه شخصية تجمع بين الابتكاروالاستعداد للمخاطرة ،واستشعار الفرص ،وتحديد وتعبئةالمواردالمحتملة،والاهتمام بالتميز، و المثابرة في تحقيق الهدف ، كما أنه الشخص الذي يبحث دائما عن التغيير و يستجيب له و يستغله كفرصة و في ذات الوقت يحاول مضاعفة أرباحه لكن عن طريق الابتكار و حل المشكلات السوقية . و الريادي هو فرد يتمتع بخصائص متفردة و متميزة في مجال استشراف الفرص و تبني المخاطرة و إقامة الأعمال و الإبداع في إدارتها و الشغف في قيادتها ، بشكل يمكنه من نقل تلك الأعمال من صغيرة ومحدودة و غيرمعروفة إلى كبيرة وناجحة خلال مدة قصيرة مقارنة باآلخرين بشكل يلفت الانتباه إليه و يولد الشهرة له شخصيا و ملشروعه الحالي و مشروعاته المستقبلية [3].

[1] نجوى الحدي المرجع السابق .ص100
[2] حكمترشيدسلطان،محمودمحمدأمينعثمان،مرجعسبقذكره،صص 10 13- 103
[3] حكمترشيدسلطان،محمودمحمدأمينعثمان،املرجعالسابق،ص 13 104

من خلال ما تقدم يمكن استعراض فيما يلي أهم صفات و خصائص المقاول التي يجب التحلي بها ، حيث من يريد أن يكون مقاول لا بد أن تتوفر فيه العديد من الخصائص الشخصية و السلوكية التي تميزه عن غيره من الأفراد :

- **روح المبادرة:** ويقصد بها أن يبادرقبل غيره في اكتشاف وادراك الفرص وابتكارمنتج أو خدمة جديدة و يعمل على توسيع أعماله .
- **الإبداع و الابتكار** : بما أن المشروع الريادي أوالمقاولاتي يركز على عنصري الإبداع و الابتكار فإن المقاول بذلك يكون لديه تفضيل للنشاط الإبداعي و الذي يتجلى من خلال مجموعة مبتكرة من الموارد لتحقيق الثروة املاليةأوالاقتصادية أوالاجتماعية ،فالرواد مبدعون في الحصول على الموارد والتغلب على العقبات وتنفيذ الأفكار. و عليه يجب أن تكون للمقاول رؤية مدعومةبالعديد من الأفكارا لقويةا المحددة الفريدة أي جديدة في السوق . حيث يعتبر الابتكاروالريادة جزء لايتجزأ
- **الاستعداد و الميل نحو المخاطرة:** باعتبار أن الرياديين هم الناس الذين تستند أعمالهم و مشاريعهم على إبداع منتج جديد أو خدمة جديدة ، فتالي هم من الألشخاص اللذين لديهم الشجاعة و المخاطرة ليبدو الاعمال جديدا أو فريدا ، و كلما زادت درجة الرغبة في النجاح يزداد الميل والاستعداد نحو المخاطرة.
- **الرغبة في النجاح** : إن النجاح في المجال المقاولاتي ليس سهال و ليس مستحيال ، و إنما يتوقف الأمر عند إرادة المقاول و رغبته الشديدة و مثابرته في تحقيق أهدافه خاصة إذا ما علمنا بالصعوبات و العراقيل التي قد يواجهها المقاول في مختلف مراحل تنفيذ مشروع هوتطويره.
- **الثقة في النفس** : و التي تعني شعور المقاول بالتفوق و التفاؤل و بأنه يمكن أن يقابل التحديات و يجعل من أعماله أعمال ناجحة ، و إحساسا بدرجة أعلى بأنواع المشاكل المختلفة و في ذات الوقت القدرة على ترتيبها و تصنيفها و التعامل معها بطريقة افضل من الاخرين
- **تقبل الفشل** : يشكل الفشل جزءا من النجاح و بالنسبة للمقاول الفشل و الخطأ هو جزء من ضريبة العمل الحر و الإرادة المستقلة ، و لذلك فهو لايخاف من الفشل و ارتكاب الأخطاء ، و إن حصل الخطأ فالا يكون مضطر الإخفائه ، و بدال من ذلك سيعمل على الابداع والتطوير و اضافة القيم وخدمات جديدة للمجتمع.

3. المقاول المبتكر ودوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر:

تلعب الجزائر، كغيرها من الدول النامية، على دور المقاول المبتكر في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ويُعدّ هذا الدور محوريًا في ظلّ التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، مثل البطالة

- **أهمية المقاول المبتكو في الجزائر:**

- **خلق فرص عمل جديدة** :يُساهم تأسيس مشاريع جديدة من قبل المقاولين المبتكرين في خلق فرص عمل جديدة، مم ّا يُقلّل من معدلات البطالة ويُحسّن مستوى المعيشة.
- **تعزيز الإنتاجية** :يهدف المقاول المبتكر إلى استخدام أحدث التقنيات والأساليب لتحسين كفاءة الإنتاج، ممّا ي ُؤدّي إلى زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف.
- **إدخال منتجات وخدمات جديدة** :يُعدّ المقاول المبتكر مصدرًا رئيسيًا للأفكار الجديدة، فهو دائمًا ما يسعى إلى إدخال منتجات وخدمات جديدة تُلبي احتياجات السوق المُتغيرة، ممّا يُساهم في تحفيز النمو الاقتصادي.
- **جذب الاستثمارات** :تجذب المشاريع المبتكرة للمقاولين الاستثمارات المحلية والأجنبية، ممّا يُساهم في تمويل المشاري ع الجديدة وخلق فرص عمل جديدة.

- **تعزيز التنافسية** :يُساهم وجود مقاولين مبتكرين في السوق في تعزيز التنافسية، ممّا يُجبر الشركات الأخرى على الابتكار وتحسين جودة منتجاتها وخدماتها.
- **تحسين صورة البلد** :يُساهم نجاح المقاولين المبتكرين في تحسين صورة البلد على الصعيد الدولي، ممّا يُشجّع على جذب المزيد من الاستثمارات والسياح[1].

التحديات التي تواجه المقاولين المبتكرين في الجزائر:

- **بيئة الأعمال غير المُستقرة** :تُعاني بيئة الأعمال في الجزائر من العديد من التحديات، مثل البيروقراطية والفساد، ممّا يُعيق عمل المقاولين المبتكرين[2].
- **نقص التمويل** :يُواجه المقاولون المبتكرون صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم، ممّا يُعيق نموّها.
- **نقص المهارات** :يُعاني بعض المقاولين المبتكرين من نقص في المهارات اللازمة لإدارة مشاريعهم بنجاح.
- **ضعف ثقافة الابتكار** :لا تُقدّر ثقافة الابتكار بشكل كافٍ في الجزائر، ممّا يُعيق نموّ المشاريع المبتكر.

➢ **دور الحكومة في دعم المقاولين المبتكرين في الجزائر:**

- **توفير بيئة أعمال مُستقرة** :يجب على الحكومة أن تُوفّر بيئة أعمال مُستقرة تُشجّع على الاستثما ر والابتكار.
- **تقديم الدعم المالي** :يمكن للحكومة أن تُقدم دعمًا للمقاولين المبتكرين من خلال القروض والمنح.
- **تقديم برامج التدريب** :يمكن للحكومة أن تُقدّم برامج تدريب للمقاولين المب match م leurالمساع burcip rance.
- **توفير البنية التحتية** :يجب على الحكومة أن تُوفّر البنية التحتية اللازمة لنموّ المشاريع المبتكرة، مثل الإنترنت.
- **خلق ثقافة تُقدّر الابتكار** :يجب على الحكومة أن تُساهم في خلق ثقافة تُقدّر الابتكار وريادة.

المطلب الرابع :منافع المقاولاتية

تلعب المقاولات دورا هاما في التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم سواء المتقدمة او النامية و فيما يلي اهم فوائد المقاولات [3]

- توفر فرص العمل وذلك من خلال امتصاصها للبطالة في الاغلب تتصف بتدني مستواها التعليم و المهني و خاصة البلدان النامية
- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد و المساهمة في التصدير احيانا كثيرة
- قدرة المقاولات في التاقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغيرة .
- العمل على اقامة مشروعات البنى التحتية مثل تعبيد الطرق مشروعات البناء .
- بث روح المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار و تحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات و المنتجات
- الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع المساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي و خلق طبقة جديدة من رجال الاعمال .

[1] on formalization and centralization of effect The ,A .Caruana 15.business small of Journal ,firm export in entrepreneurship 2000. 1, Issue 36, Vol ,management

[2] عمر علاءالدين زيداني،ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية،القاهرة،مصر، 2008،ص: .98 39

[3] Journal of economic growth and entrepreneurship vol-4no.2.1-14(2020)

وإليك بعض المنافع الأساسية للمقاولاتية:

- ✓ **خلق فرص عمل جديدة:** تُعدّ المقاولاتية من أهمّ مصادر خلق فرص العمل الجديدة، حيث تُساهم في تأسيس مشاريع جديدة توظّف أفرادًا من مختلف التخصصات[1].
- ✓ **تعزيز الابتكار:** يُعدّ روّاد الأعمال من أكثر الأشخاص شغفًا بالأفكار الجديدة، فهم دائمًا ما يسعون إلى ابتكار منتج ات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق.
- ✓ **تحسين مستوى المعيشة:** تُساهم المقاولةاتية في تحسين مستوى المعيشة بشكل عام، وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة، ورفع مستو ى الدخل، وتحفيز التنمية الاقتصادية.
- ✓ **تنويع الاقتصاد:** تُساهم المقاولةاتية في تنويع الاقتصاد من خلال تأسيس مشاريع جديدة في مختلف القطاعات، ممّا يُقلّل من اعتماد على قطاع واحد.
- ✓ **تعزيز التنمية الاقتصادية:** تُعدّ المقاولةاتية من أهمّ محرّكات التنمية الاقتصادية، فهي تُساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخل ق فرص استثمارية جديدة، وتحسين مستوى الرفاهية.
- ✓ **تمكين المرأة:** تُتيح المقاولاتية للنساء فرصة تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين مستوى معيشتهنّ، من خلال تأسيس هنّ الخاصة.
- ✓ **تعزيز التضامن الاجتماعي:** تُساهم المقاولاتية في تعزيز التضامن الاجتماعي من خلال خلق فرص عمل جديدة للأفراد ذوي الإعاقة والمحتا جين.
- ✓ **حماية البيئة:** تُشجّع المقاولةاتية على استخدام التقنيات الصديقة للبيئة من خلال تأسيس مشاريع تُساهم في حماية البيئة.
- ✓ **تعزيز الروح الوطنية:** تُساهم المقاولةاتية في تعزيز الروح الوطنية من خلال تأسيس مشاريع تُساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

4. معوقات المقاولاتية في الجزائر:

رغم مجهودات الدولة لترقية ودعم المقاولاتية إلا أنها لم تحقق المرجو منها بعد نظرا لعدة عراقيل نذكر أهمها فيما يلي[2]:

–طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني: تتميز الجزائر على غرار الدول النامية بمعدلات بطالة مرتفعة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي أدى إلى ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المقاولاتية بصفة عامة، حيث أن أغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة تتميز بالتخلف التكنولوجي و ضعف النشاطات الإبداعية، الضعف المالي وكذا ضعف التسيير الاستراتيجي للمؤسسات.

الثقافة التعليم والتكوين في الجزائر: تعتبر الثقافة المقاولاتية ثقافة جديدة عكس الدول المتقدمة حيث روح المقاولاتية مغروسة لدى الأفراد أين يعتبر المقاول كنموذج في المجتمع الفشل كتجربة الاتجاه نحو المقاولاتية اختيار جذاب، من جهة أخرى، نظام التربية والتعليم لم يوفر تكوينا حول المقاولاتية أو أي نوع من نشاطات التوعية إلا حديثا، رغم كون مؤسسات التعليم والتكوين هي المكان الأنسب لضمان إمدادات مستمرة من الأفراد الذين يملكون أفكار جديدة، تكنولوجيات ومعارف جديدة مما سيؤدي إلى خلق فرص أعمال جديدة قادرة على إطلاق مشاريع ابتكارية ناجحة، وهذا ما يدعم بقوة فكرة ضرورة دمج برامج تعليم المقاولاتية في كل التخصصات على جميع المستويات.

---

[1] Szirmai, ف, Aف,Naudéف, Wف&ف,Goedhuysف Mف)Edsف(2011). Entrepreneurship, innovation, and economic development. op cite, p 35.

[2] حفصي بونبعو ياسين، واقع وآفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني،المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر (

الإبداع والابتكار: غالبا ما تربط نظرية التنمية الاقتصادية بين إنشاء المشاريع الابتكارية وتطور البحوث العلمية، لكن على الرغم أن الجزائر تولي أهمية للبحث العلمي، إلا أن التسويق الناجح للبحوث و التطوير يبقى محدودا للأسباب التالية: ضعف مشاركة القطاع الخاص، ضعف البنية التحتية لتثمين البحوث العلمية وتسويقها خاصة في مجال رأسمال المخاطرة والهندسة التسويقية للبحوث العلمية، حيث تقريبا لا يوجد إلا الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية التي في الواقع لا تؤدي دورا كاملا في تعزيز الابتكار والإبداع، ضف إلى ذلك ضعف توفر المعلومات والمنشورات العلمية، محدودية عدد الفرق البحثية هذا ما يفسر قلة الأصالة والإبداع في المشاريع المقاولاتية التي أغلبها هي نشاطات تقليدية أين يحاكي المقاول النشاطات الموجودة سابقا دون البحث عن التمييز عن المنافسين، حيث يفضل النشاط في القطاعات السهلة (العقارات والنقل تجارة المواد الغذائية على حساب النشاطات التي تتطلب أجال أطول لتحقيق المردودية الزراعة، والحرف والإنتاج، وما إلى ذلك مما يؤدي دائما إلى تشبع السوق بمثل هذا النوع من النشاطات[1].

ضعف مؤهلات المقاول: خاصة فيما يتعلق لرؤية الإستراتيجية، نمط التسيير التنظيم وشبكة علاقات الأعمال ما يؤدي في العديد من المرات إلى فشل المقاول، فكما تبينه الدراسات تملك الجزائر معدلا منخفضا من الأفراد الذين يملكون المهارات والمعرفة اللازمة لإنشاء مؤسسة من جهة أخرى هيمنة النشاطات المصغرة والحرفية لا يسمح بتطوير هذه المهارات بالإضافة إلى نقص التكوين، مما يجعل أغلب المقاولين لا يملكون الكفاءة التي تسمح بإيجاد المشاريع الإبداعية القيام بدراسة أسواق ناجحة انجاز مخطط أعمال فعال متطلبات واحتياجات السوق دراسة المنافسة، اختيار الموردين و الموزعين الدراسة التقنية الناجعة للمشروع، مما يؤدي دوما إلى مشاكل مالية وتقنية تعرقل تقدم المقاول في مساره.

الصعوبات المالية : يعتبر التمويل العائق الرئيسي لممارسة الأعمال خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل البنكي، الذي يفسر عادة بمستويات المخاطرة العالية و عدم ربحية العملية كون المبالغ صغيرة نسبيا، فحسب تقرير للبنك العالمي فان الجزائر تحتل المركز 130 من بين 189 بلدا فيما يخص الحصول على القروض حيث أن 80 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها بأموال المساهمين، ما يفسرون

97%منها هي مؤسسات عائلية من جهة أخرى لا يوجد أدوات بديلة لتمويل المشاريع المقاولاتية كالأسواق المالية، رأسمال المخاطرة، ملاك الأعمال.

[1].يوسف بودلة، وعبد الحق بن تفات. (يومي 18 - 19 أفريل (2012). دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها. الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ورقلة قاصدي مرباح .

المبحث الثاني: دور البرامج والسياسات الحكومية في ترقية قطاع المقاولاتية في الجزائر

تمهيد

اصبحت عملية تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الوعي الريادي في المرحلة الحالية من التحديات الأساسية التي تحاول العديد من دول العالم إعطائها أهمية كبيرة، لما لها من دور إيجابي في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه البلدان. واتجهوا إلى البحث عن آلية تساعدها على خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد بغرض مواجهة المنافسة الخارجية. ومن هنا تأتي عملية خلق النشاط المقاولاتي في مقدمة الحلول لتحقيق ذلك. ولا شك أن تعزيز روح المبادرة يحتاج إلى دعم من الدولة ومؤسساتها العامة، خاصة في الدول النامية حيث يواجه أصحاب الأفكار عقبات مختلفة تمنعهم من ترجمة أفكارهم إلى مشاريع على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة لتوفير بيئة استثمارية محفزة، من خلال هيئات الدعم والمرافقة والوسائل والآليات التي توفرها والتي تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية، حسب المهام والمجالات وتتعدد تخصصات هذه المؤسسات، ليس فقط لتغطية مختلف القطاعات، بل أيضا لضمان التوازن بينها في ظل ما تفرضه الطبيعة الاقتصادية للبلاد. وتزايد دور الحكومة في تشجيع ريادة الأعمال من خلال نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي تم إقراره عام 2016 ويمتد حتى عام 2030 حيث أن تفعيل المقاولاتية الإستراتيجية يعتبر الخطوة الأولى في تحسين النموذج وشرط لنجاحه

مما سبق وللإحاطة بجوانب الموضوع سنتطرق الى واقع المقاولاتية في الجزائر ومراحلها الى الثقافة المقاولاتية وهيئات الدعم والمرافقة لها .

المطلب الأول:واقع الثقافة المقاولاتية في الجزائر

تلعب الثقافة المقاولاتية دوراً مهماً في تأسيس العملية الريادية وتشجيعها لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي، حيث يعتقد العديد من الاقتصاديين ومنظري الفكر المقاولاتي أن عملية خلق الثروة تمر عبر تطوير ثقافة ريادة الأعمال التي تفضل المبادرة الذاتية في إعطاء الأولوية لتطوير وتنمية العديد من القيم المقاولاتية.

تشهد الثقافة المقاولاتية في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعةً برغبة الشباب في التحرّر من البطالة، ورغبة الدولة في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة

1. مفهوم الثقافة المقاولاتية:

يمكن تعريف ثقافة المقاولاتية بأنها مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة ابتكار في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن التصرفات التحفيز ردود أفعال المقاولين بالإضافة للتخطيط اتخاذ القرارات التنظيم المراقبة. ويمكن تعريف ثقافة المقاولة بأنها مجموع القيم التي تتكون في الذاكرة الجماعية للأفراد والجماعات والتي تحدد اتجاهاتهم وسلوكياتهم تجاه الفعل المقاولاتي.[1]

كما تعتبر نتاج لكيان اجتماعي متفاعل داخل المقاولة، بصفتها تنظيما مؤسسيا متميزا يفرض استقلالية نسبية عن المحيط الذي يوجد فيه، فثقافة المقاولة هي مجموعة من القواعد القيمية والعملية التي يتقاسمها المنتمون للمقاولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وحل مشاكلها والاسهام في تطوير المجتمع بما تنتجه من منافع

[1] بلقاسم ماضي، عبير حفيفي، ثقافة المؤسسة والمقاولاتية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال جامعة بسكرة، الجزائر، 6/7/8 أفريل 2010، ص 07

اقتصادية واجتماعية للدولة والمجتمع ومن تلك القيم: التنظيم، الأخلاق، التنافسية والمهنية، والكفاءة والقدرة على التجديد والابتكار.[1]

تمت دراسة حول دور التأثيرات الثقافية على سلوك المقاولين في الجزائر حيث تم الاعتماد على المقاربة النظرية Hofstedeتوصلت الدراسة أن القيم ثقافية تعمل على تعزيز روح المبادرة للمقاولين في الجزائر كما ان المتغيرات البيئة المؤسسية والاقتصادية دور في التأثير على الاتجاهات المقاولاتية

قام أيضا Hayton J. C and Others (2002) بتحليل 21 دراسة ركزت على الارتباط بين الخصائص الثقافية والمقاولاتية حيث خلصت الدراسة أن الأبعاد الثقافية هي من المحددات الأساسية للمقاولاتية باعتبار القيم الثقافية والقيم الفردية والسلوكيات جد مترابطة، وهي في الأصل مكملة للسياقات المؤسسية والاقتصادية التي تؤثر على المقاولاتية في الجزائر.[2]

تعتبر الثقافة المقاولاتية ثقافة جديدة عكس الدول المتقدمة حيث روح المقاولاتية مغروسة لدى الأفراد أين يعتبر المقاول كنموذج في المجتمع، الاتجاه نحو المقاولاتية اختيار جذاب، من جهة نظام التربية والتعليم لم يوفر تكوينا حول المقاولاتية أو أي نوع من نشاطات التوعية إلا حديثا، رغم كون مؤسسات التعليم والتكوين هي المكان الأنسب لضمان إمدادات مستمرة من الأفراد الذين يملكون أفكار جديدة تكنولوجيات ومعارف جديدة مما سيؤدي إلى خلق فرص أعمال جديدة قادرة على إطلاق مشاريع ابتكاريه ناجحة، وهذا ما يدعم بقوة فكرة ضرورة دمج برامج تعليم المقاولاتية في كل التخصصات على جميع المستويات.

2. مميزات الثقافة المقاولاتية في الجزائر:

- **شبابٌ طموح:** يتمتع الشباب الجزائري بمهارات عالية ورغبة قوية في النجاح، ممّا يجعله مهيّأً لخوض غمار ريادة الأعمال.[3]
- **سوقٌ واسع :** يمتلك السوق الجزائري إمكانيات هائلة لتنمية مختلف المشاريع، نظرًا لكثافة سكانه وتنوع احتياجاتهم.
- **دعم حكومي :** تُقدّم الحكومة الجزائرية العديد من المبادرات لدعم رواد الأعمال، مثل القروض المُيسّرة، والتدريب، وخدمات الاستشارة.

3. التحديات التي تواجه الثقافة المقاولاتية في الجزائر:

- **بيروقراطية معقدة:** تواجه العديد من الشركات الناشئة صعوبات في إنشاء أعمالها بسبب الإجراءات الإدارية المُعقدة.
- **مشكلة التمويل:** يُواجه رواد الأعمال صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لبدء مشاريعهم، خاصّةً في المراحل الأولى.[4]

---

[1] بدراوي سفيان ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص75

[2] Tounés, A. &Assala, K. (2007), influences culturelles sur des comportements managénaux d'entrepreneurs Algénens. Séme congrès international de Pacadémie de f'entrepreneuriat, Sherbrooke-Canada, pp 1-28.

[33] مركز دعم الشباب المقاول https://www.facebook.com/groups/connectentrepreneursdz/

[4] الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر: https://www.angem.dz/ar/home.php

-**ثقافة عدم المخاطرة** : لا تزال ثقافة الخوف من الفشل مُسيطرة على بعض أفراد المجتمع، ممّا يُثبط عزائمهم عن خوض غمار ريادة الأعمال.

4. جهود تطوير الثقافة المقاولاتية في الجزائر:

تتمثل جهود تطوير المقاولاتية في ما يلي [1]

- **برامج تعليمية:** تُقدّم العديد من الجامعات والمعاهد الجزائرية برامج تعليمية في مجال ريادة الأعمال.
- **حاضنات الأعمال:** تنتشر حاضنات الأعمال في مختلف أنحاء الجزائر، لتوفير الدعم والإرشاد لرواد الأعمال.
- **فعاليات ومؤتمرات :** تُنظّم العديد من الفعاليات والمؤتمرات لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال ونشر الوعي حولها.

من خلال تحليلنا لعلاقة الجامعة والبحث بالمقاولة توصلنا إلى المحاور الأساسية لتطوير ثقافة مقاولاتية وهي التحسيس والعمل على التأكيد على أهمية المقاولة من خلال التكوين في المقاولاتية (البرامج التدريسية المسالك المهنية والأكاديمية والورشات التدريبية ... الخ)، هذا لأجل تشجيع الاهتمام بالمقاولة الذي يعتبر العنصر الأساسي في الثقافة المقاولاتية، يأتي بعدها التثمين، أي تشجيع السلوكيات والممارسات المقاولاتية، من خلال تبني ودعم مختلف الأفكار وتحضيرها وإخراجها في شكل مشاريع، ثم تأتي النقطة الأساسية في هذه العلاقة هي انفتاح الجامعة على بيئة خلق وإنشاء المؤسسات والهدف من ذلك هو الانتقال من الفكرة والمشروع إلى الفعل والتنفيد واستقطاب الدعم، وعليه يظهر أن العلاقة بين الجامعة ومؤسسات البحث بثقافة المقاولة تتمحور من خلال ثلاثية التحسيس التكوين الدعم والمتابعة والشكل التالي يوضح ذلك.

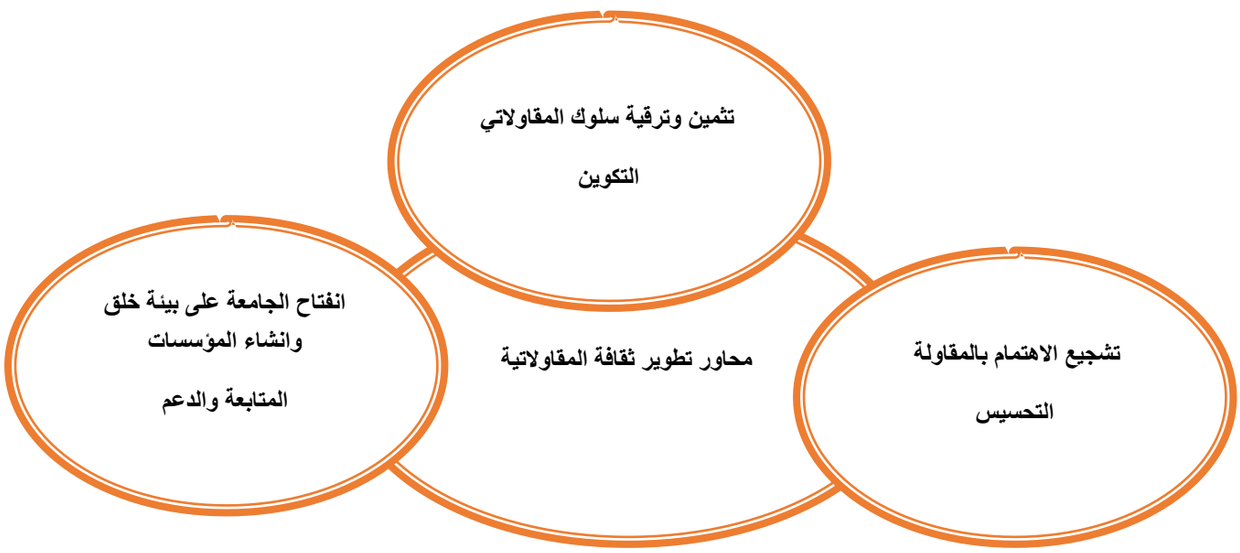

شكل رقم 2 يوضح محاور تطوير ثقافة المقاولاتية

من خلال هذه المحاور فنحن نتحدث عن تنشئة مقاولاتية من رحم المؤسسة الجامعية والبحثية، فالمقاول من خلال هذا المنظور سيمتلك رأسمال اجتماعي يتمفصل من ثلاثة أقطاب أساسية: القطب المعرفي العلائقي والقطب المالي.

[1] مجلة ريادة الأعمال: https://entrepreneuralarabiya.com/

وفي الجزائر لازال مشكل علاقة الجامعة والمؤسسات البحثية مع المحيط الاقتصادي عموما والمقاولات بالخصوص مطروحا بقوة، بالإضافة إلى النقص الواضح في إدراج ثقافة المقاولة ضمن المسارات التعليمية والتكوينية، باستثناء بعض التجارب التي تذكر منها تجربة جامعة منتوري قسنطينة التي كانت رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار للمقاولاتية سنة 2006 تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في إنشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام الجامعة[1]

لتليها جامعات أخرى مثل جامعة تلمسان التي تم فتح فيها مسارات تكوينية فيما بعد التدرج والماستر حول المقاولة والإبداع في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

المطلب الثاني :المراحل الأساسية للمقاولاتية في الجزائر

يرتبط تطور دور المقاولاتية ارتباطا وثيقا بإستراتيجية التنمية التي تتبعها الجزائر، إذ أن دور المقاولاتية خلال حقبة الستينات والسبعينات كان هامشيا، نظرا لإتباع الدولة إستراتيجية الاقتصاد الاشتراكي. ولكن مع بداية القيام بإصلاحات اقتصادية منذ التسعينات و التي سميت بسياسات الانفتاح الاقتصادي بدأ النشاط المقاولاتي في الاتساع نسبيا، وتصاعدت وتيرة ذلك التوجه مع بداية القرن الواحد والعشرين**2**

1. مراحل تطور المقاولاتية في الجزائر:

تحاول أن نلقي نظرة سريعة على تاريخ تطور المقاولاتية والقطاع الخاص في الجزائر من خلال التطرق لمختلف المراحل التي مرت بهم بدأ من الاستقلال إلى غاية اليوم.

المرحلة الاولى ما بين (1962-1982):

الدولة هي المقاول الرئيسي في البلاد عرفت المؤسسة الجزائرية أول مرحلة بعد الاستقلال مباشرة، حيث قامت الدولة بإصدار قانون التسيير الذاتي (الأمر رقم 62/32 الصادر في 22/11/1962 المتعلق بتسمير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة، نظرا للصعوبات و المشاكل التي واجهت المؤسسة في غياب سياسة واضحة المعالم، أصدرت الجزائر قانون للإستثمار سنة 1963، ويعتبر هذا القانون أول تشريع جزائري بعد الاستقلال ينظم نشاط الاستثمار في الجزائر و كان هذا القانون موجه خاصة إلى الاستثمار الأجنبي، فقد نصت المادة الثالثة منه أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين والمعنويين في إطار النظام العام وقواعد التأسيس[2]

والملاحظ في هذا القانون أنه ضمن حرية الاستثمار للخواص والأجانب على حد سواء و عدم تجسيد التوجه الاشتراكي كليا في الاقتصاد ثم جاء قانون 1966 ليحدد أن الأولوية الاستثمار في القطاعات الحيوية تكون من نصيب الشركات العمومية وبالتالي القطاع العام هو المهيمن على الاقتصاد، كما ألزم هذا القانون المقاولين بالحصول على موافقة الهيئة الوطنية للاستثمار (CNI) المباشرة مشاريعهم و قد حلت هذه الهيئة سنة 1981 بسبب تعقيد و صعوبة إجراءات الاعتماد. منذ سنة 1965 أصبحت الشركات الوطنية مهيمنة على الاقتصاد الوطني من حيث عمليات الإنتاج و خلق القيمة المضافة ومناصب العمل هذه الشركات تنشط في قطاعات الصناعة التجارة الفلاحة، النقل الأشغال العمومية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية. عند إعادة هيكلة المؤسسات سنة 1982 ، أحصت الجزائر 150 شركة و 1000 وحدة لإنتاج السلع والخدمات تشكل خلايا أساسية

[1] صندرة صبابي، سيرورة إنشاء المؤسسة أساليب المرفقة دار المقاولاتية قسنطينة، 2008-2009

[2] المادة3 قانون 26763 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات.

للاقتصاد. وبذلك أثبتت الدولة بأنها المقاول الرئيسي من خلال ملكيتها وإدارتها لوسائل الإنتاج والموافقة على عمليات الاستثمار وأذونات الاستيراد وتوطين الحسابات المصرفية وتعيين المديرين [1]

المرحلة الثانية خلال الفترة (1982 – 1988):

خلال هذه المرحلة عملت الدولة على توجيه وتأطير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث نجد القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982 منح بعض التسهيلات للمؤسسات الصغيرة بالمتوسطة والتي تتمثل في حق تحويل العملة الصعبة للخارج من أجل شراء وسائل الإنتاج والمواد الأولية، وإمكانية الحصول على تراخيص الاستيراد. وفي سنة 1983 تم تأسيس الديوان الوطني لتوجيه، وتتشبع وتنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) والذي يهدف إلى توجيه الاستثمار الخاص نحو القطاعات والمناطق ذات أولوية والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى ضمان فعالية أكثر للقطاع الخاص ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية ورغم الإجراءات السابقة إلا أن أعمال المقاولة لم تشهد أي توسع، وذلك نظرا لعدم فعالية تلك الإجراءات، ووجود بعض العراقيل للمؤسسات الصغيرة الخاصة هي:[2]

- طريقة الاعتماد المسبق التي عممت على كل الاستثمارات الخاصة.
- التمويل البنكي حدد سقفه بـ 30% من الاستثمارات المرخص بها.
- المشاريع الاستثمارية ذات سقف 30 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو المؤسسات المساهمة، و 10 مليون للمؤسسات الجديدة الأحادية.
- عدم مشروعية الاستثمار في أكثر من شركة واحدة.

المرحلة الثالثة خلال الفترة ما بعد 1988

خلال هذه المرحلة بدأ التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، لذلك اعتمدت تشكيلة تشريعية جديدة، والتي تهدف إلى استقلالية المؤسسات العمومية، وحرية أسعار الصرف واستقلالية البنوك التجارية والبنك المركزي، في نمو المجال نجد قانون النقد والقرض لسنة 1990 أعطى أهمية كبيرة للاستثمار الخاص، وفي سنة 1993 قد عمت الإصلاحات بصدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 للخاص بترقية الاستثمارات وفي سنة 2001 تم اعتماد المرسوم رقم 01-03 الخاص بتطوير الاستثمارات.

في 12 ديسمبر 2001 تم إصدار القانون رقم 01-18 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة والذي عمل على تحديد تدابير دعمها من خلال:[3]

- ❖ إنشاء صناديق ضمان القروض تتولى ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المقاولة برأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تكوين مركز الدراسات والبحث خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ سهولة الوصول إلى المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]Mohamed Arezki Isli, (2005), La création d'entreprise en Algèrie, Les cahiers du CREAD, n 73, Algérie, p 5

[2]مسيكة بوفامة، رابع حمدي باشا (2006)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجائر، دفاتر ، العدد 76، الجزائر، ص 7

[3]Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 4, No. 2, 1-14(2020)

المطب الثالث:آليات تفعيل المقاولاتية في الجزائر

تحتل المقاولاتية اهتماما بالغا لدى السلطات العمومية في الجزائر، كون تجسيد المشاريع المقاولاتية دون وجود دعم، مما ألزم الجزائر إلى وضع آليات مختلفة لدعم المقاولاتية في محاور عدة نوجزها فيما يلي:

1. الإجراءات المتعلقة بالجباية:

لقد انخفضت الاقتطاعات الجبائية من خلال استحداث نظامين لإصدار الامتيازات الجبائية الأول: النظام العام المتعلق بالاستثمارات خارج المناطق المدعمة والثاني النظام الخاص لمناطق الاستثنائية التي تحتاج إلى تدعيم التنمية.

2. الدعم المالي:

يعتبر أهم آلية للدعم، حيث في غيابه تبدو الآليات بدون اثر لان التمويل هو أول حاجز لإنشاء مؤسسة، بحيث تتدخل السلطات العمومية في مجمل آليات الدعم المالي من أجل تعويض تقاعس القطاع البنكي في تحمل مخاطر تمويلالقطاع الخاص من خلال الإجراءات التالي

- إنشاء صندوق ضمان القروض حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية فوائد القروض البنكية وكذا ضمان من 10-80% من قيمة القروض.المساعدات المالية المقدمة من طرف أجهزة الدعم والمرافقة على غرار ANSEJ،CNAC،ANGEM التي تمول من 28-29 % من مبلغ الاستثماربالنسبة للقروض المصغرة، تهتم ANGEMبتسيير هذا النوع من القروض الذي يستهدف الفئات بدون دخل أو الدخل غير المنتظم من أجل إدماجها في النشاطات الاقتصاديةو حتى المنزلية مزها:

المنح المالية : تُقدم بعض الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية منحًا مالية لدعم المشاريع الناشئة في مجالات محددة.

الإعفاءات الضريبية: تُمنح بعض الشركات الناشئة إعفاءات ضريبية لتشجيعها على الاستثمار والتوسع

3. الإجراءات المتعلقة بتكوين وتعليم المقاولاتية:

رغم أن التعليم يؤدي دورا محوريا في بث الثقافة وروح المقاولة، التأثير الايجابي على سلوك المقاولين، تكوين المقاولين المستقبليين وكذا تقديم المقاولاتية كاختيار مهني ممكن وقيم، إلا أن هذا المجال لم يرى اهتمام السلطات العمومية إلا حديثا، فمنظومة التعليم في الجزائر من الأساسي إلى الثانوي لا تتطرق إلى مجال المقاولاتية في مختلف المناهج الدراسية. أما بالنسبة للتعليم العالي فهناك بعض التجارب إلا أن هذه التجارب ضعيفة جدا أمام ما يمكن تحقيقه خاصة أن الجامعات، والتي هي أفضل مكان للإبداع والابتكار وهي همزة وصل بين المجال الأكاديمي والمجال الاقتصادي، من جهة أخرى يمكن تعميم تعليم المقاولاتية على مستوى مراكز ومعاهد التكوين المهني من أجل تكملة المهارات التقنية للأسس المعرفية والنظرية لإنشاء المؤسسات.

4. الإجراءات المتعلقة بإنشاء هيئات الدعم والمرافقة:

تعرف المرافقة على أنها وسيلة توفر جميع وسائل الدعم من خلال جهاز واحد هيئة المرافقة التي تتدخل خلال كل مراحل المسار المقاولاتي، لذلك عمدت الجزائر إلى استحداث عدة أجهزة خاصة منذ 1990 التي ساهمت كثيرا في دعم النسيج الاقتصادي، نذكر منها، CNACالتي تستهدف الاستثمارات التي تكلفتها أكثر من 135000 ANDI ANGEM, ANSEJدولار، بحيث تم خلق 754452 منصب شغل من خلال 185 71 مشروع ، 70 % منها سجلت في قطاع الخدمات 10.74% في قطاع الصناعة و 2.54 %في قطاع الزراعة، من هنا يظهر جليا واجب تشجيع المشاريع الإنتاجية و الصناعية. مع أن مضمون هذه الإجراءات يبدو مشجعا وواعدا لترقية المقاولاتية في الجزائر لدعم الاقتصاد الوطني من كل الجوانب، إلا أن

نجاحه في الواقع منوط بمدى جدية تطبيقه بعيدا عن البيروقراطية وبطء وثقل الإجراءات الإدارية ومدى فعالية كل الأطراف المعنية.

الجدول 1 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤسسة عمومية	**557**	**572**	**561**	**503**	**510**	**508**	**510**	**512**	506
مؤسسة خاصة	**618515**	**511865**	**632702**	**658737**	**659039**	**502431**	**472516**	**400123**	394523
عدد المؤسسات	**619072**	**512428**	**533263**	**659240**	**659828**	**502939**	**473026**	**400635**	395029

المصدر حفصي بونبعو ياسين واقع وافاق المقاولاتية في الجزائر

من خلال الجدول 1 نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر شهد تذبذب من 2012 إلى 2020، بحيث كان يقدر بـ 619072 مؤسسة سنة 2012 ليتناقص العدد سنة 2020 إلى 395029 وهذا بسبب إفلاس الكثير من المؤسسات، نتيجة لانعدام الدعم من طرف الدولة، والتسيير الغير عقلاني لبعض المؤسسات الأخرى، وتفشي مرض كوفيد 19 ، وعلى الرغم من تضارب المعطيات الإحصائية، إلا أن التقارير الحالية تؤكد على أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تراجع مستمر ، بحيث لم يتجاوز 350 ألف مؤسسة نهاية سنة 2021 ، وهي تشغل أقل من مليون نسمة

5. تحسين بيئة الأعمال:

- **بساطة الإجراءات الإدارية:** تعمل الحكومة على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس الشركات وتسجيلها.
- **تطوير البنية التحتية:** يتم العمل على تحسين البنية التحتية الرقمية وتوفير الإنترنت ذي السرعة العالية لدعم نمو الأعمال.
- **تعزيز ثقافة الريادة:** تُنظم حملات توعية لتعزيز ثقافة الريادة بين الشباب وتشجيعهم على خوض غمار ريادة الأعمال.

المطلب الرابع: هيئات الدعم والمرافقة للمقاولاتية في الجزائر

تعتبر عملية إنشاء مؤسسة جديدة عملية تمتاز بالمخاطرة نظرا لارتفاع نسبة الفشل التي تصاحبها، سواء الفشل في إنشاء المؤسسة في حد ذاتها، أو في عدم قدرة المؤسسة المقامة حديثا على الاستمرار والبقاء في السوق خاصة في سنواتها الأولى من النشاط هذا الأمر أدى إلى ازدياد الوعي حول أهمية أجهزة الدعم وهيئات المرافقة نظرا للخدمات التي تقدمها للمقاول خلال مرحلة إنشاء المؤسسة، والتي تستمر حتى بعدها لتشمل السنوات الأولى في حياتها، وسنعرض من خلال هذا المطلب الهيئات المرافقة، وأجهزة الدعم ومن أهم الهياكل والهيئات المبينة في الشكل التالي:

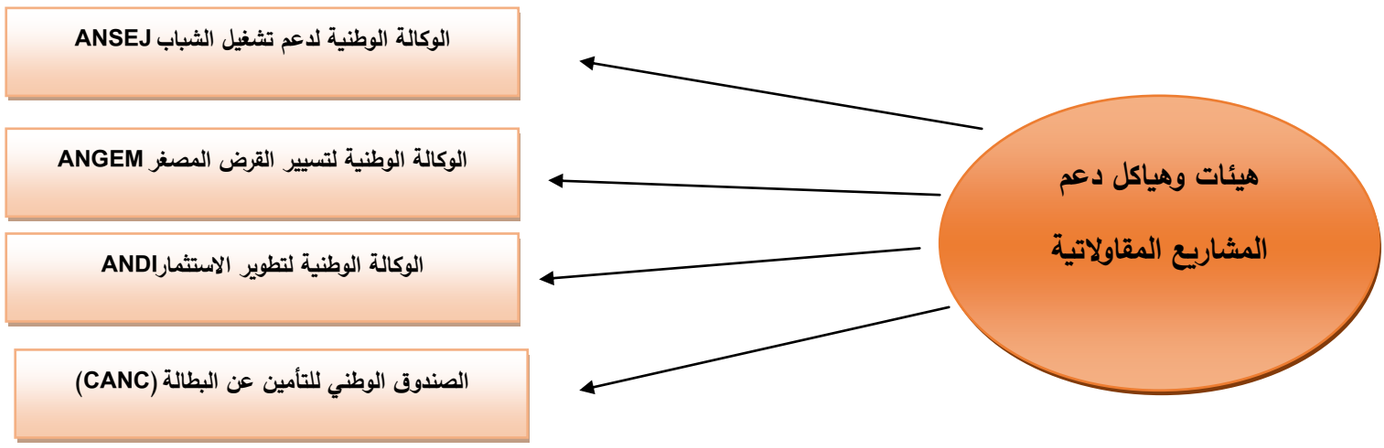

الشكل (3) هيئات وهياكل دعم المشاريع المقاولاتية

أولا:اجهزة الداعم

ارتكزت عمليات دعم المقاولاتية على مجموعة من الهيئات في الجزائر، والتي تسعى بشكل رئيسي إلى تقديم الدعم المالي اللازم لفئات معينة من المجتمع، بما في ذلك العاطلين عن العمل والفئات التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي ،وذلك بإنشاء مؤسساتها الخاصة وتشجيع تطويرها. وأهم هذه الهيئات ما يلي:

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .ANSEJ

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى صراحة بهيئة وطنية ذات طابع خاص تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها الجزائر العاصمة ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بناءا على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل.[1]

وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحتوي على 48 فرع على المستوى الوطني وتكمن مهمتها الأساسية في تشجيع ومساعدة ومرافقة الشباب البطال . و يتمثل الهدف من وراء تأسيس الوكالة لدعم تشغيل الشباب في تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المشاريع في مختلف مراحله و تستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية مع إمكانية رفع من المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل، ويشترط على المقاول الراغب في الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانون الأساسي المعدل والمتمم".
الجريدة الرسمية ، المؤرخ 240 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 08 سبتمبر 1996

مساهمة شخصية في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه، متابعة التنفيذ.

مهامها :

- تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع الخلق مؤسساتهم الخاصة.
- توفر للشباب أصحاب المشاريع المعلومات الاقتصادية التقنية، التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية المنجزة مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تطوير الشراكة بين القطاعات المختلفة لتحديد فرص الاستثمار.
- بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الامتيازات سنتطرق إليها فيما يلي.

الامتيازات المالية:

تقوم الوكالة بتمويل كل نشاطات الإنتاج والخدمات باستثناء الأنشطة التجارية البحثة مع مراعاة عامل المردودية في المشروع، وإلى غاية سنة 2003 لم يكن سقف حجم الاستثمارات التي تغطيها الوكالة يتجاوز 4 مليون دينار جزائري، ليتم رفعه بعدها ليصل إلى 10 مليون دينار جزائري.[1]أما صيغة التمويل فهي كالتالي:

1. **التمويل الثنائي:** يتضمن هذا النوع من التمويل مساهمة شخصية مقدمة من المقاول وتحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة ويمكن تلخيص هيكل التمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في **الجدول رقم2:**

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة
المستوى الأول اقل أو يساوي 5.000.000	71%	**29%**
المستوى الثاني مابين 5.000.001و10.000.000	72%	**28%**

المصدر www.ansej.org.dz

2. **التمويل الثلاثي:** يتضمن هذا النوع من التمويل: مساهمة شخصية مقدمة من طرف المقاول تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع. قرض بدون فائدة مقدم من الوكالة قرض بنكي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة ويمكن تلخيص هيكل التمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. **الجدول رقم3**

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الاول **اقل او يساوي 5.000.000**	01%	29%	70%
المستوى الثاني مابين **5.000.001و10.000.000**	02%	28%	70%

المصدر www.ansej.org.dz

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 54 مرسوم تنفيذي رقم 03-290 مؤرخ في 6 سبتمبر 2003، المادة3 الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص11

وتتكفل الوكالة بتخفيض نسب فوائد قروض الاستثمارات المتعلقة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للشباب ذوي المشاريع تتمثل في تخفيض نسبة الفائدة بنسبة 100% [1]

وكشرط أساسي لمنح التمويل يتعين على المقاول الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع وذلك بعد حصوله على اعتماد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حتى يعمل هذا الصندوق على ضمان القروض الممنوحة للشباب المعتمدين في إطار الوكالة أيا كانت طبيعتها، ويمكن أن تنخرط فيه كل مؤسسة قرض تقوم بتمويل مشاريع اعتمدتها الوكالة. هذا الضمان يأتي كتكملة لما يقدمه المدين المنخرط في الصندوق على شكل تأمينات عينية حيث يغطي هذا الأخير لفائدة البنوك ما يعادل 70% من أصل الدين، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الصندوق على الرغم من إنشائه سنة 1998[2]
إلا أنه لم يبدأ العمل فعليا إلا انطلاقا من سنة 2005 مما تسبب في المساس بمصداقيته تجاه البنوك والتالي أثرت سلبا على مستوى تمويل المشاريع المسجلة في إطار الوكالة.

2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية المحمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم[3]

تعمل هذه الهيئة على تقديم قروض صغيرة إلى فئات اجتماعية واسعة خاصة لأصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من بدء في مشاريعيم المصغرة، ومن بين هذه الفئات العريضة التي تقصد هذه الوكالة نجد العنصر النسوي وخاصة النساء الماكثات في البيت وذلك لحصولهم على مساعدة مالية لتطوير نشاطاتهم لتعود بالنفع. عليهم وعلى أسرهم، فالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بدعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم، إضافة إلى ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم، ومن أجل تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي [4]

مهام الوكالة:

تتمثلمهام الوكالة في[5]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم ،توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم ، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم .
- إبلاغ المستفيدين الذين اهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة

[1] مرجع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 35 المرسوم التنفيذي رقم 13-253 المؤرخ في 02 جويلية 2013 الصادر في 7 جويلية 2013، ص 13

[2] الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية، الجريدةالرسمية ، العدد 42، المرسوم التنفيذي رقم 200 -98، المؤرخ في 9 جوان 1998، الصادر في 14 جوان 1998، ص 7

[3] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائية ، العددة، 2004، ص8

[4] www.angem.dz:date de consultation

[5] الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الرابط https://www.angem.dz/ar/article_detail.php?id=objectifs-et-missions

- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدي ن مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج .
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، و تنفيذ مخطط التمويل و متابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل .
- تنظيم المعارض (معرض – بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤوليين بتسيير الجهاز .

صيغ التمويل :

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل

الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول)[1]

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز **100،000** دج وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة والأدوا ت ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا . وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى **36** شهرا.

الصيغة الثانية : التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول)

هي قروض ممنوحة من قبل البنك و الوكالة بعنوان إنشاء نشاط . تكلفة المشروع قد تصل إلى **1.000.000,00** دج. التمويل يقدم كالتالي :

- قرض بنكي بنسبة **70** ٪
- سلفة الوكالة بدون فوائد **29** ٪
- 1 ٪ مساهمة شخصية.

و قد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من **30000** دج إلى **100000** دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (**250000**دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهظاب العليا)، و من **400000** دج الى **1000000** دج بالنسبة للقروض الموجهة الإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11–133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011[2].

[1] الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/

[2] **الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/**

جدول رقم 4 انماط التمويل

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	–	100%	–
لا تتجاوز 250000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)على مستوى ولايات الجنوب	0%	–	100%	–
لا تتجاوز 1000000دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	–

المصدر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الخدمات غير المالية:

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين. والهدف هو الدعم، إلى أقصى حد ممكن، و استمرارية الأعمال، لهذا فالوكالة توفر لهم: [1]

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.
- متابعة جواريه جدية، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.
- دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة و التربية المالية
- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة .
- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر.
- وضع موقع في الانترنت لإشهار و بيع المنتجات و تبادل الخبرات.

الجدول رقم 5يمثل حصيلة الخدمات الغير المالية الى غاية 31 مارس 2023.

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	**132746**
التكوين في مجال التعليم المالي العام	**121818**
التكوين حسب برنامج (GET AHEAD)	**1946**
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	**5846**
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	**262356**
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	**104563**
صالونات عرض/بيع	**39626**
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	**406545**

للوكالة الوطنية/https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers

لتسيير القرض المصغر

[1] الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers/

جدول (6)حصيلة الملفات قروض الوكالة الوطنية للقرض المصغر حسب النشاطات الى غاية 2022/12/31

الانشطة	عدد القروض الممنوحة	القيمة(المبالغ)	النسبة%
الزراعة	130686	9324426360.57	**13.52**
الحرف	381421	20026848333.81	**39.47**
البناء والأشغال العمومية	86120	7948149128.80	**8.91**
خدمات	191098	18169609984.78	**19.78**
الصناعة التقليدية	170180	10419420276.40	**17.61**
تجارة	5799	1463980480.94	**0.60**
صيد السمك	998	139609807.40	**0.10**
المجموع	966302	67492044372.70	**100.00**

المصدر وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني Bulletin d'information statistique de la PME n42

من خلال الجدول 6نلاحظ بان نشاط الحرف يحتل المرتبة الاولى من القروض الممنوحة بنسبة 39.47% تليها النشاط الخدمات و الصناعة التقليدية و الزراعة بنسب 19.78%17.61%13.52%على التوالي في حين نجد أن النشاطات الممولة البناء والأشغال العمومية و تجارة و صيد السمك ضئيلة جدا .

جدول (7)حصيلة الملفات قروض الوكالة الوطنية للقرض المصغر حسب الجنس الى غاية 2023/03/31

الجنس	القروض الممنوحة	النسبة%
رجال	336340	%36.75
نساء	578711	%63.25
مجموع	915051	%100.00

المصدر الوكالة الوطنية للقرض المصغر https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/#

تضح من خلال الجدول 7 أعلاه أن هذه الآلية تعتبر الأكثر جذبا للعنصر النسوي، إذ بلغت نسبة القروض 63.25 % مقابل % 36.75 لصالح الرجال و تفسير هذه النتائج يرجع إلى أن هذه القروض في الأساس تستهوي فئة النساء أكثر، نظرا لقيمتها المالية الصغيرة وقلة نسبة المخاطرة بالإضافة أن القرض يخصص لشراء المواد الأولية، حيث أن النساء يقمن بشراء المواد الأولية المتعلقة بالصناعات التقليدية من لوازم النسيج والخياطة وغيرها، كما أن هذا النوع من القروض يشجع كثيرا النساء القاطنات في البيت على توسيع مشاريعهن وإنشاء مشاريع جديدة خاصة في مجال الصناعات التقليدية والفلاحة والأنشطة البسيطة (الصناعات الغذائية والخياطة والألبسة).

3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد حولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[1]

تم إنشاءها بموجب الأمر التشريعي رقم 01-03 بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخص[2]

وهي مؤسسة ذات طابع عمومي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، تهدف إلى تقليص أجال منح الترخيص من 30 يوم بدل من 60 يوم في الوكالة الوطنية

مهامها:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في [3]:

- تسجيل الاستثمارات.
- ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج.
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- الإعلام التحسيس في لقاءات الأعمال.
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.
- ضمان التنفيذ المنسق مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك والضرائب وغيرها) للقرارات لتشجيع الاستثمار.
- يساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
- يجعل شراكتها في البورصة متاحة للمستثمرين المحتملين.

4. الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الصندوق الوطني للاستثمار مكلف بتمويل إنشاء وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص من موارده الخاصة مع منح الأولوية للجوانب الخاصة ب "الربح" و "تسيير المخاطر"، دون المساس بالنظام العام والذي له علاقة مع سياسة الحكومة، يتدخل الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل المشاريع الاستثمار من موارده الخاصة عبر:[4]

---

[1] وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني/https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2006) المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها (المادة03)

[3] وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني/https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest

[4] المادة 01، المتضمنة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الجريدة الرسمية، عدد 77، الصادرة بتاريخ 05 15/12/2001، ص05

- قروض مباشرة على المدى البعيد.
- منح الضمانات.
- على شكل مساهمات سيما برأسمال المؤسسات المتوسطة والصغيرة للقطاع الخاص الوطني الذي يتضمن القانون التوجيهي الترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة .

الشباك الوحيد غير المركزي

أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية، هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، يضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات والهيئاتالتي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- تأسيس وتسجيل الشركات
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات ويسهر هذا الشباك على استقبال المستثمرين استلام ملف تسجيلهم تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بمختلف المساعدات اللازمة للمستثمرين حتى ينفذوا مشاريعهم بأسرع وقت ممكن.

5. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 18894 المؤرخ في 06 جويلية 1994م، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94/1 المؤرخ في 11 ماي 1994.

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات الخاصة بالشباب

العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30–55 سنة حسب المرسوم الرئاسي رقم 19 58 المؤرخ في 2 فيفري 2019 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الذي يعدل المرسوم الرئاسي رقم 03 – 514 المؤرخ

في 30 ديسمبر 2003، كما يتكفل الصندوق بالذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية والذين تتوفر فيهم

الشروط الضرورية أن الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار.[1]

مهام الصندوق:

يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي[2]

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال.
- المساعدة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل.
- يمثل القرض على شكل هية من 28–29 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- التخفيض في الفوائد البنكية بنسبة 100 بالمائة[3]
- المساعدة على الحصول على التمويل البنكي بنسبة 70 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع.

[1]المرسوم التنفيذي رقم 94 188 ، المادة 04 من الباب الثاني المتضمن القانون الأساسي"، الجريدة الرسمية ، العدد 44، بتاريخ 6 جويلية 1994.
[2]محمد فوجيل، "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر"، المرجع السابق ذكره، ص 157
[3]الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.cnac.dz،أطلع عليه يوم 11 مارس 2023، على الساعة 09:00

- تنظيم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التامين عن البطالة؛ لي التكفل بالمهام الجديدة المسندة إليه من قبل السلطات العمومية بما فيها النظام القانوني لتعويض البطالة ابتداء من 1994 وذلك بالاتصال مع مصالح العمومية للتشغيل؛ الله مساعدة ودعم إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التامين عن البطالة في الحياة النشيطة
- إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل (C.R.E) والتي تعمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن عمل من جديد وتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية

الامتيازات الممنوحة من طرف الصندوق:

1. عند مرحلة انجاز المشروع:

- الإعفاء من رسم التحويل بالنسبة للاقتناءات العقارية الموجهة لإحداث النشاطات الصناعية؛
- الإعفاء من رسوم تسجيل عقود تأسيس الشركة.

2. عند مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة ثلاث سنوات أو ست سنوات أو عشر سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إنجازه.
- الإعفاء الإجمالي من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث سنوات أو ست سنوات أو عشر سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إنجازه.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG او الضريبة على أرباح الشركات IBSحسب الحالة، وكذا الضريبة على النشاط المهني TAPعند انقضاء مرحلة الإعفاء، وذلك طيلة السنوات الثلاث الأولى من الإخضاع الضريبي.

6. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)هو مؤسسة عمومية تم إحداثها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 تطبيقا لأحكام المادة 14 من قانون توجيه تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 -18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمعدل بموجب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتعلق بقانون التوجيه في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (P.M.E)

منذ 14 مارس 2004، أنشأت الدولة FGARSبهدف تسهيل ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى قروض الاستثمار، من خلال إنشاء ضمانات لتغطية القروض الممنوحة من قبل البنوك أو المؤسسات المالية التي يكون غرضها:

- خلق الأعمال.
- تجديد المعدات.
- توسيع أو تطوير النشاط والاستثمارات في الأسهم.
- تقديم المشورة والمساعدة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وبالتالي، فإن دور FGARهو العمل كأولوية لتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- توليد قيمة مضافة عالية للمنتجات المنتجة؛
- استخدام التكنولوجيا المبتكرة أو الدراية.

- استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في الجزائر وتعزيزها
- معالجة المواد الخام المحلية؛ المشاركة في تخفيض الواردات و/ أو زيادتها

1. صادرات:

خلق فرص العمل والاستفادة من مهارات الخريجين الشباب من مراكز التدريب التجاري والمدارس الفنية والجامعات، لا سيما في المناطق التي لديها فائض في العمالة؛وبموجب نظامه الأساسي، فإن FGARمخول أيضًا بضمان استمرار البرامج التي تم وضعها لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات الدولية

2. اتفاقيات الضمان:

وقد بلغ مجموع عروض، أي ما يعادل مبلغ التزام قدره 130,786,06 مليون دينار أي بمتوسط تغطية 43,79% من المبلغ الإجمالي للضمان. اعتمادات يبلغ مجموعها 298,648,98 مليون درهم، مطلوبة من البنوك والمؤسسات المالية ض الضمان، منذ إحداثها في 2022/12/31، ثلاثة آلاف وثلاثمائة واثنان وخمسون (3,639) عرض في إطار تنفيذ مشاريع استثمارية، تبلغ قيمتها 469,681 مليون درهم.

3. توزيع اتفاقيات الضمان حسب المنطقة:

وحتى 2022/12/31، ظل التوزيع الجغرافي للمحفظة المضمونة متركزاً في المنطقة الوسطى من الدولة بواقع 1661 مشروعاً، تليها المنطقة الشرقية بإجمالي 1012 مشروعاً.

4. توزيع اتفاقيات الضمان حسب قطاع النشاط.

استفادت ضمانة FGARبشكل رئيسي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي حيث تم ضمان 1993 مشروعا، على وجه الخصوص، فرع الصناعات الغذائية الذي يبلغ إجمالية 608 مشروعا، يليه فرع الكيمياء والمطاط والبلاستيك الذي يبلغ إجمالية 414 مشروعا. وفي المركز الثاني الخدمات والتي يبلغ مجموعها 836 مشروعا.

هيئات أخرى لدعم المقاولاتية:

هيئات أخرى لدعم المقاولاتية في الجزائر بالإضافة إلى هيئات المرافقة وأجهزة الدعم يستفيد حاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم غير مباشر لهيئات أخرى لها أدوار استشارية أو تنظيمية للنشاط المقاولاتي أهمها:[1]

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANPPE

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 05 165 المؤرخ في 03 ماي 2005 وتمثل الوكالة أداة للدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار تتولى الوكالة القيام بالمهام التالية :

- ✓ تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعتها.
- ✓ انجاز دراسة حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية.
- ✓ ترقية الاستشارة والخبرة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ المتابعة الديموغرافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث الإنشاء والتوقف وتغيير النشاط.
- ✓ التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] صندة صايبي مرجع سبق ذكره ص 66_68

ثانيا : المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNC-PE)

أنشئ المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي 0803 المؤرخ 25 فيفري 2003 وهو عبارة عن هيئة استشارية مسئولة عن تعزيز الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجمعياتهم المهنية من جهة والحكومة من جهة أخرى، حول مختلف القضايا الوطنية التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية ويتكون المجلس حاليا من (80) عضو يضم مختلف أرباب العمل وأعضاء الجمعيات المهنية.

ثالثا : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية .(ALGEK)

رابعا : الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

خامسا: قانون الصفقات العمومية.

سادسا: بورصة المناولة – المقاولة من الباطن والشراكة

ثانيا:هيئات المرافقة

مفهوم المرافقة

يعرف (A.Lotowski)المرافقة هي محاولة تجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ(المقاول).[1]

كما تعرف بأنها إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة تهدف إلى دعم منشئ المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به .[2]

ونستنتج بأن المرافقة هي مجموعة من الإجراءات والخدمات التي تقوم بها جهة معينة مختصة في المرافقة المساعدة المقاول على انجاز مشاريعه وحل المشاكل وتقديم الدعم له.

أهمية المرافقة

وتكمن أهمية خدمة المرافقة المقدمة للمقاول في تذليل الصعوبات التي قد تواجهه خلال فترة التحضير لإطلاق مشاريعه الجديدة. غالباً ما يكون لدى المقاول فكرة أو مشروع غير مكتمل، لكنه يحتاج الىالدعم المقدم من المرافق فيما يتعلق بإعداد خطة العمل أو استكمال دراسة السوق المستهدف، حسب ما قد يمكّنه أيضًا من إجراء دراسة مالية دقيقة يستطيع من خلالها تحديد احتياجاته المالية، وشكل التمويل الذي يحتاجه ، وكذلك النتائج المتوقعة[3].

1. مشاتل المؤسسات:

تعريف مشاتل المؤسسات تبعا للنظام الجزائري

تعرف مشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية واستقلالية المالية، وتكون في أحد الأشكال الآتية:

أ –المحضنة: وهي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ب ورشة الربط هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع صناعات الصغيرة

ت نزل المؤسسات ويتكفل هذا النزل بحاملي المشاريع ذوي النشاطات والمهن الحرفية التي تحتم بميدان البحث.[4]

[1] كمال زيتوني واخرون المرافقة المقاولاتية كاسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر جامعة المسيلة ص03

[2] دباح ندية ص 62

[3] دباح ندية مرجع سبق ذكره ص63

[4] صندرة صايبي مرجع سبق ذكره ص50

أهداف مشاتل المؤسسات:

- ✓ تحتم مشاتل المؤسسات بتحقيق الأهداف التالية :
- ✓ تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي.
- ✓ المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.
- ✓ تقديم الدعم المنشئي المؤسسات الجديدة.
- ✓ ضمان استمرارية مرافقة المؤسسات الجديدة.
- ✓ العمل على أن تصبح المؤسسات الجديدة في المدى المتوسط عاملا استراتيجي التحقيق التنمية الاقتصادية أينما وجدت.

مهام مشاتل المؤسسات :

- ✓ تتكفل مشاتل المؤسسات في إطار الأهداف المحددة سابقا بما يلي :
- ✓ استقبال واستضافة ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذلك أصحاب المشاريع.
- ✓ تسيير وإيجار المحلات الفائدة المقاولين وتقديم الخدمات الملحقة.
- ✓ تقديم إرشادات خاصة بمجال النشاط تتمثل في الاستشارة المقدمة للمؤسسات حيث تسهر على مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء المؤسسات وبعدها وزيادة على وظيفة الاستشارة في ميدان القانوني
- ✓ والمالي والمحاسبي تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما في تقنيات التسيير[1]

2. مراكز التسهيل

حددت الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 على أنها عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي.

أهداف مراكز التسهيل

تبتغى هذه المراكز تحقيق الأهداف التالية[2]

- ✓ وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين.
- ✓ تطوير ثقافة المبادرة وتشجيع تطوير التكنولوجيا الجديدة لدى حاملي المشاريع.
- ✓ تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها. خلق مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المحلية والمركزية. محاولة تثمين البحث من خلال توفير جو لتبادل الأفكار بين حاملي مشاريع ومختلف مراكز البحث والشركات الاستشارية ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية.
- ✓ تثمين الكفاءات البشرية وعقلنه استعمال الموارد المالية.

مهام مراكز التسهيل

تتولى مراكز التسهيل أداء المهام التالية [3]

- ✓ دراسة ومتابعة الملفات المقدمة، وتجسيد المشاريع، من خلال توجيههم تبع مسارهم المهني.
- ✓ نشر المعلومات حول مختلف الفرص الاستثمارية والدراسات القطاعية والإستراتجيات والدراسة الخاصة .

---

[1] دباح ندية مرجع سبق ذكره ص69

[2] المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المادة 03 يحدد الطبيعة القانونية المراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها الجريدة الرسمية ، العدد 13 المؤرخ في 25 فيفري 2003 ص 18

[3] المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤد من 15 إلى 08 المتضمن القانون الأساسي المشاكل المؤسسات وتحديد دورها"، الجريدة الرسمية 14 العدد 13، المؤرخ في 25 فيفري 2003،ص14

- ✓ تقديم الخدمات فيما يخص الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق والموارد البشرية واستهداف الأسواق.
- ✓ المساعدة على نشر التكنولوجيا الجديدة، إعداد مخطط التطوير ومخطط الأعمال عند الحاجة واقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجاتهم الخاصة.
- ✓ تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها، مساعدة المنشئين على تجسيد مساعيهم الرامية
- ✓ إلى تحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية المحتملة و / أو الجزئية للمصاريف المنفقة مع مخابر البحث التطوير المشاريع المجددة والمبتكرة.
- ✓ وعموما نلاحظ أن هاتين الهيئتين الأخيرتين المشار إليهما من طرف القانون الجزائري لا زالنا حديثة نظرا
- ✓ المحدودية إمكانياتها، وتعدد المشاكل التي تواجهها.

3. حاضنات الأعمال

يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها والمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها بالرياديين الذين يرغبون في البدء بإقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، وهذا ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة لترك المجال أمام الرياديين (المقاولين الجدد الذين ما زالوا في مرحلة التأسيس الأولى [1] وعليه يمكن القول أن حاضنات الأعمال هي مؤسسات قائمة بذاتها لها كيانها القانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسساتهم بهدف تشجيعهم لتجاوز أعباء مرحلة الانطلاق.

هناك العديد من التصنيفات الأنواع الحاضنات وذلك حسب أنواع المشاريع التي تحتضنها، ومن أهم أنواعها تذكر ما يلي :

5. حاضنات الأعمال العامة:

تعنى بالتنمية الاقتصادية الشاملة، تخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد، غير أنها ترتكز على مجالات التجديد والابتكار. حاضنات الأعمال المتخصصة تعنى بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية من خلال إعادة الهيكلة الصناعية أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص إليها.

6. حاضنات الأعمال التقنية:

تختص بالتكنولوجية ونشرها، وتطوير المنشآت المتخصصة ، وتدريب الباحثين في مراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا رواد أعمال

أهداف حاضنات الأعمال:

تسعى المحاضن إلى تحقيق أهداف عديدة منها :[2]

- ✓ تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي.
- ✓ المشاركة في الحركة الاقتصادية.
- ✓ تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.

[1] الخير زميت (2014-2015) مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة الجزائرية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير إدارة الاعمال، جامعة اكلي محند أولحاج البويرة.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 103-78، المادة 03 ، المتضمن القانون الأساسي المشاكل المؤسسات، الجريدة الرسمية ، العدد 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص14

- ✓ تقديم الدعم المنشئ المؤسسات الجدد.
- ✓ ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- ✓ تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.
- ✓ التحول في المدى المتوسط العامل إستراتيجي في التطور الاقتصادي.

مهام حاضنات الأعمال:

من بين الأدوار والمهام التي تقوم بها الحاضنة تذكر ما يلي:

- ✓ تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع اختيار المواد الآلات، المعدات وطرق العمل.
- ✓ احتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة، ووضع تحت تصرفهم المبنى التجهيزات ووسائل الإعلام الآلي.
- ✓ تقديم تمويل ميسر للمؤسسة المحتضنة لمساعدتها على الانفلاق الاستثماري الأول والاستشارة المالية الإدارية والتسويقية.
- ✓ ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية. التدريب الإداري والتقني العملي من طرف المؤسسة الحاضنة أو هيئات خاصة بالإضافة إلى توفير أماكن ومساحات مجهزة لإقامة مشروعات.
- ✓ توفير البرامج المتخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركات رأس المال المخاطر، أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال والمستثمرين.
- ✓ متابعة وتقييم المشروعات الجديدة بشكل مستمر بالتعاون مع المستشارين.

المبحث الثالث: اثر المقاولاتية على الاقتصاد الوطني

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرةمن حيث البحث والتحليل الذي استحواذ موضوع البطالة بشكل رئسي على أصحابالقرارات السياسية وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي ولاقتصاديباعتباره موضوع يفرض نفسه بشكل دائم في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابقوالحاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذهالظاهرة والتي تعكس سلبا على الفرد والمجتمع.

المطلب الاول: اثر المقاولاتية على سوق العمل

تعريف سوق العمل :توجد العديد من التعريفات لسوق العمل سوف نحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على البعض منها، فهناك من يعرف سوق العمل بأنه:

- ✓ الوسط الذي يبحث فيه العاملون لبيع خدماتهم، ويسعى أصحاب العمل لإستجارها مقابل شروط وظروف يتفق عليها .
- ✓ منظومة العلاقات بين عرض الأفراد للعمل وفرص العمل المتاحة وعليه فسوق العمل هو المؤسسة التنظيمية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي يتم بيع خدمات العمل (وشرائها) و(بالتالي تسعير خدمات العمل). [1]

هناك من يرى بأن سوق العمل يتمثل في: " المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين الخدمات العمل والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو الذي يرغب في الحصول على خدمات العامل . [2]

نخلص من خلال التعريفين السابقين أن سوق العمل هو الموقع أو المكان أو المؤسسة التي من خلالها يتم تبادل عروض العمل والطلب عليها، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات والشروط والمعايير التي يتم وضعها مسبقا وتساهم بقدر كبير في تحديد وتسقيف تسعيرة خدمات العمل.كما يجب الإشارة هنا إلى أنه في الكثير من الحالات خاصة في القطاع العام التابع للدولة، نجد بأن تدخل الدولة واضح جدا فيما يتعلق بضبط قائمة الوظائف وتسميتها حسب كل قطاع وتحديد الأجور وتصنيفها مسبقا حسب المستوى العلمي والشهادة العلمية المتحصل عليها والخبرة المهنية...إلا أن الأمر يختلف إلى حد ما في القطاع الخاص... كما يجب الإشارة هنا إلى تواجد الكثير من الظروف والأطرف والعوامل المتعددة التي لها تأثيراتها المختلفة والمتفاوتة على سوق العمل، كالعرض والطلب على العمل وتدخل الدولة في سن القوانين والتشريعات المسيرة والتي تنظم سوق العمل ، وكذا نوعية العامل ومؤهلاته والخدمات التي يمكن أن يبادر بتقديمها مقابل الأجر الذي سوف يتقاضاه مقابل ذلك، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والسياسية...والتنظيمات النقابية للعمال والتنظيمات الوطنية لأرباب العمل، كل هذه الأطراف والعوامل والظروف يمكن أن يكون لها أدوار وتأثيرات نسبية على سوق العمل سواء من حيث تحديد عدد الوظائف وأنواعها والمؤهلات المطلوبة لشغلها وتخطيط سياسات التشغيلالوطنية والمحلية وتحديد مستوى الأجور في القطاعات العمومية و الاقتصادية.

---

[1] عادل لطفي، مؤشرات سوق العمل، ورشة العمل الإقليمية حول تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول . 3ص،2007 ديسمبر 12 /8، مجلس التعاون لدول

[2] ،مدحت القريشي، اقتصاديات العمل ، دار وائل للنشر، الأردن ، ط21ص.2007

.

البطالة في الجزائر :إن مواجهة أزمة البطالة تعتبر من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرفالراهن والمستقبل وهذه الظاهرة التي تمس عدد معتبر من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه ، تعد السبب الأول لتفشي طاهرة الفقر وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع ،وجهت الجزائر عراقيل كبيرة في مجال التشغيل أسفرت تفاقم ظاهرة البطالة في فترة (- 1985 2000) سجلت هذه الفترة ارتفاع ملحوظا لمعدلات البطالة حيث انتقلت من % 16سنة 1985 الى 29.8 سنة 2000 وهذا نتيجة تراجع النمو الاقتصادي ،لقد تميز النصف الثاني من الثمانينات بتقليص نسبة العمل ويعوددلك الى استحالة الأزمة الاقتصادية ،حيث انخفض الإنتاج المحلي لإجمالي في الدول الصناعية الكبرى و انخفاضتا أسعار المواد الخام المصدرة وارتفعت بالمقابل أسعار في الجزائر من جهة ومن جهة أخرى تراجع سعر البترول من 35 دولار سنة 1980 الى 15 دولار سنة 1986 وهذا ما جعل الجزائر غير قادرة على بعث استثمارات جديدة بسبب العجز الذي أصاب ميزانية الدولة ولقد زادت من حده الوضع سنة 1992 التي ساهمت في توسيع دائرة البطالة من خلال حرق وتخريب المصانع .وأما فترة (2009-2010)شهدت تراجع ملحوظا لمعدلات البطالة ادا انخفضت نسبتهاالى النصف في غضون خمس سنوات حيث انتقلت من حوالي % 30 سنة 2000والى.15سنه 2005 ،إن الإنتاج الايجابي المسجل في مجال خلق مناصب شغل وتقليصالبطالة خلال سنوات الأخيرة تعود لارتفاع أسعار النفط الذي أدى الى تحسين المستوىالاقتصادي وتحسين الوضعية الأمنية التي ساعدت على الاستقرار السياسي وتحسينالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية،لقد ساهمت بقدر كبير المجهودات المعتبرة التي بدلتهاالدولة مجموعة (أجهزة لتشغيل الشباب من جهة والصندوق الوطني لتامين علىالبطالة)لتكفل بالعمال الذين ثم تسريحهم من مناصبهم من جهة أخرى [1].

الانتعاش الاقتصادي من 2001الى 2010 تدخلت الدولة لمؤزرة الفئات المتضررة من البطالة والفقر،لحسن الحط ارتفعت إرادات الجزائر بارتفاع اسعار النفط مما مكن الحكومة من تسطير برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حيث خصص غلاف ماليقدره 525مليارديناروادعم هذه البرامج ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحة والريفية وبرامج التمويل وكان لهذه البرامج تأثير ايجابي على سوق العمل كما أدى ايضا الى تقليص البطالة [2]

علاقة المقاولاتية بين سوق العمل في الجزائر :

لقد شغل موضوع العمل مختلف الاقتصاديين منذ بدايات الفكر الاقتصادي، وحسب تياراتهم واتجاهاتهم، قد أعطواتعاريف، ومبادئ للعمل والذين زاد قيمة العمل لديهم أمثال ادم سميث وماركس وريكاردو وغيرهم، ونجد العمل حقق مايلي:

- ✓ العمل يعبر عن بذل جهد عقلي وفكري بغرض تحقيق أو تحصيل على مقابل قد يتخذ أشكال وأنواع.
- ✓ إن العمل نتيجة تقديم أشياء أو منتجات ذات قيمة وتختلف طبيعتها باختلاف العمل المقدم وهي المنتجات المقدمة إلى الاستعمال البشري
- ✓ يخضع العمل إلى إحصاء أو قياس وهو عنصر ملازم لعدة أسباب منها ما يرتبط بتقديم المنتج الذي يقابله، وقد اخذصورة الزمن المنفق في عملية العمل من اجل الإنتاج أول الأمر، ليقيم هذا الجهد فيما بعد بقيم نقدية وغيرها.

[1] قندرة سمية،دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرةالبطالة،دراسة ميدانية بولاية قسنطينة ،مذكرة لني لشهادةالماجستير،كليةالعلومالاقتصادية وعلوم تسير،فرعتسيرمواردبشرية، جامعة منثوري،ولاية قسنطينة 2009،-2010 ص33-36

[2] عالم حليمة،سياسة التشغيل في الجزائرودورهافي الحد من البطالة،دراسةحالةمدريةالنشاط الاجتماعي والتضامن،شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية قسم علومتسير،تخصص إدارةاقتصاد المؤسسة ،جامعةعبدالحميدبن باديس 2014،-2015ص67-69

- ✓ باعتباره ظاهرة اجتماعية، فالعمل يرتبط بشكل مباشر بتنظيم المجتمع، بواسطة ما يسمى بتقسيم العمل وتنظيمه.
- ✓ يأخذ العمل ميزة أخلاقية تزيد أو تنقص أو تأخذ قيمتها حسب ما يتخذ هذا الجانب لدى المجتمع، ويرتبط بالجانب الثقافي القيم للمجتمعات
- ✓ يتميز باعتباره العملية نتيجة حاصلة لتجمع عدد من الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها داخل الإنسان الذي يقوم بها،وللظروف المحيطة بهذا الإنسان وهذا ماحققه العمل في إنتاج بيئة مقاولاتية تدعم سوق العمل

المشاكل التي تحد من مساهمة المقاولات في توفير مناصب الشغل:

تتمثل أهم المشاكل التي تواجه المقاولات الصغيرة والمتوسطة في:[1]

- ❖ **.تكلفة رأس المال:**حيث تنعكس هذه المشكلة مباشرة على ربحية هذه المقاولات من خلال الطلب من المقاولاتبدفع سعر فائدة مرتفع يكاد يقترب من السعر الذي تدفعه المؤسسات الكبيرة، إضافة إلى ذلك تعتمد على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة التكلفة التي تتحملها
- ❖ **التضخم:** حيث يؤدي ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمل إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج
- ❖ **التمويل :** تواجه المقاولاتية صعوبات تمويلية بسبب حداثتها ونقص الضمانات التي تطلبها البنوك لمنحالفروض التي تحتاجها هذه المؤسسات الإجراءات الإدارية وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصا في جانب القوانين والإجراءات والتعليمات التي تهتمبتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ❖ **الضرائب:** يعتبر ارتفاع الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المقاولات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم المنافسة: المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هيالواردات والمؤسسات الكبيرة
- ❖ **ندرة المواد الأولية :** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف

الاجراءات التي نتخذها من تقليل البطالة :

لقد سعت الدولة الجزائرية مند الاستقلال الى ترقية الشغل ومحاربة البطالة والتي تجسدت خلال برامج تشغيل الشباب

أ. الوظائف المأجورة بمبادرة محلية :مند1990 وتبنت الحكومة برنامج خاصا من تخفيف من حده البطالة التي ورث عن نظام سابق له يسمى الإدماج المهني لسنة 1990والهدف منه توفير منصب مؤقت لشباب العاطل وذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية ،يهدف هذا البرنامج الى إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية لدى المؤسسات.

ب . الصندوق الوطني للتأمين من البطالة :يعمل هدا الجهاز على إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل وقد سمح بالاحتفاظ ب:منصب عمل وفي 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن

[1]أوصيف الخضر علماوي أحمد (2011) الرقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائرية الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة

العمل واهم نشطات هذا الجهاز الحفاظ على مناصب عمل خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال وتتمحور حول الإجراءات التالية:

*دفع التأمين من البطالة ومراقبة المنظمين الى الصندوق

*دعم ومساعدة من أجل الرجوع الى العمل

*المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطلين حاملي شهادات التكوين والتعليم العالي[1]

ج . وكالة التنمية الاجتماعية :أنشأت هذه الوكالة 1996 بمرسوم تنفيذي الصادر بتاريخ 29 جوان 1996 مهمتها محاربة الفقر و البطالة والتهميش الاجتماعي كما وكلت لها مهمة التسيير ومتابعة العقود ماقبل التشغيل.

د . عقود ماقبل التشغيل :يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا موجة إدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق لأول مرة ويهدف الى زيادة العروض تشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق العمل من خلال الفرصة التي يمنحها لهم عقد ما قبل التشغيل [2]

المساهمة في خلق فرص الشغل والنمو الاقتصادي

بعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية والنوعية في مستوى الناتج الوطني من السلع والخدمات والمترتب عن زيادة عوامل الإنتاج وتحسن فعاليتها الإنتاجية ، ومن ثم يظهر أن النمو الاقتصادي ينتج عن تحقق توسع اقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا[3]

جدول رقم 8 مساهمة المقاولاتية في خلق فرص الشغل والنمو الاقتصادي:

سنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل البطالة	**10.50**	**11.70**	**11.70**	**10.50**	**12.60**	**12.70**	11.60
معدل النمو الاقتصادي	**3.60**	**2.4**	**3.40**	**2.3**	**3.50**	**1.50**	3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات.ONS

من خلال الجدول السابق رقم 8 الذي يوضح تطور معدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصاديمن 2016 إلى 2022حيث نجد في سنة 2016نسبة معدل البطالة10.50 لتزايد بقيمة 11.70 الى غاية 2018ثم يتناقص سنة2019 ويرتفع في 2020 ، وهكذا يواصل معدل البطالة في تذبذب ، ويمكن تفسير هذا التذبذب لمعدلات البطالة إلى ما يلي:

- ✓ عدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل.

[1] بوسلمان زينب ،تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال 2فترة 1990-2015 ،مرجع سبق ذكره ص2

[2] فاطمة الزهراء وبكابوس ،،سياسة التشغيل لتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غيرالرسمي،دراسة مداينة لعينة من الشباب ولاية البويرة من ممارسي الأنشطة الاقتصادية غيرالرسمي،مذكرةلنيل شهادة ماستر

[3] عيدة قلة عبدة فوزية "أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة خميس مليانة، العدد الثالث جوان 2018 ص 9.

✓ تراجع نوعية التحصيل العلمي ومستوى الطلبة في انخفاض من الجانب النوعي..

اما بنسبة معدلات النمو الاقتصادي يبدأ من 2016 إلى 2022 شهد انخفاضا سنة2017 ليعود في 2018 للارتفاع والتذبذب حتى أواخر 2022

يتضح مما سبق أن تزايد الم ص م يؤثر في معدلات النمو الاقتصادي، من حيث زيادة الإنتاج بما يؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني :اثر المقاولاتية على الصادرات

للمقاولاتية اثر كبيرا في الحياة الاقتصادية للدول، وخاصة في زيادة صادرات هاته الدول نحو العالم الخارجي، وبالتالي ارتفاع المؤشرات الاقتصادية الكلية .

مساهمة المقاولاتية في تنمية الصادرات :

تحظى المقاولاتية بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها ميزة تصديرية[1]:

- منتجاتها عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يتلقى قبول ورواجا في أسواق التصدير.
- اعتمادها على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.
- تمتعها بقدرة أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر النخفاض حجم إنتاجها نسبيا علة المدى القصير.

ويمكن لمنتجاتها أن تجد طريقها الأسواق الصادرات من خالل ثالث قنوات:

* صادرات مباشرة؛
* صادرات غير مباشرة من خلال الوسطاء؛
* الاندماج المادي بواسطة المصنعين الكبار.

كما يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها أكثر من عشرة عمال في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة بشكل مباشر عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية أو بشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة باحتياجاتها من الأجزاء تامة الصنع أو السلع نصف المصنعة والتي تستخدمها المؤسسات الكبيرة كمدخل للمنتج النهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة.

بينما تتمتع المقاولاتية في ظل ظروف معينة ببعض مزايا المرونة، نجد أنها تعاني من عدة عراقيل للوصول إلى أسواق التصدير لهذا الغرض بادرت العديد من الدول إلى إنشاء وكاالت لترقية صادرات المقاوالتية تقدم الدعم والمساعدة ،وهي وكاالت تابعة للدولة مثل الدواوين الوطنية لترقية الصادرات ،غرفة التجارة الوطنية

المطلب الثالث:أثر المقاولاتية على الوردات

عدّ المقاولاتية ظاهرة حديثة نسبيًا في الجزائر، لكنها تُظهر تأثيراتٍ هامة على الإقتصاد، بما في ذلك الواردات.

-تأثيرات إيجابية:

تقليل الاعتماد على الواردات: تساهم المقاولاتية في إنتاج السلع والخدمات محليًا، ممّا يُقلّل من الحاجة إلى استيرادها من الخارج. يُساعد ذلك علىتحسين الميزان التجاري للبلاد وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية[1].

[1] سليمان بوفاسة وموسى سعداوي، (2015)،أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلةا لبطالة دراسة عن والية المدية،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة جامعة الجزائر، العدد ،31 الجزائر.

تنويع الاقتصاد: تُساهم المقاولاتية في إنشاء مشاريع جديدة في مجالات مختلفة، ممّا يُساعد على تنويع الاقتصاد وتقليل اعتماده على قطاع واحد مثل قطاع النفط والغاز.

خلق فرص عمل : تُساهم المقاولاتية في خلق فرص عمل جديدة، ممّا يُساعد على خفض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة للسكان.

تعزيز الابتكار : تُشجّع المقاولاتية على الابتكار وتطوير تقنيات جديدة، ممّا يُساعد على تحسين جودة السلع والخدمات وإنتاج منتجات جديدة تُلبي احتياجات السوق المحلي والعالمي.

- **تأثيرات سلبية:**

زيادة الطلب على بعض السلع المستوردة: قد تُؤدّي بعض أنواع المقاولاتية، مثل تلك التي تُنتج سلعًا تُستخدم في الإنتاج المحلي، إلى زيادة الطلب على بعض السلع الوسيطة والمواد الأولية المستوردة.

منافسة المنتجات المحلية: قد تُواجه بعض المنتجات المحلية صعوبة في المنافسة مع المنتجات المستوردة إذا لم تكن ذات جودة عالية أو سعر مناسب.

التأثير على البيئة: قد تُؤدّي بعض أنواع المقاولاتية، مثل تلك التي تُنتج سلعًا ملوّثة للبيئة، إلى زيادة الضغوط على البيئة، ممّا قد يتطلّب استيراد تقنيات جديدة للتحكم في التلوّث .بشكل عام، تُعدّ تأثيرات المقاولاتية على الواردات إيجابية في الغالب.ولكن، من المهمّ اتخاذ خطوات لضمان استمرار هذه التأثيرات الإيجابية، مثل:

- ✓ دعم الشركات المحلية لتطوير منتجات عالية الجودة بأسعار مناسبة.
- ✓ تشجيع الابتكار وتطوير تقنيات جديدة تُقلّل من الاعتماد على الواردات.
- ✓ حماية البيئة من خلال تطبيق معايير بيئية صارمة على الشركات.

مع الاستثمار المستمر في دعم المقاولاتية، يمكن للجزائر تقليل اعتمادها على الواردات وتعزيز اقتصادها بشكلٍ مستدام.

ملاحظات هامة:

تختلف تأثيرات المقاولاتية على الواردات حسب نوع المشروع والقطاع الذي يعمل فيه.

من المهمّ إجراء دراسات لقياس هذه التأثيرات بشكل دقيق وتحديد السياسات اللازمة لتعظيم الفوائد وتقليل المخاطر.

جدول رقم9 الميزان التجاري في الجزائر (2021-2022):

	2021 20 (en Millions de Dollars US)	2022 21 (en Millions de Dollars US)	Evolution en%
Importations	**37 683,17**	**40 173,59**	**6,61**
Exportations	**39 280,83**	**60 384,02**	**53,72**
Balance commercial	**1597,67**	**20 210,43**	

المصدر وزارة الصناعة و الانتاج الصيدلاني bulletin dinformation stastitique de la pme n°42

[1] البنك المركزي الجزائريhttps://www.afdb.org/fr/pays-afrique-du-nord/algerie

الشكل (4) يمثل الميزان التجاريفي الجزائر (2021-2022):

مصدروزارة الصناعة و الانتاج الصيدلاني bulletin dinformation stastitique de la pme n°42

مقارنة بالسنة المالية 2021، ميزان التجارة الخارجية الجزائرية فيتم تسجيل 2022:

- ارتفاع الواردات بنسبة 6.61% من 37.68 مليار دولار أمريكي إلى 40.17 مليار دولار أمريكي؛
- ارتفاع ملحوظ في الصادرات بنسبة 53.72% من 39.28مليار دولار أمريكي إلى 60.38 مليار دولار أمريكي.
- فائض في الميزان التجاري بنحو 20.21 مليار دولار أمريكي مقابل عجز قدره 1.60 مليار دولار أمريكي

تلعب المقاولاتية دورا هاما في تنمية الصادرات و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الدخول إلى الأسواق الخارجية و على هذا الأساس سعت الجزائر لتنمية صادراتها خارج المحروقات من خلال تدعيم المقاولاتية كبديل للنفط الذي يمثل الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية بنسبة 93.10%

نلاحظ من الشكل تطور الصادرات القطاع الخاص خارج المحروقات حيث تميزت سنة 2019 بقيمة 1.7 مليار دولار و الى 5مليار دولار في 2021 تميزت سنة 2022 حقيقة بارتفاع قياسي في الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت 7 مليارات دولار مع نهاية السنة .بارتفاع سنوي قدره 30 بالمئة"، يصرح الرئيس تبون، في يناير 2023 خلال اشرافه على افتتاح أشغال اجتماع الحكومة . وشجعت هذه الانجازات التاريخية في مجال الصادرات خارج المحروقات على تحديد اهداف جديدة اكثر طموحا .

خلاصة الفصل

لقد أصبحت المقاولاتية ذات أهمية بالغة في الجزائر بالنظر الى كونها احد ركائز التحول الى اقتصاد السوق حيث عملت الدولة على تشجيع المقاولاتية من خلال جلة من البرامج والهيئات المتخصصة في دعم هذا القطاع. ولقد عرفت المقاولاتية تطورا ملحوظا نتيجة حزمة من الاجراءات التي انتهجتها الدولة الجزائرية من بينها انشاء هيئات للدعم والمرافقة كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.كما تساهم المقاولاتية في توفير مناصب الشغل والحد من البطالة،وتساهم في الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة لكنها تبقى مساهماتها ضغيفة وغير كافية لتكوين اقتصاد بديل عن المحروقات .

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

تمهيد

تطورت أبحاث المقاولاتية بشكل كبير على مدى العقود الثلاثة الأخيرة،وتنوعت الأبحاث التطبيقية لإثر المقاولاتية على النمو الإقتصادي والتي تقوم أساسا في استخدام أساليب قياسية لتقدير نماذج وتفسير العلاقات.فقد أظهرت الدراسات والمرجعيات السابقة نتائج متتفاوتة فيما يخص أثر المقاولاتية على النمو الإقتصادي فبعض الدراسات وجدت أن المقاولاتية ليست لها أي أثر على النمو في حين أظهرت دراسات أخرى أن المقاولاتية تؤثر إيجابيا على النمو الإقتصادي.

من أجل تحديد هذه العلاقة قمنا بدراسة قياسية معتمدين على بناء نموذج قياسي لمعرفة مدى تأثير المقاولاتية وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين(1990-2022).

المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب , حيث سنعالج في المطلب الأول مسألة إستقرارية السلاسل الزمنية, أما في المطلب الثاني سنتطرق فيه إلى منهجية التكامل المشترك بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL, لنختم بالمطلب الثالث الذي خصص لمعالجة أهم الطرق المستخدمة للكشف عن المشاكل القياسية التي يعاني منها النموذج المقدر .

المطلب الأول: إستقرارية السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة

إن بناء نموذج قياسي بالإعتماد على الطرق التقليدية قد يعطينا تقديرات خاطئة، بالرغم من أن النموذج الذم تم الحصول عليه مقبول إحصائيا و أن معلماته معنوية، هذا بسبب أن النموذج يعاني من مشكل الإنحدار الزائف، لذلك فإن إختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية يعتبر من أهم مراحل بناء نموذج الإقتصاد القياسي.

من أجل ذلك فإننا في هذا المطلب سنتطرق إلى مجموعة من العناصر التي من خلالها نستطيع دراسة السلسلة الزمنية، بدءا من أنواع السلاسل الزمنية، بالإضافة الى الطرق المستعملة للكشف عن استقرارية هذه السلاسل كذلك حل مشكل عدم استقرارية السلسة الزمنية .

الفرع الأول: أنواع السلاسل الزمنية

يمكن أن نميز بين نوعين من السلاسل الزمنية كما يلي:

1- السلاسل الزمنية المستقرة :

نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة إذا توفرت فيها مجموعة من الخصائص المتمثلة في[1]:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن : $E(Yt)=\mu$
- ثبات التباين عبر الزمن : $Var(Yt)=E(Yt-\mu)2=ð2$
- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير : $Þk=E[(Yt-\mu)\ (Yt+k-\mu)]$

2السلاسل الزمنية غير المستقرة :

وهي السلاسل التي تتغير مستوياتها عبر الزمن، وخصائصها عكس خصائص السلاسل الزمنية المستقرة، أي أن متوسطاتها أو تبايناتها غير ثابتة و تتعلق بالزمن، أو أن التغاير يعتمد على القيمة الفعلية للزمن وليس على الفجوة الزمنية. ومن أهم الاختبارات التي تكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية نجد اختبارات جذر الوحدة، حيث أن هذه الأخيرة تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة كما يلي

أ. النموذج Trend Stasionary TS: هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديده detetrministric وتأخذ الشكل التالي [2]: $Y_t = f(t)+e_t$

حيث: f(t) دالة كثيرة حدود للزمن (خطية أو غير خطية) وetتشويش أبيض.

وأكثر هذه النماذج يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، ويكتب من الشكل التالي: $Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + e_t$

بحيث النموذج الأخير غير مستقر لأن متوسطه E(Yt) مرتبط بالزمن،لكننا نجعلهم ستقرا بتقدير المعالم$\alpha`1$و$\alpha`0$بطريقة المربعات الصغرى العادية،وطرح المقدار $\alpha`1t+\alpha`0$ من Yt ،أي $Y_t-(\alpha`_0+\alpha`_1)$:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار ابعامعية، الاسكندرية، مصر، 2005 ص 648 .

[2] شيخي محمد طرق **الإقتصاد القياسي** : محاضرات وتطبيقات ط1.دارالحامد,الأردن 2012 ص , 206.

ب النموذج DS Stasionary Differency: هذه النماذج غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية Stochastic، وتأخذ الشكل التالي $Y_t = Y_{t-1} + \beta + e_t$

ويمكننا جعل هذه السلاسل مستقرة عن طريق إجراء الفروقات كما يلي: $D^dY_t = \beta + e_t$

حيث: B ثابت حقيقي، d درجة الفروقات.

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أي d=1، وتكتب من الشكل DY = B + e، وتأخذ هذه النماذج شكلين:

إذا كان B=0: يسمى النموذج DS بدون مشتقة، ويكتب من الشكل Y=Y−1+e، وبما أن e تشويش أبيض فإن النموذج يسمى نموذج السير العشوائي Random Walk Model، وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية

. إذا كان B#0: يسمى النموذج DS بالمشتقة، ويكتب من الشكل .Yt=Yt−1+B+et

ويمكننا جعل هذه السلاسل مستقرة عن طريق إجراء الفروقات كما يلي: حيث: B ثابت حقيقي، d درجة الفروقات. وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أي d=1، وتكتب من الشكل DY = B + e، وتأخذ هذه النماذج شكلين:

إذا كان B=0: يسمى النموذج DS بدون مشتقة، ويكتب من الشكل Y=Y−1+e، وبما أن e تشويش أبيض فإن النموذج يسمى نموذج السير العشوائي Random Walk Model، وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية. إذا كان B#0: يسمى النموذج DS بالمشتقة، ويكتب من الشكل .Yt=Yt−1+B+et

الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة

من أهم الاختبارات التي تستعمل في اختبار جذر الوحدة ما يلي:

أولا : اختبار ديكي فولر (DF) Dickey−Fuller)

تسمح اختبارات Dickey−Fuller بتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية، وهذا عن طريق تحديد اتجاه محدد Déterministe أو عشوائي Stochastique. إذا افترضنا أن نموذج السلسلة الزمنية صيغته من الشكل(1) AR: & + Y = 0Yt−1، فيكون ل ∅ ثلاث حالات [1]:

- السلسلة Yt مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.
- ✓ |∅| = 1 السلسلة Yt غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن نفس المشاهدات الماضية .
- ✓ |∅| > 1 السلسلة Y غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أقل من المشاهدات الماضية.

يعتبر اختبار DF من أهل اختبارات الاستقرارية، وله ثلاث نماذج:

$$\begin{cases} Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(01) \\ Y_t = \emptyset Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02) \\ Y_t = \emptyset Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(03) \end{cases}$$

صياغة فرضية الاختبار

الفرضية الصفرية: $H_0: \emptyset = 1$، إذا كانت $|\tau_c| < |\tau_t|$ تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة.

الفرضية البديلة: $H_1: \emptyset \neq 1$، إذا كانت $|\tau_c| > |\tau_t|$ تكون السلسلة الزمنية مستقرة.

[1] محمد حراوش , انعكاسات التغيير في معدل التضخم على النمو الاقتصادي ,دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 200-2013.

ثانيا: اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey–Fuller)

إن اختبار (ADF) هو تطوير لاختبار (DF) مع إضافة متغيرات متباطئة p(P)AR>1 لإزالة مشكل الارتباط الذاتي، ويتمثل هذا الاختبار في تقدير النماذج الثلاثة التالية:

$$\begin{cases} \Delta X_t = \lambda X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1}\, \Delta X_{j-1} + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots(04) \\ \Delta X_t = \lambda X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1}\, \Delta X_{j-1} + c + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots(05) \\ \Delta X_t = \lambda X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1}\, \Delta X_{j-1} + bt + c + \mu_t \dots\dots\dots(06) \end{cases}$$

حيث تمثل p فترة التأخر وتحدد بأقل قيمة للمعايير (Hannan(HQ، (Schwarz (Sc، (Akaike (AIC،

ثالثا : اختبار فيليبس–بيرون (PP)

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد Philips and Perron (1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF. ويتم اختبار (PP) وفق المراحل التالية [1]:

تقدير النماذج الثلاثة لاختبار (DF) بطريقة المربعات الصغرى العادية، وحساب الاحصائيات المشتركة مثل سلسلة البواقي. ET

تقدير الإنحراف في المدى القصير كما يلي:

$$\delta^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

تقدير معامل تصحيح التباين st في المدى الطويل، ويحسب انطلاقا من تباينات البواقي للنماذج المقدرة كما يلي:

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\ \sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l-1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\, e_{t-i}$$

ولتقدير هذا التباين في المدى الطويل وجود قيمة تأخر (L) مقدرة بدلالة عدد المشاهدات:

$$l \approx 4\left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}$$

–حساب إحصائية Philips–Perron كما يلي:

$$PP: t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{K}\frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\phi_1}} + \frac{n(K-1)\hat{\sigma}_{\phi_1}}{\sqrt{K}}$$

حيث : $K = \frac{\delta^2}{s_t^2}$ وتكون K=1 إذا كانت سلسلة البواقي تشكل ضجيج أبيض.

رابعا: اختبار KPSS

اقترح Kwiatkowski, Philips, Schmidt, Shin (1992) استخدام اختبار مضاعف لاغرانج لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرار للسلسلة، ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية:

- بعد تقدير النماذج (2) أو (3)، نحسب المجموع الجزئي للبواقي.

---

[2] تمارأمين،أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري –حالة الجزائر- للفترة" (" 1986-2015دراسة قياسية) أطروحةدكتوراه،منشورة، جامعةالبليدة،3الجزائر،كليةالعلومالاقتصاديةوالعلومالتجاريةوعلومالتسيير 2017-2018 ص 200-201 .

- نقدر التباين الطويل الأجل s2 بنفس طريقة اختبار فيليبس بيرون .
- نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة التالية :[1]

$$LM = \frac{1}{s_1^2}\frac{\sum_{t=1}^{T} S_t^2}{T^2}$$

نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار) : إذا كانت الاحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkowski, Philips, Schmidt, Shinسنة (1992).
نقبل فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الاحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.
وفيما يلي صورة مبسطة لمنهجية اختبارات الجذر الوحدوي:

الشكل رقم (5): منهجية إجراء الإختبار جذر الوحدوي .

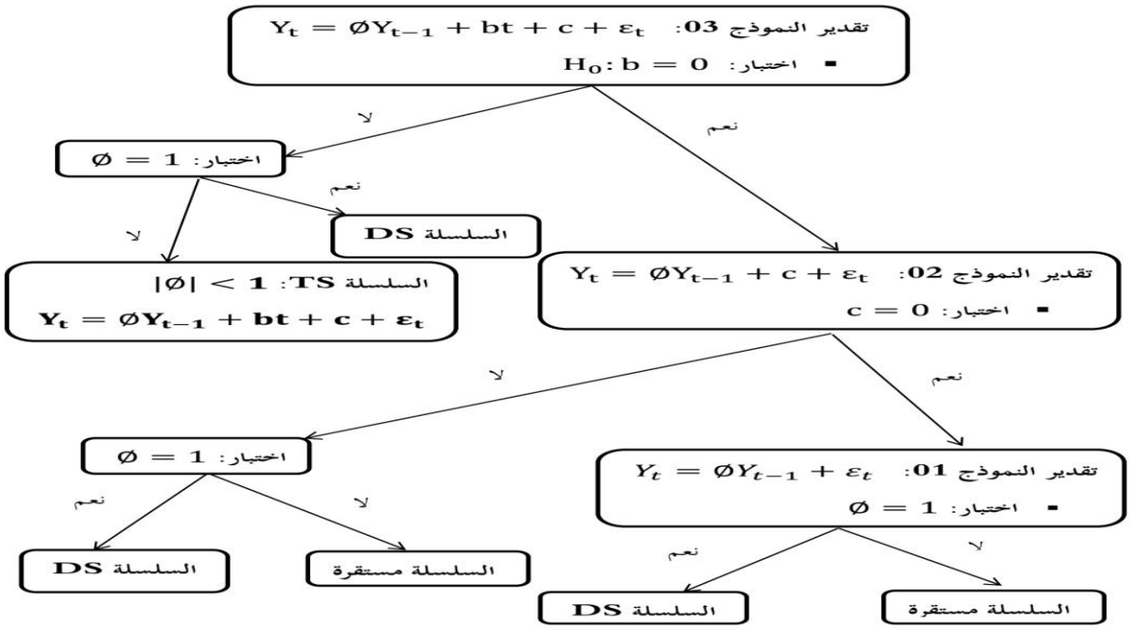

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL

تعتبر منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) منهجية حديثة قام بتطويرها كل من (Pesaran (1997 (1998) Shin and Sun وكل من Pesaran and al سنة 2001، حيث يتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار نموذج ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو خليط من الإثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة (Engele–Grenger (1987 ذات المرحلتين أو اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن Johansen في إطار شعاع الانحدار الذاتي VAR.

[1] شيخي محمد، مرجع سابق 213 .

وترتكز هذه الطريقة في تقدير نموذج UECM(نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد) على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة والذي من خلاله نستطيع تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل الأجل في معادلة واحدة، وتتم الصياغة كالتالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{p1} \beta_j \Delta Y_{t-j} + \sum_{j=0}^{p2} \lambda_j \Delta X_{1t-j} + \sum_{j=0}^{p3} \gamma_j \Delta X_{2t-j} + \cdots + \pi_1 Y_{t-1} + \pi_2 X_{1t-1} + \pi_3 X_{2t-1} + \cdots + \varepsilon_t$$

حيث :

- Δ: تمثل الفرق الأول؛
- ε_t: تمثل حد الخطأ؛
- (π_1, π_2, π_3): تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل؛
- $(\beta_j, \lambda_j, \gamma_j)$: تمثل حركية المدى القصير للنموذج.

إن اختبار نموذج (ARDL) يتضمن كمرحلة أولى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تم التأكد من ذلك ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات الأجل القصير، ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F من خلال (wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج(غياب علاقة توازنية طويلة الأجل (، أي:

$$H_0: \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \cdots = 0$$

مقابل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج(وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل)، أي:

$$H_0: \pi_1 \neq \pi_2 \neq \pi_3 \neq \cdots \neq 0$$

بعد تقدير المعادلة يتم استخدام اختبار (wald test) لاختبار تلك الفروض، حيث يتم مقارنة قيمة Fstat المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة critical bounds المقترحة من قبل Pesaran et al (2001) حيث يتكون الجدول من حدين:[1]:

قيم الحد الأدنى: التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0).

قيم الحد الأعلى: التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1).

فإذا كانت قيمة Fstat المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية ففي هذه الحالة يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .

وعلى النقيض من ذلك إذا كانت Fstat المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والأدنى، ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة.

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل.

أما المرحلة الثالثة فهي الحصول على العلاقة قصيرة الأجل للنموذج وذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة والتي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل في المعادلة.

[1] بطاح أنور موسى العجلوني، تذبذب أسعار النفط وأثره على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والميزان التجاري: الأردن كحالة دراسية (1980-2015)مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، 2016-2017ص80.

المطلب الثالث: المشاكل القياسية للنموذج .

1 مشكلة الارتباط الخطي للأخطاء:

يتمثل الارتباط الذاتي للأخطاء في عدم تحقق الفرضية التالية :

$$E(\varepsilon_t, \varepsilon_{t'}) = 0$$

مما يؤدي إلى الحصول على تقديرات ليست BLEU، ففي هذه الحالة سنقوم بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى المعممة وليست طريقة المربعات الصغرى العادية OLS بسبب أن التقدير عن طريق هذه الأخيرة يؤدي إلى ارتفاع احصائيات ستيودنت المحسوبة، وهذا ما يؤدي إلى قبول المعلمة وهي مرفوضة في الواقع.

وللكشف عن مشكلة وجود الارتباط الخطي للأخطاء فإني سأستخدم في هذه الدراسة اختبار لاغرانش ل Breusch–Godfrey كما يلي:

- نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة OLS من أجل إيجاد البواقي et.
- نقوم بتقدير et بدلالة كل من xst،...،x1t، yt−1، et−1.

نستعمل اختبار لاغرانش بحساب الاحصائية LM=nR2 ونقارنها بإحصائية كاي تربيع (X2(1، ونختبر الفرضية التالية:

Ho لا يوجد ارتباط بين الأخطاء

حيث : R2 هو معامل تحديد النموذج في المرحلة الثانية .

2 اختبار تجانس تباين الأخطاء:

يتمثل هذا الاختبار في اختبار صحة الفرضية التالية : $E(\varepsilon\varepsilon') = \sigma^2$

حيث توجد العديد من الطرق التي تسمح من الكشف عن تجانس تباين الأخطاء، ففي هذه الدراسة سيتم استعمال اختبار ARCH والذي يعتمد على مضاعف لاغرانش LM، ويمر بالخطوات التالية:

الخطوة الأول: تقدير النموذج العام ع Y =XP+e باستعمال طريقة OLS، ثم حساب مربعات البواقي المقدرة. Et2

الخطوة الثانية: تقدير النموذج التالي:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \beta_0 + \beta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \cdots + \beta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + v_t$$

وحساب معامل التحديد R2 الخاص بهذا النموذج المقدر .

الخطوة الثالثة: اختبار الفرضية التالية:

$$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \cdots = \beta_q = 0$$

وذلك باستعمال إحصائية مضاعف لاغرانش كما يلي : $LM = (n-q) \times R^2 \rightarrow X_q^2$.

فإذا كانت قيمة LM أقل من القيمة المجدولة لإحصاءة كاي تربيع X2 عند مستوى معنوية à ودرجة حرية q فإننا نقبل الفرضية H0 وهو ما يعني أن تباين الأخطاء ثابت(متجانس).

3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

فيما يخص التوزيع الطبيعي للأخطاء فإنه سيتم استعمال اختبار Jarque–Bera، وذلك عن طريق حساب إحصائية JB ومقارنتها بإحصائية كاي تربيع، ونختبر الفرضية التالية:

Ho: الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

المبحث الثاني : دراسة قياسية لأثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2022/1990 .

هذا المبحث تم تخصيصه للدراسة القياسية، حيث سيتم تقدير نموذج قياسي يقيس لأثر المقاولاتية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2022/1990. وذلك بالإعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL .

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة

قبل البدء في أي دراسة قياسية لا بد من تحديد متغيرات الدراسة، حيث تعتبر هذه الخطوة من أهم مراحل بناء نموذج قياسي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة.

من خلال ما تم معاينته في الفصل السابق، وبالاعتماد على النظريات الإقتصادية وكذا الدراسات السابقة فإن متغيرات الدراسة ستكون كما يلي:

بالنسبة للمتغير التابع فيتمثل في النمو الاقتصادي والذي سنرمز له ب PIB.

أما فيما يخص المتغير المستقل فيتمثل في التجارة الدولية والذي سنرمز له ب CI وتراكم رأس المال والذي سنرمز له ب **CSL** واليد العاملة والذي نرمز له بالرمز **LR** وكلها متغيرات تدل على المقاولاتية .

وقد تم جمع البيانات والمشاهدات من قاعدة بيانات البنك الدولي وبالاعتماد على موقع **world devlopment indicatoes** وتتمثل صيغة النموذج بالعلاقة التالية : **LPIB = a+B(L LR+LCI+LCSL+LSELF) +ei** حيث :

LPIB: يمثل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي.

LSELF: يمثل لوغاريتم العمل لحساب الخاص الدال على المقاولاتية.

L LR: يمثل لوغاريتم اليد العاملة.

LCI: يمثل لوغاريتم التجارة الدولية.

LCSL: يمثل لوغاريتم تراكم رأس مال.

EI: يمثل الأخطاء العشوائية.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

في هذا المطلب ستتم دراسة استقرارية متغيرات محل الدراسة باستخدام الرسم البياني و دالة الارتباط الذاتي (ACF).

الفرع الأول: دراسة الإستقرارية باستخدام الرسم البياني:

أول خطوة نستعرضها في هذا المطلب تتمثل في عرض تطور متغيرات الدراسة خلال الفترّة المراد دراستها، وهذا في كل من المستوى والفرق الأول ، والرسومات البيانية توضح ذلك:

الشكل (6) : منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند المستوى.

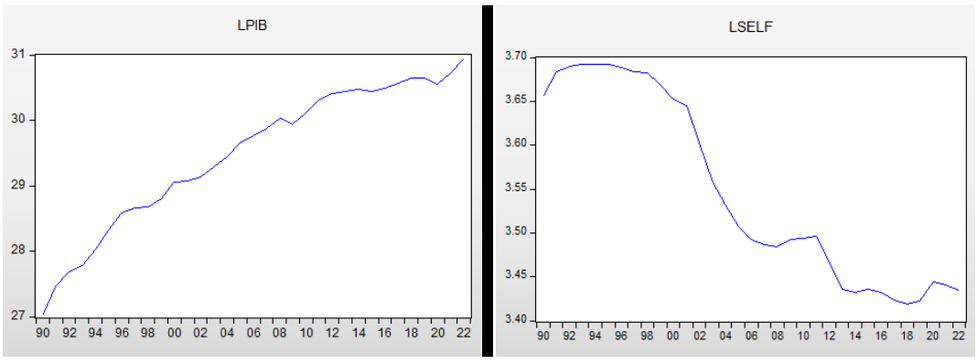

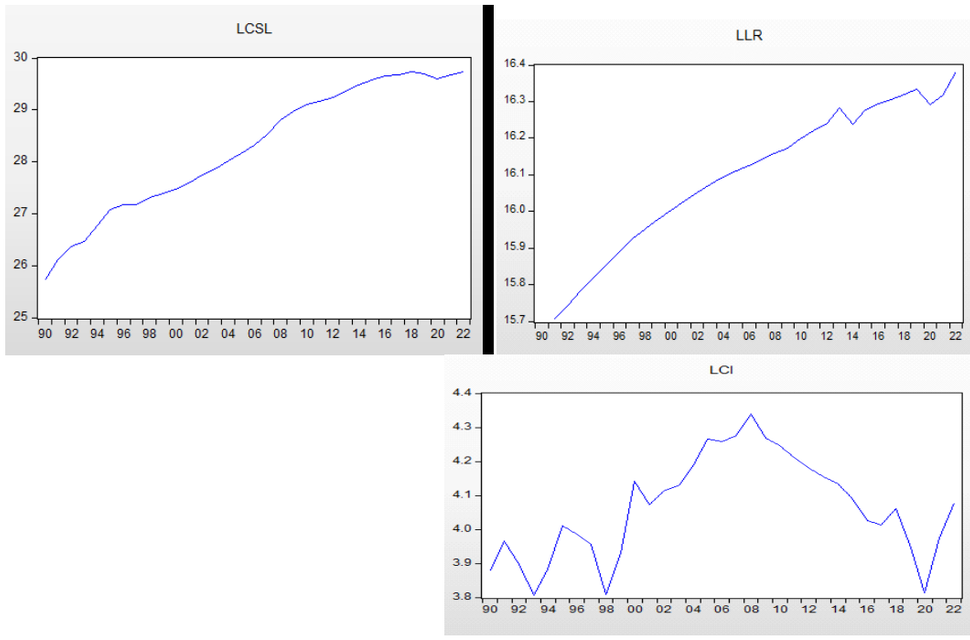

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الشكل رقم **(6)**، نلاحظ أن السلاسل الخاصة بمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى , لاحتوائها على مركبة الاتجاه العام وبالتالي نقوم بإجراء الفروقات الأولى للسلاسل**LPIB. (LCI.LCSL.LLR.LSELF** (ثم نقوم برسم المنحنيات البيانية الخاصة بكل منها.

الشكل رقم (7): منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند الفرق الأول.

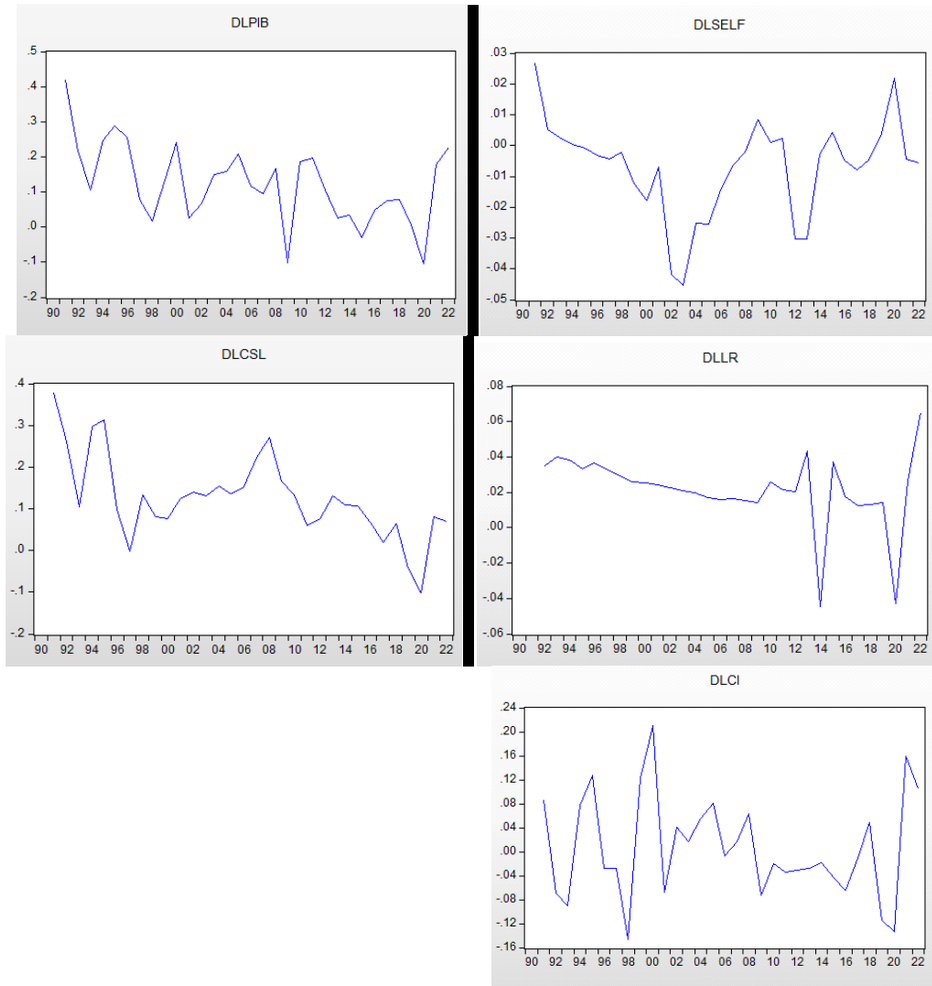

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

يتضح لنا من خلال الأشكال البيانية الموضحة في الشكل رقم (7) أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة(**DLSELF,DLPIB.DLLR.DLCSL.DLCI**) لاتحتوي على مركبة اتجاه العام وبالتالي يمكننا القول على أنها مستقرة عند الفرق الأول.

<u>الفرع الثاني: دراسة الاستقرارية باستخدام دوال الارتباط الذاتي</u>

الجدول التالي يبين تطور دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات محل الدراسة:

الجدول رقم (10): دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى .

Correlogram of LPIB

Date: 05/03/24 Time: 18:33
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.882	0.882	28.078	0.000
		2	0.786	0.036	51.089	0.000
		3	0.701	0.005	70.014	0.000
		4	0.607	-0.081	84.712	0.000
		5	0.517	-0.045	95.755	0.000
		6	0.437	-0.016	103.93	0.000
		7	0.367	0.001	109.92	0.000
		8	0.297	-0.043	114.00	0.000
		9	0.217	-0.096	116.27	0.000
		10	0.139	-0.067	117.24	0.000
		11	0.070	-0.029	117.50	0.000
		12	-0.004	-0.074	117.50	0.000
		13	-0.073	-0.054	117.81	0.000
		14	-0.133	-0.033	118.88	0.000
		15	-0.193	-0.073	121.28	0.000
		16	-0.240	-0.010	125.18	0.000

Correlogram of LSELF

Date: 05/03/24 Time: 18:33
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.954	0.954	32.859	0.000
		2	0.886	-0.273	62.100	0.000
		3	0.808	-0.096	87.208	0.000
		4	0.714	-0.192	107.50	0.000
		5	0.613	-0.073	122.98	0.000
		6	0.508	-0.071	134.02	0.000
		7	0.404	-0.033	141.27	0.000
		8	0.301	-0.051	145.47	0.000
		9	0.197	-0.118	147.33	0.000
		10	0.091	-0.091	147.75	0.000
		11	-0.006	-0.001	147.75	0.000
		12	-0.093	0.000	148.23	0.000
		13	-0.167	0.031	149.84	0.000
		14	-0.229	-0.008	153.01	0.000
		15	-0.285	-0.106	158.22	0.000
		16	-0.332	-0.036	165.72	0.000

Correlogram of LCI

Date: 05/07/24 Time: 17:46
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.815	0.815	23.959	0.000
		2	0.639	-0.074	39.172	0.000
		3	0.579	0.239	52.067	0.000
		4	0.490	-0.128	61.631	0.000
		5	0.370	-0.062	67.270	0.000
		6	0.191	-0.321	68.826	0.000
		7	0.014	-0.161	68.835	0.000
		8	-0.082	-0.022	69.143	0.000
		9	-0.239	-0.326	71.896	0.000
		10	-0.374	0.023	78.932	0.000
		11	-0.433	-0.041	88.754	0.000
		12	-0.496	-0.049	102.28	0.000
		13	-0.487	0.183	115.98	0.000
		14	-0.489	-0.128	130.53	0.000
		15	-0.485	0.114	145.60	0.000
		16	-0.411	-0.062	157.08	0.000

Correlogram of LLR

Date: 05/05/24 Time: 17:37
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.884	0.884	27.443	0.000
		2	0.786	0.019	49.849	0.000
		3	0.698	-0.002	68.132	0.000
		4	0.600	-0.090	82.142	0.000
		5	0.507	-0.044	92.507	0.000
		6	0.420	-0.035	99.888	0.000
		7	0.334	-0.051	104.74	0.000
		8	0.254	-0.034	107.66	0.000
		9	0.186	-0.005	109.30	0.000
		10	0.106	-0.106	109.86	0.000
		11	0.038	-0.023	109.93	0.000
		12	-0.026	-0.047	109.97	0.000
		13	-0.085	-0.033	110.38	0.000
		14	-0.137	-0.035	111.51	0.000
		15	-0.186	-0.050	113.72	0.000
		16	-0.232	-0.050	117.36	0.000

Correlogram of LCSL

Date: 05/05/24 Time: 17:37
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.904	0.904	29.474	0.000
		2	0.816	-0.002	54.295	0.000
		3	0.735	-0.014	75.077	0.000
		4	0.644	-0.093	91.605	0.000
		5	0.558	-0.036	104.43	0.000
		6	0.482	0.001	114.36	0.000
		7	0.404	-0.055	121.59	0.000
		8	0.319	-0.090	126.30	0.000
		9	0.237	-0.058	129.01	0.000
		10	0.155	-0.065	130.22	0.000
		11	0.074	-0.060	130.50	0.000
		12	-0.005	-0.065	130.51	0.000
		13	-0.081	-0.068	130.89	0.000
		14	-0.154	-0.062	132.33	0.000
		15	-0.221	-0.050	135.47	0.000
		16	-0.279	-0.034	140.76	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال جدول 10 مخرجات دالة الارتباط الذاتي ، نلاحظ أف قيم **ACF** تتناقص تدريجيا ببطء وليس بسرعة، حيث كانت كل القيم من الفجوة الأولى إلى الفجوة السادسة تقع خارج مجال الثقة، هذا مما يعني أن السلسلة (**LSELF. LLR.LCI.LCSL**) غير مستقرة في المستوى, كما نلاحظ نفس الأمر بالنسبة للسلسلة **LPIB** مما يدل على أن السلاسل غير مستقرة في المستوى.

نقوم بإجراء **الفرق الأول** للسلاسل غير المستقرة ونلاحظ ما يلي:

الجدول رقم)11): دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول .

Correlogram of D(LPIB)

Date: 05/03/24 Time: 18:34
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1				0.266	0.266	2.4746	0.116
2				-0.058	-0.138	2.5958	0.273
3				0.128	0.199	3.2076	0.361
4				0.238	0.150	5.4124	0.248
5				0.244	0.191	7.8165	0.167
6				0.017	-0.086	7.8286	0.251
7				-0.106	-0.106	8.3211	0.305
8				0.056	0.018	8.4618	0.390
9				-0.053	-0.202	8.5954	0.475
10				-0.065	0.008	8.8072	0.550
11				0.186	0.269	10.597	0.478
12				0.009	-0.064	10.601	0.563
13				-0.086	0.013	11.030	0.608
14				-0.003	0.016	11.030	0.684
15				-0.097	-0.225	11.632	0.707
16				0.050	0.028	11.804	0.757

Correlogram of D(LSELF)

Date: 05/03/24 Time: 18:34
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1				0.551	0.551	10.664	0.001
2				0.241	-0.090	12.775	0.002
3				0.125	0.043	13.364	0.004
4				0.015	-0.082	13.373	0.010
5				-0.025	0.006	13.398	0.020
6				-0.131	-0.157	14.111	0.028
7				-0.219	-0.103	16.191	0.023
8				-0.186	-0.000	17.754	0.023
9				-0.033	0.144	17.805	0.038
10				0.077	0.064	18.094	0.053
11				-0.144	-0.361	19.171	0.058
12				-0.241	-0.079	22.326	0.034
13				-0.117	0.115	23.108	0.040
14				-0.136	-0.151	24.227	0.043
15				-0.146	-0.090	25.588	0.043
16				-0.124	0.040	26.635	0.046

Correlogram of D(LCSL)

Date: 05/05/24 Time: 17:40
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1				0.512	0.512	9.2019	0.002
2				0.180	-0.112	10.373	0.006
3				0.322	0.380	14.266	0.003
4				0.193	-0.224	15.718	0.003
5				-0.077	-0.103	15.959	0.007
6				-0.085	-0.067	16.263	0.012
7				-0.022	0.017	16.285	0.023
8				-0.072	0.016	16.517	0.036
9				-0.088	0.012	16.885	0.051
10				-0.097	-0.117	17.351	0.067
11				-0.152	-0.102	18.547	0.070
12				-0.104	0.048	19.134	0.085
13				0.038	0.160	19.219	0.116
14				0.069	0.072	19.507	0.146
15				0.061	0.030	19.744	0.182
16				0.084	-0.101	20.228	0.210

Correlogram of D(LLR)

Date: 05/05/24 Time: 17:40
Sample: 1990 2022
Included observations: 31

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1				-0.052	-0.052	0.0929	0.761
2				-0.040	-0.043	0.1491	0.928
3				0.125	0.121	0.7162	0.869
4				0.025	0.036	0.7394	0.946
5				-0.022	-0.009	0.7577	0.980
6				0.341	0.333	5.5204	0.479
7				-0.066	-0.045	5.7033	0.575
8				-0.192	-0.194	7.3514	0.499
9				0.080	-0.010	7.6469	0.570
10				-0.032	-0.059	7.6974	0.658
11				0.025	0.077	7.7282	0.737
12				0.021	-0.088	7.7527	0.804
13				-0.029	0.013	7.8007	0.856
14				-0.025	0.114	7.8374	0.898
15				-0.024	-0.083	7.8741	0.929
16				-0.042	-0.055	7.9951	0.949

Correlogram of DLCI

Date: 05/07/24 Time: 17:46
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1				0.046	0.046	0.0728	0.787
2				-0.403	-0.406	5.9704	0.051
3				0.003	0.057	5.9707	0.113
4				0.148	-0.024	6.8273	0.145
5				0.287	0.362	10.156	0.071
6				-0.032	-0.047	10.199	0.117
7				-0.283	-0.048	13.690	0.057
8				0.061	0.016	13.861	0.085
9				0.019	-0.215	13.878	0.127
10				-0.075	-0.090	14.156	0.166
11				-0.047	-0.136	14.270	0.218
12				-0.200	-0.185	16.438	0.172
13				0.039	0.038	16.528	0.222
14				0.013	-0.138	16.538	0.282
15				-0.149	0.012	17.967	0.264
16				-0.053	-0.122	18.159	0.315

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الجدول رقم **(2)** نلاحظ أف قيم **ACF** كل السلاسل المدروسة تقع ضمن حدود مجال الثقة، هذا مما يعني أن جميع السلاسل المدروسة مستقرة عند الفرق الأول.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL

بعد أن تأكدنا من أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة واحد، وعدد المشاهدات 32 فإنه لتقدير نموذج ARDL يجب أن نتبع الخطوات التالية :

الفرع الأول: تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء

سيتم الاعتماد في تحديد عدد الفجوات المثلى للنموذج على معيار (AIC) أو (SC) والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (8): تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء

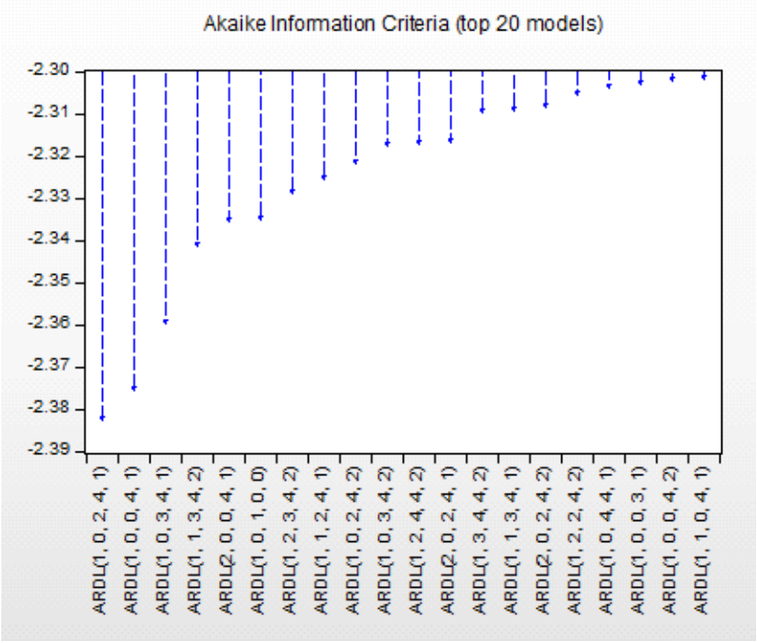

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

بالاعتماد على الشكل رقم (7) وبأخذ أقل قيمة لمعيار ((AIC فإن عدد فتَّرات الإبطاء المثلى للنموذج هي ARDL(1.0.2.4.1).

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة في إطار نموذج الخطأ غير المقيد **UECM**، وذلك من خلال اختبار الفرضية التالية:

Ho: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

H1: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم (12): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

K	Value	Test Statistic
4	5.245893	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.09	2.2	10%
3.49	2.56	%5
3.87	2.88	%2.5
4.37	3.29	%1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم 12أن الإحصائية F المحسوبة تساوي 5.245893 أكبر من القيم الحرجة العظمى (I0) و (I1) عند مستوى معنوية 10%.5%.2.5%.1% اذ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن متغيرات الدراسة هي متغيرات متكاملة معا وتتحق بينها علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 10%.5%.2.5%.1% .

الفرع الثالث: تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل

يمكن تلخيص نتائج تقدير العلاقة طويلة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
DLSELF	1.022078-	0.889254	1.149365-	0.2684
DLLR	1.708796	0.928756	1.839875	0.0777
DLCI	0.044054	0.165626	0.265626	0.07924
DLCSL	0.390503	0.209862	1.860762	0.07460
C	0.029091	0.022951	1.267487	0.2243

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الجدول رقم **13**نلاحظ أن المعلمة الخاصة بالمتغير المستقل المقاولاتية **(LSELF)** غير معنوية عند مستوى **05%** وهذا يدل على أن العمل لحساب الخاص لا يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

نلاحظ أن المعلمات)التجارة الدولية. تراكم رأس المال . اليد العاملة (الدالة على المقاولاتية معنوية عند مستوى **05%** مما يدل على أنها تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

إن إشارة المعلمات السابقة **موجبة** مما يدل على أن المقاولاتية تؤثر بصفة **إجابية** على النمو الاقتصادي في الجزائر في **المدى الطويل**, وهذه النتائج مقبولة اقتصاديا فهي توافق النظرية الاقتصادية .

يمكن تلخيص نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
(CointEq (-1	1.269504-	0.195965	6.478205-	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الجدول رقم **14**نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة وتساوي **1.269504-** وهي معنوية عند مستوى **05%** مما يدل على وجود علاقة توازنية **قصيرة المدى** بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالمقاولاتية و النمو الاقتصادي في الجزائر كما ان آلية تصحيح الخطأ موجودة فقيمة معامل تصحيح الخطأ وصلت إلى **12.69%** وهي تكشف سرعة عودة معدل النمو الاقتصادي إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل .

الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية للنموذج:

من أجل معرفة صلاحية النموذج المقدر لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية عليه كما يلي:

من أجل الكشف عن وجود ارتباط بين الأخطاء فإنه سيتم استعمال اختبار لاغرانش ل- Breusch Godfrey كما يلي:

الجدول رقم (15): نتائج إختبار لاغرانش

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.016655	Prob. F(2,13)	0.3888
Obs*R-squared	3.787103	Prob. Chi-Square(2)	0.1505

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الجدول رقم 15 نلاحظ أن prob=0.3888>0.05 ومنه نقبل الفرضية H0 والتي تنص على أنه لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

سنعتمد على اختبار التوزيع الطبيعي والذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

Ho: سلسلة البواقي تبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (16): إختبار توزيع البواقي .

Probability	**0.910637**
Jaque Bera	**0.187221**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

نلاحظ ان إحصائية **Jaque Bera** تساوي **0.187221** وهي أقل من نظيرتها الحرجة عند مستوى معنوية **5%** كما أن **Probability** الخاصة ب **Jaque Bera** تساوي **0.910637** وهي أكبر من **0.05** فإننا نقبل فرضية العدم أي أنا سلسلة البواقي تبع التوزيع الطبيعي .

اختبار تجانس تباين الأخطاء:

من أجل اختبار تجانس الأخطاء سنستعين باختبار ARCH، ونتائج هذا الاختبار موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (17): نتائج إختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.062218	Prob. F(1,25)	0.8051
Obs*R-squared	0.067028	Prob. Chi-Square(1)	0.7957

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الجدول 17 نلاحظ أن 0 =8051.prob>0.05 وبالتالي نرفض H0 ونقبل H1 أين أن تباين الأخطاء غير متجانس .

من أجل التأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة تخلوا من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، فإننا سنستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (CUSUM Q)، حيث يعد هذين الاختبارين من أهم الاختبارات المستخدمة في الكشف عن وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، والشكل التالي يوضح نتائج اختبار (CUSUM) و (CUSUM Q)

الشكل رقم (9): نتائج إخبار استقرار النموذج

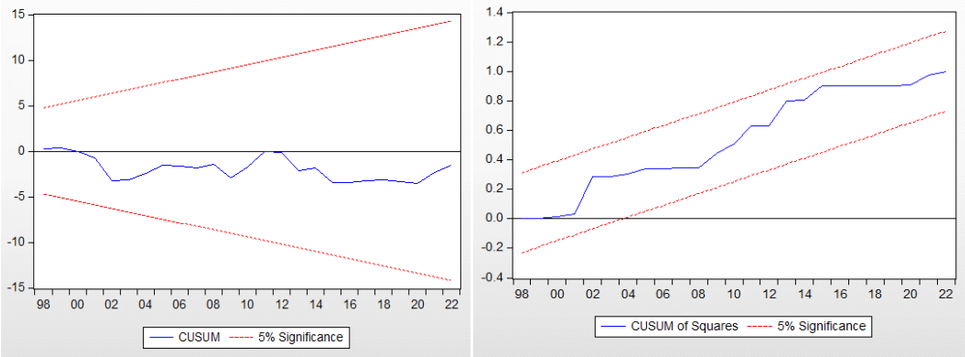

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum) يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية % 5، ونفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM Q)، وبالتالي يمكن القول بأن هناك استقرار وانسجام بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير .

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى قياس أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الاعتماد على منهجية حديثة في الاقتصاد القياسي، وتتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL وذلك من خلال مبحثين، حيث توصلت إلى النتائج التالية :

بالنسبة للمبحث الأول الذي تكلمت فيه عن طريقة تقدير نموذج ARDLو قد توصلت إلى ما يلي :

لا بد أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة (0)I أو من الدرجة (1) I أو مزيج بين كليهما وهو أول شرط لتقدير نموذج ARDL.

هناك العديد من طرق المستعملة للكشف عن درجة التكامل السلاسل الزمنية، ولعل من أهمها اختبارات جذر الوحدة على غرار اختبار KPSS ،PP ،DF/ADF..

بعد التأكد من أن الشرط الأول محقق، نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test باستخدام منهج ARDL (بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى لهذا الأخير من أجل التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM.

– ومن ثم نقوم بتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل للنموذج.

– بعد تقدير النموذج فإنه لا بد إجراء بعض الاختبارات التشخيصية كإختبار لاغرانش ، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء وكذا اختبار تجانس تباين الأخطاء .

وفي الأخير نقوم باختبار استقرار النموذج باستعمال اختباري (CUSUM) و (CUSUM Q) من أجل معرفة مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

أما فيما يخص المبحث الثاني الذي خصصناه لقياس أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990–2019 وقد توصلت إلى النتائج التالي :

بالنسبة لمسألة الاستقرارية فقد أظهرت كل من التمثيلات البيانية، دوال الارتباط الذاتي أن السلاسل الزمنية المستعملة متكاملة من الدرجة (0)I و (1)I مما يمكننا من تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL.

بعد القيام بتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج والتي كانت (1.0.2.4.1 ARDL)تم استخدام اختبار الحدود (Bounds test) وأظهرت النتائج أن هناك تكامل مشترك بين المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي والمتغير المستقل المتمثل في المقاولاتية. أوضحت نتائج تقدير كل من النموذجين طويل وقصير الأجل أن معدل المقاولاتية يؤثر بإجابية على النمو الاقتصادي وفق علاقة طردية.

* أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، وأن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة 12.69% .

* ان معامل تصحيح الخطأ يساوي – 1.269504 وإشارته سالبة وهو معنوي إحصائيا وهذا يعني أن إبتعاد النمو الاقتصادي عن التوازن في المدى البعيد يصحح .

* يوجد استقرار للنموذج المدروس و إنسجام مابين نتائج المدى الطويل والقصير .

* وفي الأخير أظهرت الاختبارات التشخيصية أنه يمكن الاعتماد على نتائج المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل للتشخيص السليم للظاهرة محل الدراسة.

خاتمة عامة

تعدّ المقاولاتية محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي في الجزائر، ولذلك يجب على الحكومة والمجتمع المدني العمل معًا لخلق بيئة داعمة لرواد الأعمال وتذليل العقبات التي تواجههم. من خلال الاستثمار في المقاولاتية، يمكن للجزائر تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وخلق فرص عمل لجيل المستقبل.

إذا أرادت الدولة النهوض بمجال إدارة الأعمال وتوجيهها إلى أهداف كمية ونوعية فنجاح أي برنامج يعتمد على مدى القدرة على تذليل العراقيل التي مازالت تعرقل المحيط المقاولاتي، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع مراحل وأبعاد المسار المقاولاتي في إطار سياسة عامة تخص جميع مؤسسات الدولة، فهي عبارة عن مهمة تفاعلية ديناميكية بين الخصائص المتعلقة بالأفراد والعوامل الاجتماعية ومحددات المحيط التي تسعى إلى خلق بيئة اقتصادية ثقافية واجتماعية ملائمة لاستمرارية وتطور المشاريع المقاولاتية.

حاولنا في هذه الورقة البحثية ابراز أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي بالتطرق الى الإطار المفاهيمي للمقاولاتية ودور السياسات وهيئات الدعم في ترقية قطاع المقاولاتية في الجزائر وكذا واقعها حيث توصلت النتائج إلى:

- ريادة الأعمال مهمة للنمو الاقتصادي، لكن الأهم من ذلك هو جودة نشاط المقاولاتية، وبالتالي يجب على الدولة تشجيع ريادة الأعمال ذات القدرة العالية على التنبؤ أو القائمة على الفرص لما لها من آثار إيجابية على الأداء الاقتصادي. لقد وجدت الدراسات أن المقاولاتية القائمة على الضرورة ليس لها تأثير كبير على الاقتصاد، على عكس ريادة الأعمال الحالية التي لها تأثير إيجابي وقوي عليه.
- من الضروري تحسين نوعية المؤسسات، لأن العوامل الاقتصادية التقليدية (رأس المال المادي والبشري) ليست كافية لتحقيق التقدم الاقتصادي. بل من الضروري وجود مؤسسات اقتصادية مناسبة تشجع توجيه أنشطة ريادة الأعمال نحو التقدم الاقتصادي. من الضروري وجود بيئة أو مناخ مناسب لتسهيل نشاط المقاولاتية ، وبناء على ذلك فإن سيادة القانون وحماية الملكية الخاصة ومستوى جيد من الحرية الاقتصادية هي متطلبات ضرورية لخلق مثل هذه البيئة. إن وجود مؤسسات عالية الجودة يسهل بشكل مباشر أنشطة ريادة الأعمال القائمة على الابتكار والإنتاجية. كما خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات غير الرسمية والتي تقاس بمدى مكافحة الفساد والثقة في المهارات الفردية تعتبر محدداً أساسياً لجودة ريادة الأعمال.
- ان المقاولاتية في الجزائر أصبحت تفرض نفسها من خلال السياسات المختلفة التي أقرتها و انتهجتها الدولة في السنوات الأخيرة، حيث فرضت التغيرات الاقتصادية في الآونة الأخيرة على الجزائر إعادة النظر في نموذج التنمية الخاص بها، والذي اعتمد لعقود من الزمن على عائدات النفط.
- المقاولاتية تساعد على الانتقال تدريجيا من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعا حيث يمكن للقطاعات المتعددة المساهمة في التنمية والازدهار. لذلك فإن ضرورة تشجيع نشاط المقاولاتي خاصة القائم على الابتكار من خلال العمل على تحسين وتطوير نوعية المؤسسات تساهم وسائل وهيئات الدعم والمرافقة بدور مهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اما من ناحية الدراسة القياسية اظهررت النتائج أن :

- هناك تكامل مشترك بين المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي والمتغير المستقل المتمثل في المقاولاتية.
- تقدير كل من النموذجين طويل وقصير الأجل أن معدل المقاولاتية يؤثر بإجابية على النمو الاقتصادي

- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.
- يوجد استقرار للنموذج المدروس و إنسجام مابين نتائج المدى الطويل والقصير .

توصيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض المقترحات التي تساهم في تطوير المقاولاتية في الجزائر لدعم الاقتصاد الوطني:

- العمل على تنمية ثقافة المقاولة بين مختلف أفراد المجتمع عامة، من خلال تبني مناهج تعليمية حديثة تشجع على المبادرة الإبداع والابتكار بين طلبة الجامعات خاصة ذات تخصصات اقتصادية
- العمل على خلق حاضنات أعمال ومشاتل على مستوى الجامعات بالتنسيق مع أجهزة الدعم، وذلك للمشاريع الإبداعية التي تكون من تصميم الطلبة، قصد ترقية روح المقاولاتية لديهم.
- إرساء قواعد التعليم المقاولاتي لتزويد الطلبة وحملة المشاريع بالمعارف والمهارات اللازمة لمزاولة العمل المقاولاتي، مع التركيز على خصوصيات المجتمع الجزائري الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية.
- ضرورة تكيف السياسات الداعمة للمشاريع المنتجة، والعمل على إحداث تنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها، وتوفير مرونة المحيط الإداري والمالي الذي يشكل دعما أمام الاستثمار.
- إعداد بنك معلومات عن مشاريع التنمية في البلاد بتجاوز دوره الإحصاء ورصد الأرقام، باعتباره احد الاساليب الكمية لتصحيح مسار المقاولاتية مستقبلا.
- إيجاد إطار نظري وإيديولوجي لإنتاج نموذج مقاولاتي يتوافق مع طبيعة المجتمع الجزائري.
- تشجيع الدولة لكل أجهزة المرافقة والدعم بالجزائر التي تهدف إلى ترقية المشاريع الصغيرة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكملة لها، تكثيف الجهود من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمشكل التمويل، وذلك من خلال البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية وذلك باستحداث فروع متخصصة تعمل على تقديم قروض بنسب منخفضة وضمانات ميسرة لصالح المقاولين.
- تمكين مختلف المقاولين من التخفيضات الجبائية وعدم اقتصارها على تلك المؤسسات التي تم إنشاؤها بدعم أجهزة ترقية المقاولاتية في الجزائر.
- يواجه رواد الأعمال في الجزائر العديد من التحديات،مثل نقص التمويل،وصعوبة الحصول على التراخيص.

الافاق

وفي الاخير وبالنظر الى ما جاء في هذه الدراسة نجد ان مجال البحث لازال مفتوحا بالنظر الى اتساع موضوع المقاولاتية وما يرتبط به من المتغيرات وبالتالي هناك مجموعة من الافاق البحثية في هذا الموضوع ترتكز على محاور اساسية منها

- اسباب فشل ونجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر
- اختلاف التوجه المقاولاتي بين مختلف مناطق الجزائر

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. سعيد أوكيل، زيادة الأعمال أو المقاولاتية مقارنة شاملة وعملية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .
2. .محمد فلاق، زيادة الأعمال المقاولاتية من الفكرة إلى التجسيد، ألف للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر2022.
3. معراج هواري، صارة ريغي، مدخل للمقاولتية، فواصل للنشر والعلام، غرداية، 2021.
4. مالك بن نبي :**المسلم في عالم الاقتصاد** ، دار الفكر بيروت ، 1990
5. حازم الببالوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،دار المعرفة،الكويت2007
6. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل ، دار وائل للنشر، الأردن ، ط21
7. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار ابعامعية، الاسكندرية، مصر،2005

الأطروحات والرسائل الجامعية

1. الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014 -2015 ،10.
2. صندرة صايبي، سيرورة انشاء المؤسسة،(أساليب المرافقة)، دار المقاولاتية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية، 2010-2009.
3. محمد حراوش , انعكاسات التغيير في معدل التضخم على النمو الاقتصادي ,دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 200-2013.
4. محمد قوجيل دور التعليم في ترقية الروح المقاولاتية الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية التكوين وفرص الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2010
5. حمزة الفقير ، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسييرتخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر 2009
6. تمارأمين،أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري –حالة الجزائر– دراسة قياسية أطروحة دكتوراه، منشورة،جامعة البليدة،3الجزائر ،كلية العلوماالقتصاديةو والعلومالتجارية وعلومالتسيير 2017-2018
7. بطاح أنور موسى العجلوني ، تذبذب أسعار النفط وأثره على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والميزان التجاري: الأردن كحالة دراسية (2015-1980)مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد

الملتقيات والندوات:

1. بلقاسم ماضي، عبير حفيفي، ثقافة المؤسسة والمقاولاتية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال جامعة بسكرة، الجزائر، 6/7/8 أفريل2010
2. الخير زميت (2014-2015) مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة الجزائرية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير إدارة الاعمال، جامعة البويرة

3. أوصيف الخضر علماوي أحمد (2011) ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائرية الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة

التقارير المنشورة وغير المنشورة:

1. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانون الأساسي المعدل والمتمم".
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخ 240 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 08 سبتمبر 1996
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 54 مرسوم تنفيذي رقم 03-290 مؤرخ في 6 سبتمبر 2003، المادة3 الصادر في 10 سبتمبر 2003
4. المادة3 قانون 26763 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 35 المرسوم التنفيذي رقم 13-253 المؤرخ في 02 جويلية 2013 الصادر في 7 جويلية 2013
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 42، المرسوم التنفيذي رقم 200 - 98، المؤرخ في 9 جوان 1998.
7. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائية ، العدد32، 2004.
8. المرسوم التنفيذي رقم 94 188 ، المادة 04 من الباب الثاني المتضمن القانون الأساسي"، الجريدة الرسمية ، العدد 44، بتاريخ 6 جويلية 1994

المصادر الاحصائية:

1. https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
2. https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/ الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
3. https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers/الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
4. وزارة الصناعة والانتاج الصيدلانيhttps://www.industrie.gov.dz/soutien-invest/ رقم42
5. البنك المركزي الجزائريhttps://www.afdb.org/fr/pays-afrique-du-nord/algerie

قائمة الملاحق :

الملحق رقم 01 : تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: DLPIB
Method: ARDL
Date: 05/07/24 Time: 17:52
Sample (adjusted): 1995 2022
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DLSELF DLLR DLCSL DLCI
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 4, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DLPIB(-1)	-0.269504	0.234628	-1.148641	0.2687
DLSELF	-1.297532	1.147545	-1.130702	0.2759
DLLR	-0.371228	0.943965	-0.393265	0.6997
DLLR(-1)	-0.993523	1.180791	-0.841405	0.4133
DLLR(-2)	-1.473423	0.926936	-1.589563	0.1328
DLCSL	-0.400174	0.306321	-1.306387	0.2111
DLCSL(-1)	0.017630	0.316795	0.055652	0.9564
DLCSL(-2)	0.269164	0.268696	1.001743	0.3324
DLCSL(-3)	0.423231	0.337257	1.254922	0.2287
DLCSL(-4)	0.578724	0.264504	2.187963	0.0449
DLCI	1.032649	0.190678	5.415659	0.0001
DLCI(-1)	0.720887	0.330418	2.181740	0.0455
C	0.036931	0.029675	1.244499	0.2324

R-squared	0.798804	Mean dependent var	0.104330
Adjusted R-squared	0.637847	S.D. dependent var	0.101294
S.E. of regression	0.060958	Akaike info criterion	-2.452848
Sum squared resid	0.055738	Schwarz criterion	-1.834325
Log likelihood	47.33988	Hannan-Quinn criter.	-2.263760
F-statistic	4.962847	Durbin-Watson stat	2.276786
Prob(F-statistic)	0.002304		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

الملحق رقم 02 : نتائج إختبار الحدود

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.245893	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق رقم 03 :نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLSELF	-1.022078	0.889254	-1.149365	0.2684
DLLR	-2.235657	2.087889	-1.070774	0.3012
DLCSL	0.699939	0.244165	2.866663	0.0118
DLCI	1.381277	0.265307	5.206344	0.0001
C	0.029091	0.022951	1.267487	0.2243

EC = DLPIB - (-1.0221*DLSELF -2.2357*DLLR + 0.6999*DLCSL + 1.3813 *DLCI + 0.0291)

الملحق رقم 04: نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLLR)	-0.371228	0.455295	-0.815358	0.4276
D(DLLR(-1))	1.473423	0.447226	3.294585	0.0049
D(DLCSL)	-0.400174	0.204692	-1.955010	0.0695
D(DLCSL(-1))	-1.271119	0.259405	-4.900123	0.0002
D(DLCSL(-2))	-1.001955	0.243494	-4.114912	0.0009
D(DLCSL(-3))	-0.578724	0.186562	-3.102038	0.0073
D(DLCI)	1.032649	0.110301	9.362086	0.0000
CointEq(-1)*	-1.269504	0.195965	-6.478205	0.0000

R-squared	0.865285	Mean dependent var	-0.000708
Adjusted R-squared	0.818135	S.D. dependent var	0.123790
S.E. of regression	0.052791	Akaike info criterion	-2.809991
Sum squared resid	0.055738	Schwarz criterion	-2.429361
Log likelihood	47.33988	Hannan-Quinn criter.	-2.693629
Durbin-Watson stat	2.276786		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم 05 : اختبار التوزيع الطبيعي

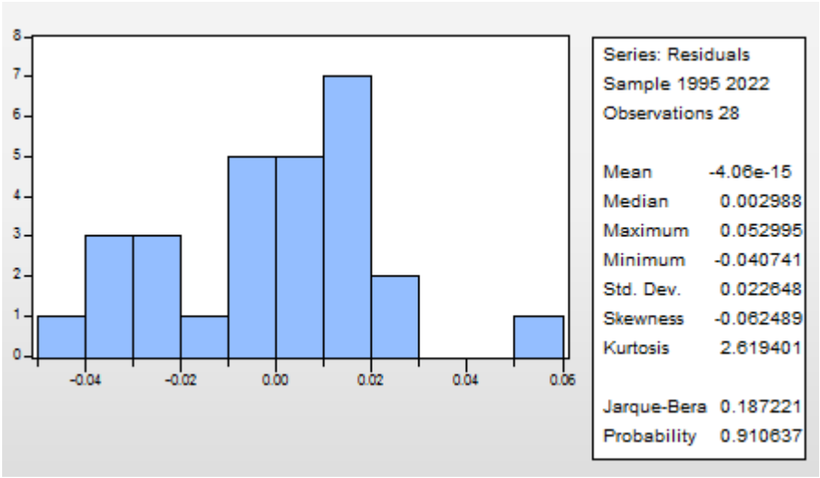
8
7
6
5
4
3
2
1
0
-0.04
-0.02
0.00
0.02
0.04
0.06
Series: Residuals
Sample 1995 2022
Observations 28
Mean -4.06e-15
Median 0.002988
Maximum 0.052995
Minimum -0.040741
Std. Dev. 0.022648
Skewness -0.062489
Kurtosis 2.619401
Jarque-Bera 0.187221
Probability 0.910637